ثريّا السكري عامر

ظاهرة الإلغاء في اللّغة العربيّة

الفعل الناقص نموذجا

جائزة مشكاة الأنوار

كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات بمنوبة
وحدة بحث اللسانيات العرفانية واللّغة العربية

تصديـر

في هذا العمل مزايا كثيرة، من حيث الإطار النظريّ المعتمد والموضوع المطروق والمنهج الّذي قام عليه والنّتائج الحاصلة منه وخاصّة ما به ينفتح من آفاق في البحث اللّغويّ في مجال الإنحاء في اللّغة العربيّة.

أمّا الإطار النّظريّ المعتمد فهو نظريّة الإنحاء كما تبلورت في أحدث مظاهرها، وقد وفّقت صاحبة البحث فى تقديم هذا الإطار تقديما واضحا جليّا قائما على فهم سليم صحيح رغم صعوبة الأصول الإنجليزيّة الّتي عادت إليها، فيه الجمع بين التّقنيّة الضّروريّة والوضوح البيداغوجيّ المفيد والأناة في العرض والعمق في التّحليل بوجه يجعل من بحثها أداة جيّدة تتّخذ مدخلا يسيرا في نظريّة الإنحاء من حيث أطوراها التّاريخيّة وقضاياها ومفاهيمها ومبادئها واتّجاهاتها البنيويّة والتّاريخيّة والتّوليديّة والاستعماليّة والسرفنيّة وما إليها.

وأمّا الموضوع المطروق فهو ظاهرة الإنحاء جارية في الأفعال النّاقصة مدخلا لدراسة الإنحاء في كلّ مظاهره في العربيّة في المستويات المختلفة (الفصيح منها واللّهجيّ)، والعصور المختلفة (القديم والحديث)، والتّوزّع الجغرافيّ (المشرق والمغرب). ولئن كان المبحث النّظريّ قديما نسبيّا في منابته متبلورا في كتب ومؤلّفات بل في تيّارات ومدارس فهو لم يتجاوز– في حدود ما نعلم– بعض الشّذرات أو الإشارات المتفرّقة في البحوث اللّغويّة العربيّة، فيكون هذا العمل في هذا المستوى نوعا من التّأسيس للمبحث في جامعاتنا.

وأمّا المنهج الّذي قام عليه البحث فهو الجمع بين الأصول النّظريّة الثّابتة في الإنحاء كما تبلور في منابته والأصول النّظريّة الثّابتة في التّراث النّحويّ العربيّ من جهة والمعطيات اللّغويّة المتنوّعة، من جهة ثانية. وجميع ذلك قوامه صهر الأفكار وسبرها وتنظيمها بوجه فيه الكثير من المتانة والرّصانة وقدرة بيّنة على الإقناع لاستقامة الطّرح وتماسكه.

وأمّا النّتائج الحاصلة من هذا البحث فمتعدّدة نكتفي بالإشارة إلى أبرزها وهي متعلّقة بتجديد النّظر في اللّغة وتجديد في أدوات الدّرس والتّحليل. فهذا بحث يساهم في تجديد الدّرس اللّغويّ أوّلا بالموضوع نفسه وثانيا باقتراح تناول آخر ينخرط بمقتضاه البحث اللّغويّ العربيّ في مسار البحوث اللّغويّة العالميّة. وهذا أمر لاحاجة فيه إلى تفصيل. ويساهم البحث في تجديد التّحليل اللّغويّ كذلك بوجه يجتمع فيه المتفرّق من المعطيات في أبواب غير مترابطة من قبيل النّقصان والشّروع والإضافة والبناء واسم الفعل وما إلى ذلك، بحكم خضوع النّاتج فيها لنفس العوامل الإنحائيّة، وفي ذلك إحكام للوصف والتّحليل يتجاوز الكثير من النّظرة التّجزيئيّة السّائدة في الكثير من البحوث اللّغويّة العربيّة وخاصّة منها ما كان كلاسيكيّ التّوجّه مدرسيّ النّزوع.

وأمّا الآفاق الّتي يعد بها هذا العمل في البحث اللّغويّ في مجال الإنحاء في اللّغة العربيّة فعديدة لعلّ أبرزها نفاذ الدّرس الإنحائيّ إلى العوامل العرفنيّة المحرّكة له ظاهرة كونيّة متشابهة الأسس والعوامل سبيلا إلى تحديد آليّات الإنحاء مكوّنا من مكوّنات النّحو الكونيّ، وهذا التّوجّه نفسه كائن في اللّسانيّات الغربيّة في بداياته.

منّوبة في 16 جوان 2009

الأستاذ الأزهر الزّنّاد

المقدّمة

لا بدّ قبل الخوض في تفاصيل الإنحاء عموما، والإنحاء في اللّغة العربيّة خصوصا، وفي الفعل النّاقص بصفة أخصّ من تعريف أوّليّ بالإنحاء. فنحن نستعمل هذا المصطلح تعريبا للمصطلح الإنكليزيّ « Grammaticalization » الّـذي يطلق في الدّراسات اللّسانيّة الحديثـة على ظاهرة لغويّـة وعلى الدّراسة النظريّـة الخاصّة بهـذه الظّاهرة.[1] وهو من المباحث اللّسانيّة الحديثة الّتـي تجدّدت وازدهـرت بدءا من ثمانينات القرن العشرين مستفيدة من المفاهيم الجديدة الّتي ظهرت في إطار الدّراسات اللّسانيّة "الوظائفيّة" و"الصّوريّة".[2]

أمّا الظّاهرة المقصودة بهذه التّسمية فتتمثّل في نوع من التّغيير اللّغويّ الّذي يتمّ بمرور الزمن وفي سياقات لسانيّة خاصّة تصبح بمقتضاه وحدة معجميّة ملأى وحدة نحويّة، والمقصود بالوحدة هو اللّفظ مفردا أو التّركيب

---

1) نستمدّ هذين المعنيين من:

Hopper and Traugott ; *Grammaticalization* (2003 [1993] :1)

"The term "grammaticalization" has two meanings, one to do with a research framework within which to account for language phenomena, the other with the phenomena themselves."

2) أشار إلى هذه العلاقة هوبر وتروكوت في تمهيد المصدر نفسه المذكور أعلاه حيث يقولان:

"In the last ten years grammaticalization has become a major field of study, and work on the topic has flourished in both "functional" and "formal" frameworks, that is, on the one hand frameworks that privilege the interplay of language structure and use and consider language as both a cognitive and a communicative force, and on the other frameworks that privilege language structure and consider language primarly from the perspective of internalized system."

الّذي يتحقّق تحوّله وفق خطوات أو مراحل تدريجيّة تضعف عبرها دلالته المعجميّة وتقوى في مقابل ذلك قدرته على أداء وظائف نحويّة مجرّدة.[1]

وأمّا المعنى الاصطلاحيّ الثّاني **للإنحاء** فيحيل على مقاربة نظريّة موضوعها الظّاهرة المذكورة أعلاه، فتصفها وتضبط قواعد انتظامها. وبذلك يكون **الإنحاء** في معناه الثاني أكثر اتّساعا إذ يصبح إطارا لبحث علميّ في ظواهر لغويّة موضوعه دراسة التحوّلات اللّغويّة والعلاقات بين ما هو معجميّ، تركيبيّ ونحويّ من الموادّ اللّغويّة دراسة زمانيّة أو آنيّة – حسب وجهة الباحث الّتي يختارها لبحثه – في لغات خاصّة أو دراسة مقارنيّة بين الألسن. ويسلّط الباحث في هذا الإطار الضّوء على ما يحدث من تفاعل بين العبارة المعجميّة غير المحدّدة نسبيّا والبنى النحويّة الصّرفيّة الأكثر منها تحديدا وضبطا من جهة أخرى، فيبرز التّعالق الدّاخليّ بين ما هو ثابت مُمَقْــوَلٌ وما هو أقلّ ثُــبُوتا وأقلّ وضوحا من حيث الانتماء المَقوليّ.[2]

في تعريب Grammaticalization بالإنحاء:

لسائل أن يسأل بعد هذا التّقديم الأوّليّ للإنحــاء" لماذا هذا الاختيار في تعريب المصطلح؟ لم لا نعرّب« Grammaticalization » بـــ" *النّحونة*" أو بـــ"*التحجّر*"[3] ؟

أمّا الوجه الأخير فنستبعده باعتباره لا يتضمّن معنى الانتساب إلى النّحو الّذي نجده حاضرا في المصطلح الإنكليزيّ والّذي نعدّه أساسيّا باعتبار أنّ

---

1) انظر: فصل "الإنحاء والإعجام" « *Grammaticalization and Lexicalization* » لإليزابيث كلوس تروكوت ضمن موسوعة ASHER المجلّد الثالث صفحة 1481:

"Typical examples (of Grammaticalization) involve a lexical item,construction, or morpheme, that, when used in certain highly specific frames, may come to code an abstract grammatical category."

2) استندنا في هذا التعريف على ما ورد في الفصل الأوّل من (هوبر وتروكوت 2003 [1993]: 1 – 2) وما جاء في (تروكوت 1994: 1481).

3) ذهب إلى هذا الاختيار في التعريب أحمد المتوكّل في : ***قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة*** *بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفيّ – التّركيبيّ ص27.*

الظاهرة المقصودة بالدّرس هي أساسا التحوّل من المعجميّة إلى النّحويّة، لا التحوّلات اللّغويّة بصفة عامّة. وهو فصل نراه أساسيّا على الأقلّ في هذا المستوى الأوّليّ من البحث. ولعلّ المتوكل عمد إلى هذه التسمية لأنّه يستعمل لفظ التحجّر بمعنى أوسع من تحوّل المعجميّ إلى النّحويّ في مؤلفه "*قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة*" ويعدّه نوعا من الالتباس يطلق عليه "*الالتباس المقصود*" ليشمل معنى التحوّل اللّغويّ عموما بما في ذلك التحوّل من الدلالة الحرفيّة للعبارة إلى المعنى المجازيّ،[1] ونستبعد هذا الوجه في التعريب كذلك باعتبار ما يحمله اللّفظ "*تحجّر*" معجميّا من معنيي التّضييق والتصلّب[2] ممّا لا يتناسب مع ما يتّسم به التحوّل من المعجميّة إلى النّحويّة من تدرّج وقابليّة خَرْج كلّ مرحلة من مراحل الإنحاء لمزيد من التطوّر. وقد أشار المتوكّل نفسه إلى المرحليّة والتدرّج اللّذين يسمان هذه الظّاهرة فتحدّث عن "*مسلسل التحجّر*" باعتبار أنّ التحوّل لا يتمّ دفعة واحدة وإنّما يتحقّق وفق مراحل ممّا ينفي صفة التصلّب عن العبارة المتحوّلة فيقول:" *في غالب الأحوال، تؤدّي كثرة استعمال العبارة بمعناها المجازيّ إلى التحجّر. وتأخذ هذه الظاهرة شكل مسلسل أبرز مراحله مراحل ثلاث*".[3]

أمّا لفظ "*النّحونة*" ففي مطلعه "نحو" وفي ذلك إشارة إلى مجال البحث وهو ما نستحسنه لأنّنا نجده حاضرا كذلك في المصطلح الإنكليزيّ الّذي نرغب في تعريبه. لكنّ صيغة المصطلح الاشتقاقيّة غير واضحة فإمّا أن تكون متحقّقة بنحت لا نجد فيه الكلمة الثّانية الّتي ركّب منها وإمّا أن يكون قائما على صيغة

---

1) " ..من أمثلة الالتباس المقصود العبارات المتحجّرة التي تورد في سياقات أو مقامات تحتمل فيها كلاّ من معناها الحرفيّ ومعناها الإجماليّ كما هو شأن العبارة « كثير الرّماد » واردة في النص (30) ..:
(30) كنت أعلم أنّ هندا كثيرة الرّماد لكن لم أكن أعلم أنّ بمدلبخها هذا العدد الهائل من القدور"(المتوكّل 1995: 151).

2) نجد في "**المنجد** في اللّغة والأعلام" (2003: 118 ــ 119) " تحَجَّرَ على فلان : حرَّمه ‖ضيّق عليه ."يقال تحجّر ما وسّعه اللّه" أي ضيّقه على نفسه.... تَحَجَّرَ واسْتَحْجَرَ : صار كالحجر ... تَحَجَّرَ واسْتَحْجَرَ الرّجل: اتّخذ حجرة.

3) أحمد المتوكّل: ***قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة*** *بنية المدوّنات أو التّمثيل الصّرفيّ – التّركيبيّ. ص153.*

من الصّيغ الاشتقاقيّة الّتي لم يجر استعمالها بكثرة. وقد تبيّن لنا بالعودة إلى "شرح المفصّل"[1] بحثا عن وزن محتمل لهذه الصيغة الاشتقاقيّة أنّ من أبنية المزيد من الثلاثيّ " *موازن للرّباعيّ على طريق الإلحاق*" ومن بين ضروب الزّيادة يذكر " *زيادة حرف من غير جنس حروفها ... و هو ما ألحق بزيادة من حروف الزّيادة الّتي هي "اليوم تنساه" فنحو الواو في جهور وحوقل ونحو الياء في شيطن وبيطر والألف في نحو سلقى وقلسى والنون في قلنس فهذا كلّه أيضا ملحق بدحرج وسرهف ... وهذا القبيل مقصور على السّماع لقلّته.*" وقد وجدنا في هذا تعليلا ممكنا للصيغة المقترحة وإن كان حرف النون المزيد إلى آخر الفعل "نحون" هو من جنس الحرف الأوّل لكلمة "نحو". وجِـدَّة المصطلح قد تشجّعنا على اختيار هذا التّعريب فهي تتناسب مع جدّة هذا السّبيل في البحث الّذي نروم إنجازه وهو ما يضعف الإحالات الجانبيّة غير المرغوب فيها والّتي لا تتناسب مع مضامين الدّراسة العلميّة الّتي نرغب في إنجازها، إلاّ أنّنا ارتضينا *"الإنحـــاء"*[2] تعريبا ممكنا ومقبولا من جهات عديدة أوّلهما أنّ الفعل "أنحى" بوزنه القياسيّ "أفعل" دالّ على الصّيرورة[3] وهو من المعاني الحاصلة في المصطلح الإنكليزيّ، وثانيهما أنّ من مشتقّات الجذر(ن،ح،و) نحو وإنحاء[4] بمعنى الميل إلى جهة وبمعنى القصد وذلك من مقاصد المصطلح الإنكليزيّ،

---

1) " *شرح المفصّل*" توزيع مكتبة المتنبي ــ القاهرة ــ دون تاريخ، المجلّد الثّاني، الجزء السّابع: 155.

2) وهو تعريب اقترحه الأستاذ الأزهر الزنّاد في نطاق ندوة من ندوات ماجستير اللّسانيّات النظريّة والتّطبيقيّة العربية (2005 –2006). وتحمل النّدوة العنوان ذاته " *الإنحاء*".

3) يقول صاحب *"شرح المفصّل"* صفحة 159 من المجلّد والجزء نفسيهما المذكورين في الإحالة التاسعة:

"...وأفعل للتعدية في الأكثر نحو أجلسته وأمكنته وللتّعريض للشيء وأن يجعل بسبب منه نحو أقتلته وأبعته إذا عرضته للقتل والبيع ومنه أقبرتــ (كذا!) وأشفيته وأسقيته إذا جعلت له قبرا و شفاء وسقيا وجعلته بسبب منه من قبل الهبة أو نحوها ولصيرورة الشّيء ذا كذا نحو أغد البعير إذا صار ذا غدّة وأجرب الرّجل وانحز وأحال صار ذا جرب ونحاز وحيال في ماله..."

4) أنْحَى إنْحَاءً:اعتمد ومال إلى جهة دون أخرى... النحْو ج أنحاء الجانب‖ الجهة‖ الطّريق‖ المثل‖ المقدار‖ القصد. ويكون ظرفا واسما‖ "علم النّحو" ج أنحاء ونُحُــوّ وتصغيره نُحَــيّــة (كدلو ودُلــيَّــة): هو علم إعراب كلام العرب. وسمّي هكذا لأنّ المتكلّم ينحو به منهاج كلامهم إفرادا وتركيبا." "**المنجد** في اللّغة والأعلام": (مادة: ن ح و).

إضافة إلى ذلك فإنّ لفظ النّحو بدلالته الاصطلاحيّة على علم من علوم اللّغة يحضر في هذه الصّورة وهو حضور جوهريّ. ألسنا نقصد بالإنحاء التحوّل الحاصل من المعجميّة إلى النحويّة؟ وقد وجدت لفظة "الإنحـــاء" مستعملة عند ابن جنّي في الجزء الثاني من "الخصائص"، وإن استعملها بمعنى آخر: "*هو التوجّه إلى حرف قصد قلبه*"، فيقول ابن جنّي في شرح التغيير الّذي يطرأ على بعض الكلمات "*..ولو بدأت فقلبت الواو ياء بغير آلة القلب من الكسرة قبلها لكنت قد استكرهت الحرف على نفسه تهالكا وتعجرفا، لا رفقا وتلطّفا. ولمّا فعلت ذلك في الضمّة كان أسهل منه في الواو والحرف لأنّ ابتـــذالـــك الضعيف أقرب مأخذا من* ***إنحـــائـــك*** *على القويّ*".(1)

لهذه الأسباب مجتمعة نضيف إليها عدم ذيوع هذه الصورة اللّفظيّة في الدراسات اللّغويّة الحديثة كان ميلنا إلى اعتماد هذا التّعريب للّفظ الانكليزيّ «Grammaticalization» .

في دوافع البحث:

هذا المبحث الّذي نحاول الاشتغال في إطاره هو إذن من المباحث الحديثة في كلّ من اللّسانيّات الغربيّة واللّسانيّات العربيّة. ولعلّ ندرة ما اطّلعنا عليه من الدّراسات العربيّة المتعلّقة به بشكل مباشر ومفصّل قد شجّعنا في وجه من الوجوه على خوض غمار "الإنحـــاء" وإن كانت التّجربة في غير مأمن من المزالق في الوقت نفسه: فالمبحث لا يزال محل ضرورة من القول عديدة في اللّسانيّات الغربيّة المعاصرة يدلّ على ذلك كمّ المنـــشورات الهائل الّذي لا يزال يصدر حوله.(2) وهذا ما يدلّ على كونه لا يزال في طور التّأسيس بما يتطلّبه

---

1) *الخصـــــائص*، ج 2: 323.

2) وهو ما أثبتته البـــــاحثة الفرنسيّة كرستيان مارشالو نيزيا (2006: 7)

" Depuis une vingtaine d'années, un grand nombre d'ouvrages ou de numéros de revue sont parus, en anglais, en allemand, en français, etc., sous la bannière théorique de la 'grammaticalisation'. Il faut y ajouter plus d'une centaine d'articles, en diverses langues, traitant de points particuliers dans une multitude de langues… Le moment est venu qu'un ouvrage fasse, en français, le point sur ce modèle."

وإذا كان هذا الكمّ الهائل من الدّراسات الخاصّة بالإنحاء قد بعث في الباحثة الفرنسيّة الشّعور بضرورة المساهمة في هذه الحركة اللّسانيّة الإنسانيّة فإنّ ذلك قد كان دافعا لنا أيضا للمساهمة في

هذا الطّور من مراجعة وتقويم تتيحهما الدّراسات النّقديّة للإنحاء. وإضافة إلى ذلك فإنّ الأعمال المنجزة في إطاره ليست كلّها متّجهة الاتّجاه نفسه فبعضها زمانيّ والبعض الآخر منها آنيّ وإن كان هذا الصّنف الثّاني من الدّراسات أقلّ حجما ونشير في هذا الإطار مثلا إلى دراسة تطبيقيّة لويليام كروفت[1] كان الدّافع إلى إنجازها ما لاحظه من تقصير في الدراسات التّطبيقيّة في مجال الإنحاء. وقد تمكّن هذا الباحث بالفعل بعد معاينة جملة من التّجارب التّعبيريّة الفرديّة من مراجعة بعض المفاهيم المتّصلة بالآليّات المتحكّمة في الإنحاء. فإذا كان هذا حال الدّراسات اللّسانيّة الغربيّة في مجال الإنحاء فإنّ الحال فيما يتّصل بالدّراسات العربيّة في المجال نفسه سواء نظريّا أو تطبيقيّا لا يزال دون مستوى الدّراسات الغربيّة كمّا على الأقلّ ولنا في هذا الأمر وحده ما يبرّر معالجتنا لهذه الظّاهرة.

وقد كان منطلق بحثنا هو الانتباه إلى أنّ بعض الوحدات اللّغويّة العربيّة تحاكي في استعمالاتها بعض الوحدات اللّغويّة في ألسن أخرى فهي تظهر تارة في سياق ما بمعنى معجميّ تامّ وتارة أخرى في صورة وحدة ذات وظيفة نحويّة تكاد تكون مفرغة من معناها المعجميّ ممّا يفسح مجالا لافتراض أنّها أنحيت إلى هذه الوظيفة النحويّة بعد أن كانت وحدة معجميّة تامّة مثال ذلك:

1. أ – كان الأمر[2].

ب –كان زيد عالما[3].

هذه الحركة العلميّة بهذا البحث الأكاديميّ المتواضع باللّسان العربيّ ليقدّم هذا المبحث بشكل واضح ومستقلّ فيقرّبه بصفة عامّة إلى أذهان الباحثين من ناحية ويساهم في دراسة مظهر من مظاهر الإنحاء في لغتنا العربيّة آملين أن يكون بذلك لبنة ضمن مشروع أشمل .

1) الدّراسة نشرت على شبكة الانترنيت تحت عنوان : "*أصول الإنحاء في تعبيريّة التّجربة*" و يقول في التّمهيد :

"Grammaticalization theorists have proposed that grammaticalization originates in language use, and hypotheize that mechanisms such us expressiveness and avoiding misunderstanding are required to account for change. However actual language use has not been examined with the aim of verifying these hypotheses."

2) "*لسان العرب*":12، 193 " كان الأمر وكانت القصّة أي وقع الأمر ووقعت القصّة، وهذه تسمّى التامّة المكتفية".

3) (م.ن):" كان إذا جعلته عبارة عمّا مضى من الزمان احتاج إلى خبر لأنّه دلّ على الزّمان فقط، تقول: كان زيد عالما".

فكان بالمعنى المثبت في 1.أ- وحدة معجميّة ملاّى تفيد الوقوع، وهي عنصر لا غنى عنه لـتَـمَـثّـلِ معنى تامّ ومفيد للجملة، أمّا في 1.ب- فهي تؤدّي وظيفة نحويّة إذ تدلّ على الكينونة في الزّمان الماضي وتدخل على نواة إسناديّة قد تستغني عنها. ولا يخفى ما في هذين المثالين من اختلاف في استعمال الفعل "كان" في 1.أ- فعلا معجميّا مليئا دالاّ على حدث الكينونة، عنه في1.ب- ناسخا فعليّا يلعب دور الدّلالة على الزّمان الماضي. ودفعتنا هذه الملاحظة إلى التساؤل إن كانت تسمية الفعل النّاقص متأتّية من شعور النحويّ العربيّ بما طرأ على هذا الفعل من تحوّل أفقده بعضا من خصائصه المعجميّة فصار لذلك يطلق على هذا الفعل صفة النّقصان، خاصّة أنّ الملاحظة نفسها تتكرّر مع الأفعال النّاقصة الأخرى الّتي لا تعدّ كذلك إلاّ في سياقات لسانيّة معيّنة تكون فيها لهذه الأفعال وظيفة نحويّة فتبتعد كثيرا أو قليلا عن المعنى المعجميّ المثبت لها. لذلك تساءلنا إن كان الفعل النّاقص نموذجا للإنحاء نظرا إلى ما يتيحه للنّاظر في العربيّة من فرصة الاطّلاع على وجهين من وجوه استعماله وإن كنّا مبدئيّا نعدم الدّليل على أسبقيّة استعمال صورة على أخرى للفعل نفسه. ولكنّ سؤالا يتبادر إلى الذّهن حينئذ: ما جدوى الاستعاضة عن مفهوم النّقصان بمفهوم الإنحاء إن كان هذا المفهوم الثّاني لا يضيف جديدا إلى فهمنا للّغة ولكيفيّة انتظام التّغييرات الّتي تطرأ على وحداتها؟ هذا الاستفهام قد يطرحه المقبل على هذا البحث متشككا من جدواه وينتظر جوابا عنه يقنعه بقيمته ويرتفع به عن مجرّد محاكاة المناهج اللّسانيّة الغربيّة دون مراعاة لخصوصيّة لساننا العربيّ. وهي إشكاليّة نرى طرحها مشروعا بل إنّها من ضمن ما شغل بالنا وحاولنا الإجابة عنه في هذا البحث. وقد انتبهنا إلى أنّنا نظفر في لغتنا اليوميّة الدّارجة بأمثلة أخرى قد تكون أكثر تجسيما للإنحاء مثال ذلك:

2.أ - أنـا مَـاشِـي لِـلْـكُـلـيَّـةّ.

ب- أنـا مَـاشِـي نـرَاجِـعْ.

ج – أنـــا مَـــاشِ نْـــرَاجِـــعْ تَـــــوَّا.

د – أنـــا مَـــشْـــنُـــقْـــعِـــدْ نْـــرَاجِـــعْ.

لا يخفى أنّ صيغة اسم الفاعل " مَـــاشِـــي" في 2.أ– و2. ب– و2.ج– حاضرة بأشكال مختلفة صرفيّا وتركيبيّا وصوتيّا ودلاليّا، فهي في المثال 2.أ– تدلّ على أنّ المتكلّم يعتزم المشي أو لعلّه بدأ فعلا التنقّل من مكان ما قاصدا الكليّة فضاء مكانيّا يبتعد إن قليلا أو كثيرا عن نقطة انطلاقه، ففعل المشي متحقّق فيزيائيّا أوهو سيتحقّق فيزيائيّا. ولذلك يمكن القول إنّ الدّلالتين الحدثيّة والزمانيّة كلتيهما متحقّقتان في هذا المثال. أمّا "مـــاشـــي" في 2.ب– فقد تعلّق به مكوّن من نوع مختلف عنه في المثال الّذي يسبقه فلم يعد هنالك فضاء مكانيّ مقصود واستعيض عنه بهدف يقصد المتكلّم الوصول إليه وتحقيقه ألا وهو هدف المراجعة. فـــفعل المشي في 2.ب– بمعنى "نقل القدم من مكان إلى مكان بإرادة سريعا كان أو بطيئا"[1] قد يكون متحقّقا حدثـــيّا مكانيّا وزمانيّا إذا كان مكان المراجعة بعيدا يستوجب التنقّل ولكنّ الدّلالة الحدثيّة على تغيير المكان قد تضعف إذا كان المتكلّم في المكان الّذي بإمكانه أن يراجع فيه وحينئذ تقوى الدّلالة الزمانيّة على الاستقبال. وفي هذا الاستعمال وجه من وجوه الإنحاء إذ به تخطو هذه الصّيغة التعبيريّة خطوة في التخلّص من المعنى الحدثيّ المعجميّ الأوّل واكتساب صبغة أقرب إلى النّحويّة بحكم الاختصاص بالدلالة الزمانيّة. وهذا تقريبا ما نلاحظه في2.ج– ، إلاّ أنّ الصّورة الصوتيّة للّفظة تتغيّر إضافة إلى التغيّر الدّلاليّ المعجميّ المحتمل فيسقط مكوّن نطقيّ من مكوّنات اللّفظة وهو ما يمكن اعتباره مزيدا من التمحّض للنحويّة إذ أنّ "مـــــاشِ" الّتي يفترض أنّها "مـــاشـــي" محذوفة منها الحركة الطّويلة – لسبب أو لآخر نبحث فيه فيما بعد – صارت دالّة على أنّ المتكلّم يقصد بها القطع مع فعل آخر كان يقوم به في المكان نفسه الّذي ينوي فيه المراجعة وهو ما قد يلغي تماما الدّلالة الحدثيّة المعجميّة على المشي والتنقّل لفائدة الدّلالة الزمانيّة. أمّا ما اتّصل بفعل "قعد" في 2.د– فهو ما نعتبره صورة **مُـــنْـــحَـــاةً** بشكل أكثر وضوحا من سابقتيها:

---

1) "**المنجد** في اللّغة والأعلام" (مادّة: م ش ي).

بمعنى أنّ اللّفظة الأصليّة "مـــاشي" قد فقدت دلالتها الحدثيّة المعجميّة على نقل "القدم من مكان إلى آخر" لتخلص أو تكاد للدّلالة الزمانيّة فتعادل سين المستقبل في العربيّة الفصحى إذ لا يعقل أن يجتمع المشي والجلوس معا في اللّحظة الزّمانيّة نفسها. فـ"مـــشـــ" في "مـــشْـــنُـــقـــعـــد" هي حسب رأينا "مـــــاشي " منحاة في صورة لاصقة صرفيّة affix للدّلالة على مقولة الاستقبال.

هذه المعطيات اللّغويّة وما تعلّق بها من ملاحظات تدفعنا إلى افتراض وجود الإنحاء ظاهرة لغويّة في العربيّة. ومن جهة ثانية نشير إلى أنّ الصّورة النطقيّة المختزلة في 2. د- الّتي نفترض تطوّرها عن اسم الفاعل "ماشي" تبرز بعض الفرق بين مفهومي: النقصان والإنحاء، فواضح أنّ ما سمّيناه لاصقة صرفيّة (مشْـــ) لا يمكن عدّه فعلا ناقصا.

ورأينا من الأسلم كذلك في بداية هذا العمل اعتبار الإنحاء "ظاهرة"[1] تحوّل داخليّ في اللّسان العربيّ على أن نحاول في خطوة تالية البحث عن وشائج قربى بغيره من التحوّلات اللّغويّة في ألسن أخرى عسى أن نعثر على نقاط تشابه قد تسهم في التفطّن إلى نظام ما تحتكم إليه هذه التحوّلات من المعجميّة إلى النّحويّة، نظام يمكن اعتباره بعد ذلك خاصيّة من خصائص الألسنة البشريّة فنرتقي بذلك ببحثنا من مجرّد رصد "الظّاهرة" إلى مقاربة لسانيّة تسلّط الضّوء على التّفاعل بين البنى اللّغويّة المجرّدة والبنى المتداولة يمكن في ضوئها تفسير اشتغال العديد من آليّات اللغة بالاعتماد على ما يحدث في اللّـــسان العربيّ نموذجا وما يلتقي فيه مع سائر الألسن.

إشكاليّات المبحث:

تبدو الإشكاليّات الّتي يثيرها المبحث عديدة ومتنوّعة منها ما يتّصل بالإنحاء عموما ومنها ما هو خاصّ بموضوع التّطبيق الّذي اخترناه في لساننا العربيّ.

---

1) نقصد بالظاهرة لا الحدث الاستثنائيّ أو المفاجئ وإنّما الحدث المدرك بالحواسّ والقابل أن يكون موضوع تجربة.

فهذا المبحث لا يزال يشهد تأرجحا بين الإثبات والإنكار. وأسباب هذا الوضع مختلفة، يمكن إرجاعها إلى نوعين من العوائق عوائق خارجيّة وأخرى داخليّة. فمن العوائق الخارجيّة غياب الدّراسات النقديّة لهذا المبحث. فلم يحظ "الإنحـــــاء" منذ إعادة النّظر فيه حديثا بعناية نقديّة مرتكزة على أسس علميّة سليمة.[1] وهذا من شأنه طبعا أن يعطّل المسيرة التّأسيسيّة لأيّ علم من العلوم فبدون نقد بنّاء يصعب تحقيق مزيد من التطوّر والرقيّ لأيّ نظريّة علميّة كانت. إلاّ أنّ الموقف شهد تحوّلا من التّجاهل وشراسة انتـــقـــاد التّوليديّـــين الّتي هدفت إلى التّقليل من شأن هذا الاتّجاه في البحث إلى إعادة الاعتبار للإنحاء.[2] فظهرت دراسات نقديّة تبرز نقاط الضّعف والتّناقضات العديدة في الدّراسات المكتوبة في مجال الإنحاء.[3] هذا التحوّل في المواقف النّقديّة قد ساهم رغم ما يهدف إليه من هدم أسس الإنحـــاء إلى تجاوز عائق غياب الدّراسات النقديّة بل يجوز الإقرار ببعض فضلها في إعادة النّظر في قسم عظيم ممّا حبّر حول هذه الفرضيّة قصد التّصحيح والتّدقيق النظريّين.[4]

---

1) تعتبر فترة أواسط ثمانينات القرن العشرين هي الفترة التّاريخيّة الّتي شهدت تأسّس هذه المقاربة اللّسانيّة بشكل مستقلّ ومتجدّد مختلف عن الإطار التاريخيّ القديم الذي كانت تنحصر فيه الرّؤية التّاريخيّة للألسن البشريّة.

2) تبدو الخلفيّة النظريّة الكامنة وراء هذا الموقف مفهومة فقد أشرنا في التّمهيد إلى أنّ كثيرا من الأعمال في الإنحاء هي في جوهرها تحدّ للنظريّات القائلة بثبوت البنى اللّغويّة. ويمكن أن نعود في ذلك إلى (تروكوت 1994: 1481).

"The study of grammaticalization therefore highlights the tension between relatively unconstrained lexical expression and more constrained morphosyntactic coding, and points to relative indeterminacy in language and to the basic non-discreteness of categories. In this sense, much work on grammaticalization challenges some of the fundamental theoretical constructs of linguistics since Saussure, including categoriality, homogeneity, arbitrariness, and (more recently) the discreteness and autonomy of syntax."

3) نذكر من هـــذه الدّراسات مثـــلا مقالات كامبال وجاندا ونوردا الآتي ذكرها والصادرة فـــي (*Language Sciences* 23/2, 2001)

Campbell, Lyle « *What's wrong with grammaticalization?* ».

Janda, Richard D., « *Beyond 'pathways' and 'unidirectionality': on the discontinuity of language transmission and the Counterability of grammaticalization* ».

Norde, Muriel, « *Deflexion as a counterdirectional factor in grammatical change*».

4) لكريستيان ليمان مقال يحمل عنوان *"النظريّة والمنهج في الإنحاء"* « *Theory and method in grammaticalization* » يبدو أنه قدّمه في إطار ندوة حول الإنحاء سنة 2004 ونشر على شبكة

ومن العوائق الدّاخليّة الّتي عطّلت المسيرة العلميّة لهذه النظريّة ما عرفه مبحث الإنحاء نفسه من تعثّر في خطواته الأولى تجسّد في اختلافات الباحثين البيّنة حول تعريفه أو بتقديم بعضهم تعريفا يفتقر إلى الدقّة والضّبط العلميّن ممّا أضعف الإقناع بجدوى هذا الفرع من فروع البحث اللّسانيّ خاصّة في ظلّ فترات كانت فيها الدّراسات اللّسانيّة بعيدة عن التجريبيّة العلميّة، ترزح فيها تحت وطأة المنطق وسيطرة مبدإ ثبوت القوالب اللّغويّة ممّا أضعف قيمة المعطيات اللّسانيّة المستندة إلى الخطاب المنطوق. وتجسّد هذا التعثّر كذلك في اضطراب وسم ما صيغ حول بعض من مفاهيم الإنحاء وآليّاته ومقاييسه إضافة إلى غلبة المنحى الزمانيّ على الآنيّ في معظم ما كتب في مجاله. وقد وقف دارسو الإنحاء أنفسهم على مواطن التعثّر في أعمالهم فانكبّوا على ما كتبوه مراجعة وتصحيحا ودفعا إلى سبل أخرى جديدة في البحث ولنا في إعادة طبع العديد ممّا كتب في هذا المجال مع التقويم والمراجعة دليل على إقرار هؤلاء الباحثين بما وقعوا فيه من أخطاء معرفيّة.[1] ولئن كانت هذه المراجعات المتواصلة وهذا التّصحيح المستمرّ ممّا يشجّع على الإقدام على خوض غمار هذا البحث والإدلاء فيه بدلونا مظهرين تجلّيات هذه الظّاهرة في العربيّة إلاّ أنّ الإقدام عليه وهو يطرح من الإشكاليّات والقضايا ما يدلرحه ويخضع لتدقيقات مستمرّة لا يخلو من مزالق نرجو عدم الوقوع فيها.

الانترنيت سنة 2005 وفيه مراجعة جملة من المسائل النظريّة والمنهجيّة الخاصّة بالإنحاء أبرز فيه سوء الفهم الّذي وقع فيه ناقدو الدّراسات الإنحائيّة ودارسو الإنحاء أنفسهم. وفي مقدّمة هذا المقال يوضّح دور هذه البحوث النقديّة في تطوير الرّؤى الإنحائيّة فيقول:

"Recently grammaticalization research was deemed worthy of a broadside by a group of scholars of different persuasions, including generative grammar. Their articles were published in *Language Sciences* 23/2, 2001. Although this collection is essentially critical of grammaticalization research, it has some merit by reviewing a substantial portion of the relevant recent literature."

1) أعاد كريستيان ليمان مثلا – سنة 1995– نشر بحثه الأكاديميّ الّذي ظهر سنة 1982 حول الإنحاء وهو يحمل عنوان: *" أفكار حول الإنحاء "* *«Thoughts on grammaticalization»* مزيلا ما عبّر عنه في تمهيد طبعة 1995 بالأخطاء الّتي وقع فيها في النّسخة التمهيديّة والتي أدركها بعد ذلك.
أعاد هوبر وتروكوت كذلك طبع كتابهما الصّادر أوّلا سنة1993 معدّلين تعريفهما الأوّل للإنحاء فاستغنيا عن عبارة: آليّة process في تعريفه نظرا لما أثارته من سوء فهم في أذهان كثير من الباحثين وأضافا نقاشات أساسيّة حول بعض المسائل الحديثة التي برزت بتقدّم الدّراسات الإنحائيّة.

ولا يخلو هذا البحث من إشكاليّات أخرى متّصلة بموضوع التّطبيق الّذي اخترناه في العربيّة، ألا وهو الأفعال النّاقصة. فاختيار المدوّنة corpus والمعطيات data المناسبة ليس أمرا هيّنا بل إنّه يطرح العديد من الإشكاليّات،[1] بعضها متّصل بمصدر المدوّنة الّتي نعتمدها: أيكون التّعويل على المكتوب وحده أم على المنطوق أم على كليهما معا؟ وبعضها الآخر متّصل بخصائص المعطيات اللّسانيّة الّتي نختارها للدّرس:هل تكون أمثـلة خطابيّة بالاعتماد على التسجيلات الصوتيّة أم من قبيل صور تعبيريّة واصفة للظاهرة الابستيميّة بالتعويل على الكتابة التمثيليّة الصوتيّة؟

ومن الإشكاليّات الّتي واجهناها كذلك ما يتّصل بعلاقتنا كباحثين بهذه المعطيات: هل نعوّل على أمثلة منتجة سلفا أم نكون من المساهمين في إنتاج هذه الأمثلة؟ ونحن على بيّنة من وجوب وعي الباحث بالوظيفة المنتظرة من المعطيات حتّى لا يقع في وهم مطابقتها لما يرغب سلفا في الاستدلال على صحّته وهذا الأمر من أخطر المضلّلات العلميّة. فكيف يكون التزوّد بالمعطيات؟ ومن أين نستمدّها؟ وما هي الشّروط الكفيلة بتحقيق تمثيليّتها؟ وهل المتوفّر منها على درجة من الثّراء والتنوّع تسمح بالعثور على الظّواهر الّتي تشكّل موضوع بحثنا؟

وبناء على ما أثرناه من قضايا عامّة تتّصل بالمعطيات اللّسانيّة يمكننا أن نتساءل: هل نكتفي بالنظر في اللغة الفصحى المدوّنة في كتب التراث دون غيرها؟ وهل توجد مدوّنة جاهزة ونهائيّة خاصّة بالأفعال النّاقصة في كتب التّراث؟ كيف حدّد الفعل النّاقص فيها؟ هل نعوّل على ما تمّ ضبطه في النظريّة التّراثيّة من أفعال ناقصة ؟ أم نعيد النّظر في هذه القائمة وفي أسس هذا التّصنيف أصلا؟ وما هي مبرّرات إعادة النّظر في ذلك كلّه ؟ وما هي الأسس الجديدة الّتي نعتمدها في إعادة النّظر في هذه المدوّنة؟ هل الفعل النّاقص نموذج للإنحاء أم كان يجب أن يكون بمفهومه القديم[2] منطلقا للبحث عن الإنحاء في

---

1) نحيل في هذا الإطار على كيستيان ليمان (2004) *"المعطيات في اللّسانيّات" "Data in linguistics"*.

2) نقصد بمفهومه القديم بخصائصه التّركيبيّة الإعرابيّة كما حدّدت في النظريّة التراثيّة العربيّة.

الفعل العربيّ عموما ؟ كيف نضبط مقولة "الفعل النّاقص"؟ إنّنا إذا سلكنا سبيل التقيّد باللّغة المكتوبة نكون أوّلا في مواجهة حقيقة كون المعطيات التاريخية الموثّقة مجتزأة وقدرتها التمثيليّة محدودة إضافة إلى كونها ليست دائما متوفّرة في العربيّة،[1] ونكون ثانيا قد وقعنا تحت سيطرة المكتوب وأسقطنا من اعتبارنا مستويات عديدة أخرى في تمثيل المعطيات اللّغويّة إضافة إلى كون المعطيات المكتوبة لا تمثّل سوى فئة من المتكلّمين باللّسان العربيّ فيكون ما نحصل عليه من نتائج حينئذ مجرّد صورة تقريبيّة لظاهرة الإنحاء في العربيّة.

أليس من الأجدى حينئذ أن ندخل اللّهجات ضمن عنايتنا؟ فاللّسانيّات الحديثة تستمدّ صفتها العلميّة التّجريبيّة من الحدث الخطابيّ فهو المنطلق للبحث وإليه العودة للتثبّت من نتائجه. بل إنّ فضل اللّسانيّ يكمن في تنظيم فوضى الاستعمالات اللّغويّة العفويّة وتأويلها التّأويل المناسب.[2] والدّراسات المعاصرة للإنحاء تلفت الانتباه إلى أنّ المقاربات الإنحائيّة تتحدّى ذلك الصّنف من المبادئ اللّسانيّة القائم على المثاليّة والتّجانس اللّغويّين. فباللّغة نتواصل ولكنّ هذا التّواصل قد يتحقّق بلهجات مختلفة، سواء أكانت لهجات مجتمعات مختلفة أو لهجات جهــويّة أو حتّى أسلوبيّة فرديّة.[3] ولكنّنا إذا سلكنا هذه السبيل الثّانية فإنّ عوامل أخرى ــ كالتّنغيم الّذي لا يظهر إلاّ في الصّورة المنطوقة للخطاب

---

1) إشكال التّوثيق للمفردات المعجميّة ليس مطروحا للباحث في الألسن ذات الأصل اللاتينيّ مثلا بنفس الحدّة الّتي يطرح بها بالنّسبة إلى اللّسانيّ العربيّ فنحن لا نعثر على تأريخ استعمال المفردات ولا على ترتيب زمنيّ لتطوّر استعمال الأصول اللغويّة.

2) نسوق شاهدا على ذلك ما جاء على لسان كريستيان ليمان في مقال *"المعطيات اللّسانيّة"* (2004 : 20)

"It is the task of the linguist to systematize and interpret variation. But a good deal of the variation present in a corpus is not due to corresponding differences in function or in the context, but is just dysfunctional: idiolectal idiosyncrasies, dialect differences that one would factor out if one could control them, false starts and other kinds of speech errors with their repairs etc"

3) انظر ما جاء في هوبر وتروكوت (2003 [1993]: 212).

"...both of these traditions (comparative linguistics and generative grammar) have idealized homogeneity of language and transmission, whereas in fact most actual situations involve contact, at the minimum with speakers of other dialects, whether social, regional,or stylistic."

ممّا يصعب الإلمام به وتبيّــنه في النّصوص المكتوبة- قد تجعل مدوّنتــنــا موسومة بانعدام الدقّة والضّبط. هذا إضافة إلى إشكال النّماذج اللّغويّة الذّاتــيّــة نقصد بذلك تلك المتضمّنة تنويعا فرديّا لا تغييرا جماعيّا مستقرّا للاستعمال المتعارف عليه. فهل يجوز اعتبار هذه التّنويعات ممّا يدخل في باب الإنحاء؟ علام التّعويل إذن في الحصول على المعطيات؟ ما هي الطريقة الأمثل في التّعامل معها؟ ما هي الوظيفة الّتي ننتظرها منها؟ ما مدى تمثيليّة المعطيات الّتي نعوّل عليها؟ وما هو تأثير التمثيلات الرّمزيّة للأحداث الخطابيّة؟

إنّ التعرّف على المعطى اللّسانيّ مهما كان مصدره يتمّ بطريقة تجريديّة وعبر نظام علاميّ لا شكّ في تأثيره على تقبّلنا للمعطى. ولا يمكننا مطلقا أن نعتبر أنفسنا قد أحطنا بالمعطى بشكل مماثل تمامّا لحقيقته الفيزيائيّة ذلك أنّ الموضوع الايبستيميّ اللّسانيّ له وجوه عديدة ويتطلّب تمثيلها مستويات رمزيّة متنوّعة حصر ليمان أهمّها في سبعة هي: مستوى التّقطيع الصوتيّ – مستوى التّنغيم الصوتيّ – المستوى المعجميّ الصّوتميّ – مستوى الرّسم – المستوى الصرفيّ – المستوى النحويّ والمستوى الدّلاليّ.[1] وهذا ما يولّد إشكاليّات من مستوى آخر تتّصل بمستويات المعالجة: فكيف نمثّل للمعطيات الخاصّة بالإنحاء تمثيلا موضوعيّا خاصّة أنّ الظّاهرة تتحقق في مستوى من مستوياتها في شكل اختزال لصورة نطقيّة قد يكون التّمثيل الرّمزيّ لها في مستوى من المستويات المذكورة أعلاه محلّ خلاف بين المتقبّلين لهذا المعطى؟ وهل ننظر إلى الفعل النّاقص بمعزل عن سياقه في الخطاب، وحدة منفردة معزولة في تحوّلها المفترض من المعجميّة إلى النحويّة عن كلّ ظروف موضوعيّة أحاطت بإنتاجها؟ أم نتناوله في علاقاته السّياقيّة داخل التّركيب الّذي يرد فيه، معوّلين في ذلك على توجّه بعض البحوث الحديثة في اعتبار الإنحاء نظريّة تتجاوز بالنظر مستوى المفردة لتشمل بالتّفسير التّغييرات الّتي قد تلحق ببنية المركّبات ؟

---

1) انظر مقال ليمان *"المعطيات اللّسانيّة"* (2004 : 24).

يجد الباحث في الإنحاء نفسه لذلك في مواجهة إشكاليّات عديدة متنوّعة فبعضها خاصّ بالمباحث اللّسانيّة عموما وبعضها متّصل بالإنحاء خصوصا. ومن بين ما يواجه كذلك من إشكاليّات اختيار منهج معالجة هذه الظّاهرة اللّسانيّة. فالنظريّات اللّسانيّة المعاصرة مختلفة من حيث المبادئ والمناهج. فهل نعوّل على نظريّة لسانيّة معيّنة دون غيرها من النظريّات اللّسانيّة الأخرى أم ننوّع من مقارباتنا ؟ ما هي قيمة هذا الاختيار أو ذاك؟ إزاء هذا الكمّ من الإشكاليّات نرى من المفيد تقديم بعض التوضيحات المنهجيّة الّتي قد تساعد على تقبّل عملنا.

منهج البحث:

فيما يتّصل بمنهج البحث ومستويات المعالجة عموما فإنّه لم يعد خافيا أنّ الإنحاء استفاد من المفاهيم الوظائفيّة والصّوريّة الحديثة. ولذلك خيّرنا عدم التّعويل على نظريّة لسانيّة دون أخرى رغبة في إعمال أدوات نظريّة شاملة في تقليب الظّاهرة الّتي ندرسها من زوايا نظر مختلفة. وقد ارتأينا تخصيص قسم أوّل نظريّ حاولنا ضمنه التعرّض إلى أبرز ما ساهم به الباحثون في مجال الإنحاء على اختلاف التيّارات اللّسانيّة الّتي ينتمون إليها وما ذكروه عن آليّات الإنحاء والعوامل المحرّكة له. ثمّ خلصنا بعده إلى إقامة قسم تطبيقيّ هدفنا منه الوقوف على القيمة التفسيريّة للإنحاء وما يتيحه من إمكانات في تجديد النّظر إلى الأفعال النّاقصة في العربيّة. وقد جعلناه قائما على تفحّص المدوّنة التراثيّة أوّلا ثمّ تتبّعنا ما قيل حول قائمة الأفعال النّاقصة في الدراسات الحديثة وبحثنا عن مظاهر الإنحاء في الفعل النّاقص وحاولنا ضبط العوامل المساهمة في إنحائه. ونظرنا بعدئذ في درجة إنحاء الفعل النّاقص لضبط مسار إنحاء الفعل في العربيّة عموما.

أمّا فيما يتّصل بالإشكالات الّتي تطرحها المدوّنة كإشكاليّة التّوثيق مثلا فقد وجدنا في محاولات هوبر وتروكوت للخروج منها بالتّعويل على التّخمين، مخرجا نسبيّا، فهما يريان أنّ: مسارات الإنحاء والدّوافع إليه لا يمكن إلاّ أن

تكون مخمّنة تخمينا مدعّما بالاعتماد على تحوّلات آنيّة لا تزال معها الصّورة الأصليّة للوحدة المعجميّة مستعملة إضافة إلى الصّورة المنحاة.[1] وقد عوّلنا مبدئيّا على هذا المخرج لما فيه من فائدة بيّنة رغم ما قد يثيره من الجدل والنّقاش.

وأمّا ما تعلّق بمصدر المدوّنة فقد رأينا من المفيد الانتباه إلى اللّهجات الدّارجة التونسيّة منها والعربيّة عموما ما أمكن ذلك وما كان استعماله رائجا ومشهورا من الأمثلة الخطابيّة. وذلك قصد إثراء المدوّنة وتنويع المعطيات للحصول على صور عديدة وممكنة لظاهرة الإنحاء في اللّغة العربيّة. ولكنّنا مع ذلك على وعي بقصور هذه المعطيات فالمعطيات الخام المتمثّلة في الأحداث الخطابيّة المسجّلة بالصّورة والصّوت هي لا شكّ أفضل التمثيلات للمعطى اللّسانيّ، والمعالجة الآليّة لمثل هذه المعطيات هي دون شكّ أكثر فاعليّة وجدوى لأنّها تهدف إلى استخلاص سلوك لسانيّ مادون مثيرخارجيّ. إلاّ أنّ هذه الوسائل ليست متاحة نظرا إلى ما تستوجبه من تجهيزات وكلفة ماديّة،[2] ولذلك لا يزال التّعويل على السبل البديلة القائمة على حدس الباحث أمرا قائما، عزاؤنا أنّنا لا ندّعي بهذا البحث فتحا علميّا بقدر ما نسعى به إلى تقريب رؤية لسانيّة معاصرة إلى دراساتنا اللّغويّة العربيّة فنحن نرمي بهذا العمل إلى تركيز أسس البحث في الإنحاء أكثر ممّا نسعى إلى تقديم حلول للمشاكل الّتي تثيرها هذه المقاربة.

---

1) هوبر وتروكوت (2003 [1993]: 168)

"In some language families historical data are available from which changing frequencies and discourse environments of forms can be documented. Quite often, however, written historical data are lacking, and trajectories and motivations for grammaticalization can only be surmised from the study of the synchronic distribution of grammatical forms in discourse."

2) انظر ليمان *"المعطيات اللّسانيّة"* (2004 : 13)

"The greatest practical problem for the researcher is usually that the kind of data required for the particular research project are not available, so that part of the project is precisely **data provision**. While this is usually not a problem for languages spoken in the research team, it may cost considerable time and money in other cases. The expenses tend to get disproportionate in typological projects."

أهداف البحث:

إنّنا نطمح بهذا البحث إلى إنجاز دراسة لسانيّة علميّة ذات منحيين أوّلهما نظريّ نهدف منه إلى تقديم الإنحاء تقديما عامّا ببيان مرتكزاته النظريّة واستقصاء مولّداته والبحث في آليّاته، وثانيهما تطبيقيّ نسعى فيه إلى إعادة النّظر في قسم من موروثنا اللّغويّ العربيّ ألا وهو الأفعال النّاقصة لفهم آليّات تحوّلها من التّمام إلى النّقصان في مرحلة أولى ثمّ مقارنتها بما وصلت إليه الدّراسات الإنحائيّة في ألسن أخرى في مرحلة تالية. وهذا ما يتيح لنا فرصا أكبر للإجابة عن سؤال: هل الإنحاء مجرّد فرضيّة أم هو مسلّمة؟ وهل تخضع هذه الظّاهرة لقواعد تنظيميّة؟ وإن كانت الإجابة عن السّؤال الثّاني بنعم فكيف ننظّم ما يظهر في صورة فوضى في هذا النّوع من التّغييرات؟

القسم الأوّل

الإنحاء: معالم تاريخيّة وأسس نظريّة

الباب الأوّل: المعالم التاريخيّة

تتميّز الصّور النحويّة بكونها محدّدة ومعرّفة إلاّ أنّها مع ذلك ليست مواضيع ثابتة بل هي وحدات خاضعة للتحوّل. وهذا ما جعلها موضوعا إيبستيميّا لفرع من البحوث اللّسانيّة أطلق عليه اسم "الإنحـــاء". وحظي الإنحاء باعتباره دراسة للصّور النّحويّة في تحوّلاتها بعناية الباحثين وإن كانت هذه العناية متفاوتة الدرجات. فاحتلّ تارة موضعا هامشيّا في الدّراسات اللّسانيّة واحتل تارة أخرى مواقع مركزيّة فيها كما يظهر ذلك خاصّة في المباحث اللّسانيّة المعاصرة، فيكفي أن نلقي نظرة عاجلة على الأعمال المنشورة تحت هذا العنوان على شبكة "الانترنيت" حتّى توافينا قائمة من الدّراسات حول الإنحاء من مختلف الأصقاع. وكثير من هذه البحوث جادّ موثّق توثيقا علميّا بذكر مصادر البحث ومراجعه ممّا لا يدع مجالا للشك في قيمته العلميّة. ويتأكّد القول بمركزيّة هذا المبحث اللّسانيّ حين ننظر في الكتب والمنشورات المعاصرة الّتي تصدر في السّنوات الأخيرة باللّسانين الفرنسيّ والإنكليزيّ.[1] ولذلك نحاول في هذا الفصل الأوّل أن نعرّف بمسيرة هذا الفرع من الدّراسات اللّسانيّة وما شهده من تحوّلات وأن نبرز الأطر العلميّة لكلّ طور من أطواره ذاكرين أبرز الأعلام الّذين كان لهم الفضل في تركيز هذا النّوع من البحوث.

---

1) نحيل على سبيل المثال على كرستيان مارشيلو نيزيا (2006 : 18) حيث ذكرت هذه الباحثة الفرنسيّة أهمّ الدّارسين الّذين برزت أسماؤهم في هذا المجال بدءا من سنة 1980. وهم من جنسيّات مختلفة بعضهم ألمانيّون مثل كرستيان ليمان، وهانز ياكوب سايلر، وبارند هاينه، وإكّيهارد كونيش، والبعض الآخر إيطاليّ الجنسيّة كباولو رامات، وأنّا جياكالوني راسات، ورافائيلا سيمون، ومن الإنكليزيّين ذكرت تالمي جيفون، إليزابيث كلوس تروكوت، وجوزيف، وجاندا، وهوبر، وجون بايبي، وباركينز باكليوشا...

الفصل الأوّل: فترة البحوث المبكّرة

لئن ثبت القول بانتعاش البحوث في مجال الإنحاء منذ أواخر القرن العشرين فإنّ ذلك لا يعني عدم الانتباه قبل هذه الفترة المتأخّرة إلى ظاهرة التحوّل التي تخضع لها الوحدات النحويّة. ومعظم الباحثين الّذين تناولنا أعمالهم بالدّرس يجمعون على أنّ ظهور هذا المصطلح لأوّل مرّة كان مع أنتوان مايّي Antoine Meillet (1912)[1] وإن كان كريستيان ليمان C.Lehmann يشير إلى أنّ المفهوم أقدم ظهورا.[2] ويرجع بوادر التّفكير الأولى فيه إلى أواسط القرن الثّامن عشر مع الفيلسوف الفرنسيّ إيتيان بونو دو كوندياك Etienne Bonnot de Condillac في مؤلّفه "بحث في أصل المعارف البشريّة" *« Essai sur l'origine des connaissances humaines »*(1746)[3]. ويذكر ليمان روّادا آخرين

---

1) انظرهوبر وتروكوت(2003 [1993] : 19)

"The term "grammaticalization" itself was apparently coined by the French linguist Antoine Meillet , an Indo - Europeanist who at one time had been a student of Saussure"

انظر كذلك كريستيان ليمان(2002[1982]:1):

Christian Lehmann: *Thoughts on grammaticalization. A programmatic sketch.* Vol.1.köln,2002, page1 : " As far as I can see, it was Antoine Meillet who coined the term 'grammaticalization' and first applied it to the concept for which it is still used today "

2) نعتمد في إثبات المعلومات المتعلقة بروّاد التفكير في الإنحاء على كريستيان ليمان (2002,[1982]) باعتبار أنّ هوبر وتروكوت نفسيهما أحالا عليه فيما يتّصل بالجانب التّاريخيّ للإنحاء كما أحالا كذلك على هاينا وكلاودي وهانومايرHeine, Claudi, and Hünnemeyer (1991 a). انظرهوبر وتروكوت(2003 [1993]: 19).

أمّا كرستيان مارشيلو نيزيا فرغم كونها تحيل هي الأخرى على ليمان فيما يتعلّق بالجانب التّاريخيّ للإنحاء إلاّ أنّها تشير إلى أنّ آلان بايروب في مقال "تطوّر البنى النحويّة" الصّادر سنة 2000:

Peyraube , Alain « *L'évolution des structures grammaticales*», languages 146, pp. : 46-58

ذكر أنّ نحاة صينيّين قدامى قد يكونون الأوائل الّذين رصدوا هذه الآليّة منذ سبعة قرون. ولا تشير الباحثة الفرنسيّة إلى مدى صحّة هذه المعلومة التّاريخيّة ولا تذكر إن كان صاحبها يذكرها مستندا إلى وثيقة تثبتها أو أنّه لم يفعل ذلك. ولهذا تبقى هذه الإشارة في حاجة إلى بيّنة.

3) يرى كوندياك أنّ اللّواحق الصرفيّة في آخر الفعل والدالة على القائم به هي نتيجة اتّحاد الفعل بالضّمير وأكّد كوندياك أنّ زمن الأفعال ينتج عن ائتلاف ظرف زمانيّ مع الجذر. فاللّواصق الصرفيّة هي في الأصل صور حرّة أي أنّ المكوّنات النحويّة عموما تنشأ من الوحدات المعجميّة.

اهتمّوا بهذا المفهوم قبل مايّي من أمثال هورنا توكا Horne Tooke [1] وأوكست فـــيلهالم فون شليكل (1818) August Wilhelm vonSchlegel.[2]

ويرى كرستيان ليمان أنّ ما انتبه إليه هؤلاء الروّاد في مجال الدّراسات اللّسانيّة المبكّرة قد شكّل فيما بعد الظّواهر المركزيّة في الإنحاء ويذكر أمثلة عنها أدوات التّعريف والتنكير والأفعال المساعدة والضّمائر غير المخصّصة...إلخ. وقد يكون أنّ آليّات الإنحاء في التصوّرات اللّسانيّة الحديثة تختلف شكلا عمّا أثبته هؤلاء الفلاسفة ولكنّهم استشعروا ما نعبّر عنه اليوم بالاستنفاذ الدلاليّ للمفردة وأشاروا إلى توسّعها توزيعيّا وهذه مثلا من المسائل المركزيّة في الدّراسات الإنحائيّة اليوم.

وخطا بعض فلاسفة القرن التّاسع عشر خطوات أبعد في هذا المجال رغم أنّ تفكيرهم اللّغويّ لم يتخلّص من الرّؤية الفلسفيّة ليرتقي ارتقاء كليّا إلى العلميّة. ونذكر من بينهم الفيلسوف الألمانيّ فـــيلهالم فون هومبولد (1767–1835) Wilhelm von Humboldt [3] الّذي يرى أنّ التّعبير في المرحلة اللّغويّة الأولى اقتصر على الأفكار العينيّة، ثمّ كانت نشأة البنية النحويّة في اللّغة البشرية تالية لذلك ويعتقد فون هومبلد أنّ النّحو تطوّر عبر مراحل انطلاقا من التجاور التعبيريّ عن الأفكار. واقترح في محاضرة أكاديميّة عن أصول الصّور النحويّة أربع مراحل سابقة لتحقّق العلامة الدالّة على المقولة النحويّة:

المرحلة الأولى: كانت الأشياء وحدها هي المسمّاة وكان على السّامع أن يستخلص العلاقات بينها فهي غير مصرّح بها في التّعبير. ويذهب الباحثان هوبر وتروكوت[4] إلى إمكانيّة اعتبار هذه المرحلة موافقة لما أطلق عليها جيفون[5] Givón المرحلة "التّداوليّة" أو "الخطابيّة القاعديّة".

---

1) يرى توكا في عمل صدر له في جزأين أوّلهما سنة 1786 وثانيهما سنة 1805 أنّ الحروف تشتقّ من الأسماء أو الأفعال.

2) عالج شليكل مسألة تجديد الصّرف التّأليفيّ اللاّتينيّ بالصّرف التّحليليّ الرّومانيّ على نطاق واسع وتحدّث عن "تكوّن نحو جديد" وهو يرى أنّ التطوّر يعود أساسا إلى تدهور لسانيّ.

3) انظر ليمان في المصدر المذكور أعلاه ص2، وهوبر وتروكوت (2003 [1993]: 19 و20).

4) هوبر وتروكوت (2003 [1993]:20).

5) جيفون " *في فهم النّحو* " (1979 :223) *« On Understanding Grammar »*

المرحلة الثانية: أصبح ترتيب بعض الكلمات ثابتا وقارّا، ممّا جعله معتادا وهذا ما ساعد على تقديم مرحلة ثانية يمكن تسميتها المرحلة "الإعرابيّة". في هذا الطّور بدأت بعض الكلمات في التأرجح بين المعاني "الماديّة" والمعاني "الصّوريّة" بعبارة أخرى بين المعاني الملموسة والمعاني النحويّة. بل إنّ بعضها صار مختصّا بتحقيق وظائف علائقية داخل التّعابير.

المرحلة الثالثة: صارت هذه الكلمات الوظيفيّة تلصق بكلمات أخرى ذات معان ماديّة بشكل حرّ. ويمكن أن نسمّي هذا الطّور بالاصطلاح الحديث المرحلة "المتّصليّة". وظهرت بهذه الطّريقة أزواج "إلصاقيّة" تتكوّن من كلمة ماديّة وأخرى وظيفيّة.

المرحلة الرّابعة: انصهرت هذه الأزواج الإلصاقيّة في مركّبات تأليفيّة في شكل لفظ مفرد. ونشأت حينئذ الجذور واللّواصق الصرفيّة الّتي تتضمّن في الوقت نفسه معاني ماديّة ونحويّة. ويمكن حسب هوبر وتروكوت أن نستحضر في هذا المستوى ما نطلق عليه اليوم "المرحلة التصريفيّة". وتواصل بعض الكلمات الوظيفيّة حياتها باعتبارها مؤشّرات صوريّة على العلاقات النحويّة.

وقد فصّل ليمان[1] القول طويلا في قيمة ما تقدّم به هذا الباحث في مجال الإنحاء ولفت النّظر إلى أنّ تحديد قيمة ما أتى به هذا الفيلسوف لا تتمثّل في البحث عن وجوه التّوافق مع البحوث الحديثة بقدر ما هي كامنة في الانتباه إلى إضافته وفي إبرازنقاط الضّعف في بحثه باعتباره علما من أعلام البحث اللّسانيّ وباعتبار بحثه في تطوّر الصّور النحويّة هو من صميم النظريّة الإنحائيّة. وقد ركّز ليمان لذلك على إبراز ثلاث فوائد هامّة تحقّقت بفضل فون هومبلدت:

---

1) ليمان(2002 [1982] :2) الفصل الأوّل: تاريخ البحث في الإنحاء.

"One may simply overlook the « evaluation » of the different stages …one may also regard it as a terminological issue… But One must recognize that this account of the evolution of grammatical forms is essentially a theory of grammaticalization, if only a sketchy one." Lehmann C. (2002 [1982] :2)

أوّلها أنّ هذا التّقرير حول مراحل تطوّر الصّورة النحويّة –على علاّته وما قد يثيره من نقاش حول أصوله الفلسفيّة وحول طبيعة هذه المراحل– يشكّل أساسا لنظريّة في الإنحاء، ومصطلح "الصورة النحويّة" في هذه النظريّة لا يتعلّق بالجانب التّعبيريّ وحده في العلامة اللّغويّة فتطوّر الكلمات المعروض يشمل معنى العلامة النحويّة وجانبها التّعبيريّ معا.

ثانيا: إنّ المراحل الأربع هي أساسا الأصناف الصرفيّة للتصنيف اللّسانيّ للزمن فالمرحلتان الأولى والثّانية توافقان العَـزْل والإفراد Isolating وتوصف المرحلة الثالثة بالإلصاقيّة Agglutinative أمّا الرّابعة فهي المرحلة التصريفـيّـة Flexional .

ثالثا: أنّ فون هومبلدت يعدّ التصنيف اللّسانيّ المقتصر في القرن العشرين على الدّراسة الآنيّة،تصنيفا تطوريّا. وهذا ما يخوّل لنا القول إنّ نظريّة الإنحاء ارتبطت منذ بدايتها بالتصنيف التطوريّ.

ويذكر ليمان أنّ هذه النظريّة قد حظيت بانتشار واسع المدى وعرفت باسم " نظريّة الإلصاق". وهي تسمية تحيل على الانتقال إلى المرحلة الثالثة ولكنّ التّسمية استعملت بعدئذ لتشمل المراحل الأربع.

وأوّل من طبّق هذه النظريّة هو فرانز بوب Franz Boppالّذي استمدّ أواخر الفعل الهندوأوروبيّ من الضّمائر الملصقة. وحظيت هذه الفرضيّات كذلك باهتمام العديد من النّحاة الجدد.

تأسّست إذن في أواخر القرن التاسع عشر تقاليد في دراسة الإنحاء ولم يكن ينقصها غير التسمية. وساهم بعد ذلك جورج فون دار كابالانتز (1891) Georg von der Gabelentz في تقديم وصف لأصول الصّور النحويّة وتطوّرها. فمثّل الصور اللّسانيّة بموظّفي دولة يستخدمون ثمّ يرقّـــون وبعد ذلك يشغّلون نصف الوقت ليخلصوا في النّهاية إلى التّقاعد وأثناء ذلك يكون طالبو العمل الجدد مصطفّين في انتظار الحصول على شغل! فالصّور "تبهت أو تشحب" وألوانها "تبيضّ أو تمحى" وينبغي تجديد طلائها. ولئن استفاد فون دار كابلنتز من "نظريّة الإلصاق" إلاّ أنّه أضاف إليها نقطتين وضّح بهما الأسس

الّتي يرتكز عليها الإنحاء. فهو يراه نتيجة قوّتين متنافستين هما الميل إلى تيسير النّطق من ناحية والنّــزوع إلى الوضوح والفصل من ناحية أخرى: فما يحدثه الاسترخاء والتّسامح في النّطق من حَــتٍّ وإضعاف للكلمات ينتج عنه تعتيم الفصل والوضوح. ولذلك تتدخّل صور جديدة لتتولّى الوظيفة التقريبيّة الّتي كانت تقوم بها الصور القديمة.[1] وقد أعاد بعد ذلك أنتوان مايي توضيح هذه الفكرة تحت عنوان "التّجديد".

أمّا إضافة فون دار كابلانتز الثّانية فتمثّلت في كونه يتصوّر التطوّر الحاصل وفق مراحل لا يتحقّق بشكل خطّيّ وإنّما هو واقع أساسا بشكل دوريّ. فقد ساد الاعتقاد مع جيل فون هومبلد أنّ الألسن التّأليفيّة الإعرابيّة تمثّل نقطة التطوّر النّهائيّة إلاّ أنّ كابلنتز وضّح أنّ آليّة نشأة الصّور النحويّة هي آليّة متكرّرة أي دوريّة وأنّ شروط الدّورة موجودة دائما في الألسن. ويذهب كابلنتز أكثر من ذلك فيتحدّث عن حلزونيّة أو لولبيّة لا تعيد التحوّلات في إطارها نفسها إعادة مطابقة للأصل ولكن التحوّلات الموازية تعاد بطريقة تقريبيّة.

ويبدو في عمل كابلنتز وعي بالامتداد الزمنيّ الجيولوجي، ممّا يسمح بالتفكير في دورات متعدّدة للتحوّلات اللّغويّة. هكذا إذن نقف انطلاقا من هذه الرّؤى على ما قد يتوافق تقريبا مع كثير من الأسس الحديثة للإنحاء لكن ينبغي الانتباه إلى أنّ هذا الوعي وهذا النّقاش الّذي دار حول تطوّر الصّور النحويّة لم يشغل سوى صفحات معدودة في كتاب كابلنتز مثلا، وقد كان لأنتوان مايي فضل إحلال الإنحاء محلاّ مركزيّا في نظريّة التحوّل اللّغويّ. فكان أوّل مستعمل لمصطلح "الإنحــاء" واللّسانيّ الأوّل الّذي خصّص له عملا.

استفاد مايّي من البحوث السّابقة ولكنّ رؤيته للّغة أبرزت اطّراد التحوّل اللّغويّ وانتظام الوصف الآنيّ. ووصف في مقاله « *l'évolution des formes*

---

1) نحيل لمزيد من التّوضيح على المثال التوضيحيّ الوارد في هوبر وتروكوت (2003 [1993]: 21) وهو متعلّق بصياغة المستقبل من فعل رأى في اللاّتينيّة video مصرّفا مع ضمير المتكلّم المفرد، ويمكن التمثيل له على النحو التالي:

(vide + bh wo) > videbo > videro habeo.

« *grammaticales* (1912) " *تطوّر الصّور النحويّة* "، عمليّة انبثاق الصور النحويّة عبر آليّتي القياس والإنحاء. وتتمثّل الآليّة الأولى في محاكاة مناويل جديدة لمناويل سابقة وتحوّلها إلى شكلها بحكم ما بينهما من شبه.[1] أمّا الطّريقة الثانية الّتي تتكوّن بها الصّور النحويّة فهي الإنحاء أي التحوّل من مفردة مستقلّة إلى وحدة نحويّة. وقد مثّل مايّي للنتيجة الآنيّة لهذه الآليّة الثانية بالفعل الفرنسيّ être الّذي يتراوح بين معنى تامّ هو الوجود الأنطولوجيّ ويظهر ذلك مثلا في الجملة التالية (je suis celui qui suis) ومعنى آخر أقلّ منه تماما هو معنى التحديد الموضعيّ مثال ذلك الجملة التالية (je suis chez moi) ومعنى ثالث زائد تقريبا مثلما هو الحال في الجملة (je suis malade) ويلعب أخيرا وظيفة نحويّة خالصة باعتباره فعلا مساعدا ذا مظهر زمانيّ وفي الجملة التالية تمثيل لذلك (je suis parti).[2]

ويرى مايّي أنّ الصّور النحويّة لا تتشكّل إلاّ بهاتين الآليّتين ويذهب أبعد من ذلك فيستبعد اعتبار القياس مصدرا أوّليّا في تشكّلها ،مركّزا على آليّة واحدة في تشكّل الصّور النحويّة انطلاقا من الوحدات المعجميّة، هي تكليف مفردات مستقلّة أو مركّبات بوظيفة نحويّة، تدريجيّا.[3] و يتحدّث، مايّي كذلك في مقاله سنة 1912 عن إمكانيّة توسيع مجال الإنحاء ليشمل نظام ترتيب المفردات في الجمل. ويضرب مثلا لذلك الجمل في الفرنسيّة والإنكليزيّة الحديثتين حيث يكتسب ترتيب المفردات في الجمل قيمة نحويّة أساسيّة. والحال أنّ ترتيب الكلم في الجمل اللاّتينيّة لم يكن له سوى وظيفة "تعبيريّة". ويعتبر مايّي أنّ لهذه

---

1) قدّم هوبر وتروكوت (2003[1993]:22) مثالا لهذا التحوّل تحوّل صيغة الجمع في الإنكليزيّة من shoen إلى shoes قياسا على منوال الجمع السّابق من قبيل stones.

2) هذه الأمثلة نقلناها عن هوبر وتروكوت (2003[1993]: 22).

3) هذا الموقف أثبته هوبر وتروكوت في كتابهما "الإنحاء" ووجدناه كذلك، في كريستيان مارشيلو نيزيا (2006: 18). وإذ تعذّر علينا الاطّلاع على النسخة الأصليّة لمقال مايّي فإننا ننقل هذا الشاهد لمايّي في مقاله (1912: 133) نقلا عن مارشلو نيزيا الّتي أوردته في لغته الأصليّة أي الفرنسيّة واجتهدنا في تعريبه على النّحو التالي:

"في الحين الّذي يمكن فيه للقياس أن يجدّد جزئيّة في الصور مع الحفاظ في غالب الأحيان على النّظام العامّ للنّسق دون المساس به، فإنّ إنحاء بعض المفردات يخلق صورا جديدة ويقدّم مقولات لم يكن لها تعبير لسانيّ فيغيّر النظام بأكمله."

التّوسعة في مجال الإنحاء ما يبرّرها، على الأقلّ لسببين: أوّلهما أنّ التحوّل النّاتج عن تغيير ترتيب المفردات يتطلّب تغييرا من المعنى التعبيريّ إلى المعنى النحويّ، وثانيهما أنّ هذا التحوّل يمنح أدوات نحويّة جديدة للغة بدلا من الاقتصار على الأدوات المتوفّرة. وتوقّع مايّي مواضيع أخرى في دراسة الإنحاء لا تزال إلى اليوم مسائل شائكة من قبيل:

كيف يحدث الإنحاء؟ وهو يعزو الإنحاء إلى خسارة تعبيريّة في المركّبات التي يكثر استعمالها والّتي يعاد تجديدها بزجّها في مركبات جديدة تشغل الدّور نفسه تقريبا. ويصاحب هذه الخسارة إضعاف للصّورة الصوتيّة والمعنى الملموس.

إنّ نظرة مايّي إلى الإنحاء لا تبتعد عن نظرة المعاصرين له، حسب هوبر وتروكوت.[1] فقد أعاد صياغتها، بصفة عامّة، بعبارات تؤكّد الخسارة بأنواع عديدة كالإضعاف والإنهاك. وهذه العبارات المجازيّة هي الّتي تدعّم القول بكلاسيكيّة رؤية مايّي للغة حسب الباحثين المذكورين أعلاه وإن كانت رؤيته قيّمة لتعدّد وجهاتها وكثرة ما حلّله من ظواهر. وقد غيّرت البحوث التالية لعمل مايّي الكثير من وجوه النظر إلى الإنحاء، أحيانا بصفة جزئيّة وأحيانا أخرى بشكل جذريّ ومع ذلك فإنّ عمل مايّي الّذي اقترح فيه مصطلح الإنحاء نفسه قد مثّل بذور التّفكير المعاصر حول الإنحاء.

<u>الفصل الثاني:</u> الإنحاء في النصف الثاني من القرن العشرين

حدّ انتشار الاتّجاه البنيويّ في الدّراسات اللّسانيّة الأمريكيّة والأوروبية من تقدّم الدّراسات الإنحائيّة في بداية النّصف الثاني من القرن العشرين، وحظيت الدّراسات الآنيّة في تلك الفترة بالعناية الفائقة فــفتر الاهتمام بقضايا التصنيفيّة التطوريّة وما يتّصل بها من مسائل. ويرجع ليمان معاودة البحث في الإنحاء إلى سبعينات القرن العشرين مع كارلوتون ت. هودج(1970) Carleton T. Hodge

---

1) انظر هوبر وتروكوت (2003[1993]: 25). وقد اعتمدنا في تقييم المرحلة المايّيــــيّة على ما جاء به هذان الباحثان بالأساس نظرا إلى ما وجدناه في ملّفهما من استفاضة في عرض إنجازات مايّي وتحليلها وتقييمها مقارنة بما جاء في ليمان (2002 [1982]).

وتالمي جيفون (1971) Talmy Givón. لكنّ ذلك لم يمنع ظهور بعض الدّراسات المتفرّقة في هذا المجال قبل التّاريخ المذكور آنفا.[1] وقد ذكر ليمان بحثين اعتبرهما هامّين في أواخر الخمسينات أوّهما صدر سنة (1959) لرومان جاكبسون[2] Roman Jakobson والثّاني صادر سنة (1961) لإيرمونسكيج[3] V. M. irmunsk ويكمن فضلهما في إثارتهما مسألة علاقة الإنحاء بالإعجام lexicalization. وأشار هوبر وتروكوت كذلك إلى مساهمة باحثين آخرين في الفترة نفسها هما واتسكين[4] Watskins (1964) وكوريلوفيتش[5] Kurytowicz. وقد أبرزت كريستيان مارشيلو نيزيا (2006: 18) فضل كوريولوفيتش في توسيع حدود ظاهرة الإنحاء وإثبات سمته المرحليّة: فذكرت أنّ كوريولوفيتش أدرج في الانكليزيّة استعمال لفظ "grammaticalization" وصرّح أنّ الوحدات المنحاة قد لا يقتصر إنحاؤها على مرحلة واحدة فتتعرّض إلى مزيد من الإنحاء.

ويعدّ هوبر وتروكوت (2003[1993]: 26) بنفنيست Benveniste، تلميذ مايّي، كذلك من المساهمين في البحوث الإنحائيّة. فقد استحدث مصطلح« auxiliation » للدّلالة على هذه الآليّة في التحوّل في مقاله *"تحوّلات المقولات اللّسانيّة"* *«Mutations of linguistic categories »* (1968). ويرى الباحثان أنّ بنفنيست كان في هذا العمل مكرّرا أمثلة أستاذه المتّصلة بإنحاء الأفعال المساعدة من الأفعال المعجميّة لكنّه لم يصرّح بإحالة واحدة إلى عمل مايّي ولا هو استعمل مصطلح "الإنحاء"، ممّا يؤكّد القول بتجاهل الدّراسات

---

1) لمزيد من التفصيل، انظر كريستيان ليمان(2002 [1982]: 5 و6).

2) Roman Jakobson *« Boas's view of grammatical meaning»*

3) ترجم أثر إيرمونسكيج من الروسيّة إلى الانكليزيّة سنة1966 وصدر تحت العنوان التالي:
« The world and its boundaries »

4) أشار هوبر وتروكوت في (2003 [1993]:26) إلى هذا الأثر وأثبتا عنوانه ضمن قائمة المراجع:
Watskins, Calvert . 1964. *« Preliminaries to the reconstruction of Indo-European sentence structure.»*

5) Kurytowicz, Jerzy.1976 [1965] *« The evolution of grammatical categories»*

اللّسانيّة البنيويّة رؤية مايّي. وهو أمر يفهم باعتبار أنّ الإنحاء يمثّل تحدّيا للمقاربات البنيويّة الّتي تفترض جملة من المبادئ كالفصل المقوليّ.[1]

ويذكر هوبر وتروكوت (2003[1993]:26) عودة الإنحاء مرّة أخرى للظهور موضوعا هامّا ومركزيّا في اللّسانيّات العامّة في سياق ظهور إشكاليّات عديدة واجهتها الدّراسات اللّسانيّة البنيويّة كمسألة استقلاليّة النظريّة النّحويّة الّتي أثيرت في السبعينات. ففي هذه العشريّة سلّط الاهتمام المتزايد بالتّداوليّة والتّصنيفيّة الضّوء على التحوّلات المتوقّعة في أصناف الألسن. فأحيى اللّسانيّون ذلك الاتّجاه في البحث الّذي أسقط من الاهتمام في فترة سابقة والّتي تعود جذوره إلى فون هومبلدت. وكان الشعار الّذي رفعه جيفون في ذلك الوقت (1971) يتمثّل في: *"صرف اليوم هو نحو الأمس"*. فبيّن بالاعتماد على عدد من الألسن الإفريقيّة إمكانيّة تتبّع آثار مركّبات سالفة تضمّ ضمائر وأفعال انطلاقا من صور لأفعال تتكوّن اليوم من جذور ولواصق.

ويذكر هوبر وتروكوت (م.ن: 27) بعض العوامل الأخرى الّتي ساهمت في إحياء دراسة الإنحاء كمساءلة بعض المبادئ البنيويّة الأخرى ومنها مبدأ اعتباطيّة الدّليل اللّغويّ. وساهم التطوّر الّذي شهدته دراسة العلامات والاهتمام بصفة "الأيقونيّة" «iconicity»[2] تحديدا في مزيد تطوير البحوث في مجال

---

1) نوسّع القول في أهميّة الإعراض عن هذا المفهوم في الباب الثاني من القسم الأوّل من بحثنا ولكنّنا نرى من المفيد هنا أن نشير إلى أنّ هذا المفهوم يعدّ من أهمّ أسس النظريّة البنيويّة. وهو من المفاهيم المستندة إلى مقولة الثنائيّات السوسيريّة القائمة على فكرة التقابل. فالفصل قطعيّ بين المقولات النحويّة، حسب البنيويّين, ويتجاهلون لذلك كلّ صلة يمكن أن تقوم بينها. وقد وضّحت الباحثة الفرنسيّة مارشيلو نيزيا (2006 : 20) كيف أنّ القول بالإنحاء قائم في جوهره على القطع مع مفهوم الفصل بين المقولات، فاللّفظ من زاوية نظر إنحائيّة يمكن أن يتحوّل من مقولة عليا (الاسم أو الفعل) إلى مقولة ثانويّة (ظرف أو حرف) بل إنّ بعض الألفاظ قد يصبح مجرّد لاصقة وهذا ما يفترض انتفاء الحدود الفاصلة بين المقولات والتّعويل على فرضيّة مغايرة تقوم على إثبات "الاسترسال" بين المقولات النحويّة. فيمكن إثبات "مسترسل" continuum نحدّد عليه جملة من المراحل الوسيطة يمرّ بمقتضاها اللّفظ من مقولة أساسيّة إلى أخرى ثانويّة دون أن يفقد صلته بالأصل ويمرّ اللّفظ حينئذ بمقتضى الإنحاء من المعجميّة إلى النحويّة ثمّ إلى مزيد من النحويّة.

2) يميّز السيميائيّون بين ثلاثة أنواع من العلامات هي: المؤشّرات indices والأيقونات icones والرموزsymbols ولمزيد التّفصيل في الفرق بينها نحيل على الرسم التوضيحيّ الخاصّ بإبراز العلاقة بين الصورة والمعنى في الأصناف الثلاثة من العلامات وذلك في الصفحة:19 من "نيكول دالباك Delbecque Nicole" (2002).

الإنحاء. وقد كان للّسانيّين الأوروبيّين السّبق في ذلك إذ ظلّ مبدأ الأيقونيّة متجاهلا في اللّسانيّات الأمريكيّة طيلة ثلاثة أرباع القرن العشرين الأولى.

وفي سياق البحث عن تحديد الكليّات اللّغويّة language universals شرع بعض اللّسانيّين الأوروبيّين في تطبيق فكرة الإنحاء على مشاكل الوصف الآنيّ العامّة. وذكر هوبر وتروكوت على سبيل المثال ما ذهب إليه لي وطومسن Li and Thompson في تفسير التمييز بين المواضع topics والفواعل subjects فقد افترضا أنّ "*الفواعل هي في الأساس مواضع منحاة*".[1]

وأشار هوبر وتروكوت (م،ن) كذلك إلى بحوث كرينبارك[2] Greenberg المتعلّقة بتطوّر المشيرات demonstratives إلى أدوات تعريف articles وغيرها من التحوّلات الّتي سلّطت الأضواء على أهميّة المقاربة الدّيناميكيّة للبنية اللّغويّة.

أمّا المرحلة الموالية في الأعمال المتّصلة بالإنحاء فقد اعتبر هوبر وتروكوت أنّ جيفون قد لعب فيها بكتابه الصادر سنة (1979) « *On Understanding Grammar* » دورا بارزا. فهو يضع، باعتقاد راسخ،

ويعرّف هوبر وتروكوت الأيقونيّة بكونها خاصيّة التشابه بين وحدة وأخرى. وذكرا (م.ن : 27) تمييز الفيلسوف بيرس Peirce بين الأيقونيّة الصوريّة الأيقونيّة المُخطّطيّة imagic and diagrammatic iconicity. فالأولى هي القائمة على التماثل النظاميّ بين وحدة ما و المُحيل عليها باحترام بعض الخاصيّات(فصورة فوتوغرافيّة لشخص مثلا أو تمثاله هما أيقونتان صوريّتان). أمّا الأيقونات المخططيّة فهي تنظيمات منهجيّة لعلامات. وهذه العلامات لا تشبه ضرورة المحيل في وجه من الوجوه إلاّ أنّ العلاقة بينها تعكس العلاقة بين محيلات الأيقونة. وقد ضرب مثالا للأيقونيّة المخطّطيّة في اللّغة تلك النزعة إلى محاكاة الترتيب السرديّ للأحداث للأحداث الموصوفة مثال ذلك قولة سيزار الشهيرة Veni, Vidi, Vici والتي تعني (قدمت رأيت غزوت). والملاحظ أنّ أيّ ترتيب آخر للأحداث الثلاثة الموصوفة سيستوجب حتما استعمال أدوات نحويّة لتنظيمها كأن تقول: (غزوت بعد أن قدمت ورأيت) وهو بطبيعة الحال بناء أكثر تعقيدا وتغنينا الأيقونيّة المخططيّة للقولة عنه. وتظهر قيمة مبدأ الأيقونيّة في سياق العمل على التقاطعات اللّسانيّة أي ما تلتقي فيه الألسن على اختلافها.

1) أحال هوبر وتروكوت (29:[1993]2003) على هذا القول لـلي وطومسن من كتابهما الصّادر سنة 1976 تحت عنوان: "*الفاعل والموضوع: تصنيف لغويّ جديد*" « *Subject and topic : a new typology of language* ».

2) ذكر هوبر وتروكوت عملين لكرينبارك. كلاهما صادر سنة 1978 هما:

"How does a language acquire gender markers?" و *"Generalizations about numeral systems"*

كلّ الظواهر اللّسانيّة في إطار الأعْــرَبَــة « syntacticization » والإصراف « morphologization » وهما المصطلحان اللذان يفضّل جيفون استعمالهما على استعمال مصطلح الإنحاء. ويؤكّد إضافة إلى ذلك على الصفة الأساسيّة لترابط القواعد اللّسانيّة والمقولات ترابطا وظيفيّا. ويقترح جيفون أن تعدّ الصور الخطابيّة واقعة على مسارات ومتنقّلة بين قطبين من قبيل طفل/راشد، غير مخطّط/مخطّط ، تداوليّ/نحويّ. وفي كلّ زوج من هذه الأزواج يكون الطرف الأوّل طليقا فضفاضا، والثّاني محدّدا أو ضيّقا، أمّا الحركة أي التحوّل فهو عموما في اتجاه القطب المحدّد الضيّق. ويقدّم جيفون مسارا للإنحاء من نوع:

Discourse> syntax > morphology> morphophonemics> zero[1]

خطاب > إعــراب > صــرف > صــرفصوتميّــات > صفــر

وتبرز قيمة عمل جيفون حسب الباحثين الانكليزيّين هوبر وتروكوت في كونه فتح الكثير من السبل للباحثين الجدد. وعموما يمكن القول إنّ العشريّات الأخيرة من القرن العشرين مثّلت فترة ازدهرت فيها المشاريع اللّسانيّة والبحوث الخاصّة بدراسة التقاطعات اللّسانيّة. فتمّت حوسبة مدوّنات الألسن الّتي درست وحفظت هذه المدوّنات بفضل العديد من المشاريع العلميّة اللّسانيّة في إطار جامعات من أنحاء مختلفة من العالم.[2]

---

1) انظر هوبر وتروكوت (2003[1993] :29).

2) أهمّ المشاريع الّتي ذكرها هوبر وتروكوت (2003 [1993]: 30) هي:

1. Stanford Project on Language Universals; headed by Charles Ferguson and Joseph Greenberg; culminated in 1978.
2. Language Universals and Typology; in Cologne; headed by Hansjakob Seiler; disseminated through the publication Arbeiten des Kölner Universalien-Projekts (*AKUP*).
3. Grammaticalization in African Languages; headed by Heine, disseminated through Africanistishe Arbeitspapiere.
4. A survey of the morphology associated with the verb; headed by Bybee, initiated in the early 1980s at the State University of New York at Buffalo.
5. A typological study of the European languages ; (*Eurotyp*). headed by Ekkehard König of the Free University of Berlin.
6. Psycholinguistics in Nijmegen ; headed by Levinson at the Max Planck Institute.

الفصل الثالث: التوجّهات الحديثة في دراسة الإنحاء

يعدّ بحث ليمان (1995 [1982])الّذي أعيدت مراجعته سنة 2002 أوّل عمل معاصر يؤكّد على تواصل البحث من الفترة "الهمبولديّة" القديمة إلى الحاضر ويردّ فيه على المدّعين حداثة مفهوم الإنحاء. وأكثر من ذلك فإنّ ليمان بسط في هذا العمل جملة من المقاييس « parameters » حاول بالاعتماد عليها تحديد درجات الإنحاء آنيّا أو زمانيّا.

أمّا عمل هاينه وريه (1984) Heine and Reh المعنون *"الإنحاء وإعادة التّحليل في الألسن الإفريقية"* « *Grammaticalization and Reanalysis in African Languages* » فتكمن قيمته في كونه يمثّل استدلالا مقنعا – من وجهة نظر هوبر وتروكوت –على قدرة نظريّة الإنحاء باعتبارها أداة في اللّسانيّات الوصفيّة. وفيه يقدّمان تصنيفا للظواهر الّتي ينبغي الاهتمام بها وأمثلة غزيرة عنها وفهرسا في مسالك الإنحاء الّتي اكتشفاها في الألسن الإفريقيّة. وهي ظواهر لا تختصّ بها هذه الألسن فحسب بل إنّنا نجد لها كذلك نظيرا في سائر لغات العالم.[1] ويبدو أنّ عمل هؤلاء الباحثين في هذه الفترة ارتكز أساسا على الجوانب الصرفيّة الإعرابيّة وأنّهما لم ينتبها كثيرا للمعنى. وهو ما تزايد الاهتمام به بين الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين فعمّت موجة الدّلالة والتّداوليّة بحوث هذه الفترة، وانكبّ الدّارسون في مجال الإنحاء على كشف الأسس العرفانيّة للتحوّلات الدلاليّة، فأثيرت مسألة استعمال المجاز في الخطاب.

ومن الدّراسات الّتي تذكر في هذا المجال :*"المستقبل في الفكر واللّغة"* لفلايشمان (1982) « *The Future in Thought and Language* » Fleischman.

---

7. Evolutionary Anthropology in Leipzig ; headed by Comrie at the Max Planck Institute.

1) يحيلنا هوبر وتروكوت(2003[1993]: 32) على هاينه، بارند وكوانيفا، تانيا (2002) *"آليّات الإنحاء المشتركة بين لغات العالم"*

« *Common Grammaticalization Processes in the Languages of the world* ».

وفيه اهتمّت الباحثة بتطوّر نوع من أدوات الوجهة « modals » من معنى الإلزام إلى علامات على موقف إبيستيميّ ثمّ إلى الدّلالة الزمنيّة على المستقبل. وتقوم رؤية هذه الباحثة على ارتباط عوامل الصّرف والإعراب والدّلالة فيما بينها بأشكال تؤدّي إلى تحوّلات مُـمَنْوَلَـة بعيدة عن العشوائيّة. وفي الإطار نفسه تقريبا تشير تروكوت (1982) إلى تداخل العوامل الدلاليّة /التداوليّة في الإنحاء ممّا يؤدّي إلى أحاديّة اتّجاه التحوّل من المعاني الملموسة إلى أخرى أكثر تجريدا. وقد تعدّدت الدّراسات المتأثّرة بهذا الاتّجاه في البحث.[1] ولعلّ دراسة بايبي وباركينـز وباكليـوتشا Bybee, Perkins, and Pagliuca (1994) المعنونة « *The evolution of grammar* » *"التطوّر النحويّ"* من الأهميّة بحيث نرى من المفيد أن نشير إليها، إذ تتأسسّ الرّؤية في هذا البحث على كون طبيعة الإنحاء ثنائيّة فهي صوريّة ودلاليّة في الآن نفسه، ومن ناحية أخرى فإنّ من تأثيرات دراسات التقاطعات اللّسانيّة في الإنحاء القول بإمكانيّة دراسة "النّـحَـاوم" « grams » لا فقط باعتبارها ظواهر لغويّة خاصّة بل باعتبارها "نَـحَـاوِمَ نوعيّة" « gram-types » أي باعتبارها ممثّلة لمقولات أساسيّة كونيّة مثل مقولة "الأسنانيّ الانحباسيّ المهموس"« voiceless dental stop » في مجال الصوتيّات. وتنزع هذه "النّحَاوِمُ النوعيّة" إلى التماثل في كلّ اللّغات في مستوى مسالك تطوّرها بحكم كونيّة آليّات المجاز والاستخلاص المنطقيّ والتّأثير السّياقيّ وهي جميعها آليّات عرفانيّة في استعمال اللغة في ثقافات العالم.[2] وتكشف أعمال المؤتمر الّذي نظّمه جيفون (1988) ونشرت أعماله (1991) في جزأين تحت عنوان *"مقاربات الإنحـــاء"* « *Approaches to Grammaticalization* »، عن تشكيلة واسعة من المواضيع الّتي لا تزال محلّ اهتمام في عصرنا الحاليّ وقد ذكر هوبر وتروكوت (34:[1993]2003) سبعة منها نرى من المفيد نقلها نظرا إلى كونها تبرز أهمّ الإشكاليّات الّتي شغلتنا أثناء إنجاز هذا العمل وبعده:

---

1) نحيل للإلمام بمزيد من التّفاصيل على هوبر وتروكوت (2003[1993]: 33).

2) بايبي وباركينز وباكليوشكا (1994 : 302)

"The changes we have studied reflect what is commonly used in conversation, they reflect the metaphorical processes that are based on human cognitive make-up when they communicate. The cross-linguistic similarity of these paths of change, then, attests to universal mechanisms of metaphor, inference, and contextual influence in the use of language in the cultures of the world."

1 – هل يمكن أن يتحقّق الوفاق بين مقاربات الإنحاء الزمانيّة ومقارباته الآنيّة ؟ أم أنّنا نحتاج إلى إيجاد نوع جديد من المقاربات ؟

2 – هل الإنحاء آليّة متواصلة أو متقطّعة ؟

3 – إلى أيّ حدّ يمكن اعتبار الإنحاء نتيجة لقوى خطابيّة تداوليّة ؟

4 – أيّ شروط في اختيار المفاهيم والصّور ينبغي مراعاتها لتكون دخْلا input للإنحاء ؟

5 – متى يمكن الحديث عن بذور إنحاء ؟

6 – هل الإنحاء ظاهرة أحاديّة الاتّجاه[1] ؟

7 – ما هي الظّواهر اللّغويّة الّتي لا تعدّ أمثلة للإنحاء؟

وقد ذكر الباحثان هوبر وتروكوت (م.ن: 34) أنّ هذه المسائل شغلت أذهان الباحثين وفتحت المجال لظهور أعمال نقديّة كثيرة: بعضها في تدعيم نظريّة الإنحاء وفرضيّة أحاديّة الاتّجاه كتلك الّتي ظهرت ضمن عدد خاصّ من مجلّة "لسانيّات" « Linguistics » الّتي نشرها كمينادا (1999) Kemenade ونذكر منها مقال هاسبلمات Haspelmath.[2] أمّا البعض الآخر من الأعمال فقد دعا أصحابه إلى مراجعة الكثير من فرضيّات الإنحاء قصد تقويضها وأهمّها أعمال كامبال Campbell وأعمال جوزيف Joseph سنة 2001.[3] ولم يقتصر الاهتمام على فرضيّة أحاديّة الاتّجاه وحدها بل إنّ علاقة الإنحاء بإعادة

---

1) " أحاديّة الاتّجاه" « Unidirectionnality »: مفهوم مركزيّ في الإنحاء يتأسّس على قول أغلب اللّسانيّين بوجود "مسار إنحائيّ" من النوع التالي:
وحدة ملآى > وحدة نحويّة > متّصل > لاصقة صرفيّة
هذا المسار نقلناه عن هوبر وتروكوت (2003[1993]:7). ويفترض المنظّرون للإنحاء أنّ تحوّل الوحدات المعجميّة الملآى يسير دوما في الاتّجاه نفسه من اليمين إلى يسار المسار. وقد كان محلّ هذا المفهوم محلّ ضروب عديدة من القول والنّقاش في التّسعينات. ولهذا نخصّه في الفصل الثالث من هذا القسم النظريّ بمزيد من التفصيل. انظر صفحة 67 وما يليها.

2) Haspelmath, Martin. 1999. « *Why is grammaticalization irreversible ?* » *Linguistics 37 : 1043-68*

3) ظهر لكامبال مقال بمجلّة "علوم اللّسان"23« Language sciences » عدد 2–3. ويحمل العنوان التالي:
« *Grammaticalization : a critical assessment.* ». وظهر له في السنة نفسها عمل آخر بعنوان:
« *What's wrong with grammaticalization ?* ». ونذكر لجوزيف عملا صدر في 2001 ويحمل عنوان: ?" « *Is there such a thing as « grammaticalization»* "

التّحليل[1] أثارت هي الأخرى جملة من التساؤلات: هل يمكن اعتبارهما متماثلين؟ أم أنّهما مختلفان؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن اعتبار الإنحاء متأتّيا من إعادة التحليل وحدها؟ ثمّ ما هي العلاقة بين الإنحاء والإعجام؟ وما هي حدود الإنحاء؟[2]

يذكر هوبر وتروكوت أنّ ما ميّز اتّجاهات البحوث في السنوات الأخيرة هو إدراج الإنحاء ضمن الدّراسات القائمة على مفهوم بنية الاستعمال القاعديّ usage-based structure [3] وهو مفهوم يقتضي اعتبار النّحو خاصيّة ناشئة، منبثقة من الاستعمال أكثر من كونه كيانا ثابتا مستقلاّ. فالبنى النحويّة في نظر لانكاكير ليست هي المولّدة للمعنى كما كان سائدا في النظريّة النحويّة التوليديّة. ومن هذا المنطلق النظريّ تمكّن اللّسانيّون من إعادة صياغة فرضيّاتهم حول التغيير اللّغويّ ومن إدراج بنى لغويّة كثيرة ضمن اهتمامهم. وقد كانت سابقا توسم بالغموض وتستبعد من الدّرس باعتبار ما في تركيبها من شذوذ عن القواعد النحويّة. ويشير هوبر وتروكوت (م.ن:35) إلى العديد من البحوث المعاصرة الّتي تمّت في هذا الاتّجاه. فبفضل ما شهدته وسائل معالجة المدوّنات من تطوّر مذهل وما عرفته تقنيات الحواسيب في التحليل الصوتيّ من تقدّم أمكن القيام بالعديد من البحوث الآنيّة في مجال الإنحاء. وأصبح بالإمكان الاستدلال مثلا على "انبثاق" « emergence » أنواع من المركّبات بفضل دراسات كمّيّة للاستعمال بدلا من التّعويل على التخمينات الفرديّة للباحث في مجال الألسن. لكنّ هذا التوجّه جعل الباحثين يعوّلون على الألسن الّتي حظيت بالتوثيق أكثر من غيرها كالإنكليزية والصينيّة والفرنسيّة والألمانيّة واليابانيّة

---

1) "إعادة التّحليل" تعريب « Reanalysis » وهو كذلك من المفاهيم المركزيّة بل هو الآليّة الرئيسيّة المعتمدة في الإنحاء فبمقتضى تأويل السّامع الخَرْج اللّغويّ الصّادر عن المتكلّم تأويلا جديدا قد تتغيّر الخصائص النحويّة والصرفيّة والدلاليّة للصور اللّغويّة. ونفصّل القول فيه وفي علاقته بالإنحاء في الفصل الأوّل من الباب الثّاني من القسم النظريّ، بداية من الصفحة 49 من هذا البحث.

2) نحيل لمزيد من التّفاصيل حول قائمة الباحثين في هذه المسائل إلى هوبر وتروكوت (2003 [1993]:35).

3) أرجع هوبر وتروكوت (2003[1993]:35) وضع هذا الاصطلاح إلى لانكاكير في المرجع التالي:
Langacker,Ronald W. 1987. *Foundations of cognitive Grammar*

وبعض الألسن الأخرى الأقلّ انتشارا. ويبدو أنّ حظّ العربيّة من الاهتمام يكاد يكون معدوما وهو ما قد يفتح سبل بحوث آنيّة في مجال الإنحاء في العربيّة.

هكذا تبيّنا بهذا العرض التاريخيّ أهمّ المراحل المميّزة لتطوّر هذا المبحث اللّسانيّ فوقفنا على بوادر التّفكير الأولى في الإنحاء الّتي اصطبغت بالرّؤى الفلسفيّة، وتبيّنا بعد ذلك فترة فتور في هذا المبحث مع فتور الاهتمام بالدّراسات اللّسانيّة التاريخيّة عموما في بداية القرن التاسع عشر. وقد عمّقت موجة الدّراسات اللّسانيّة البنيويّة التغافل عن الإنحاء. لكنّ البحوث المتّصلة بهذه الظّاهرة عرفت منذ أواخر القرن العشرين انتعاشا بفضل ما نشر من دراسات لسانية عرفانيّة تأثّرت بما حقّقه علم الدلالة من إنجازات. وعاد التّركيز من جديد على النّاحية التّداوليّة بعد طول إغفال للمعنى وآليّات تولّده. وقد أمكن تطوير مستوى البحث في الإنحاء أكثر ممّا كان عليه في بداياته بفضل ما عرفه تحليل المعطيات اللّغويّة من تطوّر نتيجة التقدّم العلميّ في مجال حوسبة المدوّنات اللّسانيّة. فما هي العوامل المساهمة في بروز الإنحـــاء؟ وماهي الآليّات المولّدة لهذه الظّاهرة؟ تلك هي اهتماماتنا في ما يلي من هذا البحث.

الباب الثاني: الأسس النظريّة

نحاول في هذا الباب تحديد آليّات الإنحاء والبحث، في الأسباب المؤدّية إلى حدوث التغييرات اللّغويّة وتحديد خصائص المسارات المفضية إلى تحوّل "اللّــفاظم" « lexemes »إلى وحدات نحويّة. ولكن يجدر بنا بدءا أن نشير إلى جملة من المبادئ الّتي نراها مفيدة في فهمنا لظاهرة الإنحاء. فالإنحاء بمعنى ظاهرة التحوّل من المعجميّة إلى النحويّة ليس حدثا واحدا،[1] وإن كنّا نقرّ بأنّ اللّغة جهاز متطوّر عبر الزّمن. ولكنّ ذلك لا يعني أنّ كلّ لفظم متحوّل ضرورة إلى وحدة نحويّة. ثمّ إنّ النتيجة الّتي يفضي إليها تحوّل اللّفاظم ليست دوما من الدرجة نفسها. فيحدث أن يمرّ اللّفظم بأكثر من مرحلة عبر سلسلة من التّغييرات في حين يقف غيره عند مرحلة أولى أو ثانية. ووضّحت مارشيلو نيزيا ذلك في (2006: 20). فذكرت أنّ اللّفظ المنتمي إلى إحدى المقولتين الرئيسيّتين (الاسم أو الفعل) قد يتحوّل إلى لفظ ينتمي إلى مقولة ثانويّة (كالظروف أو الحروف) بل إنّ البعض من هذه اللفاظم قد يخسر استقلاليّته ليصبح مكوّنا من مكوّنات اسم أي لاصقة صرفيّة. والوقوف على ما بين المقولات النحويّة، بأنواعها المختلفة، من تواصل هو ما يجعل التّسليم بزوال الحدود الفاصلة بين أصناف الوحدات وبقيام "مسترسل" « continuum » أمرا ضروريّا. ويمكننا أن نحدّد على هذا المسترسل مراحل انتقال من مقولة إلى أخرى وأن نضبط على هذا الأساس سلّما يتّجه من الحدّ الأقصى في "المعجميّة" إلى الحدّ الأقصى في "النحويّة". واقترح هوبر وتروكوت التمثيل لهذا المسترسل

---

1) انظر هوبر وتروكوت (2003[1993]:39).

في تحوّل الوحدات المعجميّة بمسار نحصي عليه ثلاث مراحل يمكن للوحدة المعجميّة الملآى أن تقطعها هو التّالي: [1]

وحدة ملآى > كلمة نحويّة > متّصل > لاصقة صرفيّة

Content item > grammatical word > clitic > inflectional affix

لقد مكّن التفطّن إلى ما بين المقولات من استرسال، اللّسانيّين من مراجعة "الثنائيّات السوسيريّة" على حدّ عبارة الباحثة الفرنسيّة مارشيلو نيزيا[2] فلم تعد المقولات قائمة على طرفي تقابل بقدر ما صار ينظر إليها على أساس ما بينها من وشائج. ومن بين الثنائيّات الّتي تمّت مراجعتها، وكان لها أثر في بحوث الإنحاء ذكرت مارشيلو نيزيا ثنائيّة الآنيّة والزمانيّة. فالتحوّلات الآنيّة في لسان ما والّتي قد نعدم دليلا ماديّا على أصلها لم تعد تمثّل مشكلا وصفيّا ونقطة استفهام وغموض بل أصبح بالإمكان اعتبارها مرحلة من مراحل التطوّر الزمانيّ المفترض وهذا ما دعّم القول بنظاميّة ظاهرة الإنحاء وأغرى الباحثين فيها بمحاولة البحث عن مبادئ كليّة تنظّم هذه الظاهرة في سائر الألسن بالطريقة نفسها.

وممّا ينبغي كذلك توضيحه من الأسس النظريّة قبل الخوض في غمار آليّات الإنحاء هو تدقيق معنى عبارة "التّغيير اللّغويّ" وهو أمر ألحّ عليه هوبر وتروكوت[3] باعتبار أنّ « language change »هي عبارة مضلّلة تحيل على تصوّر أنّ اللّغة جهاز مستقلّ عن مستعمليه. إنّ اللّغة تتجدّد والتّغيير الّذي يحدث هو تعويض قد لا يعني ضرورة تعويض وظيفة مقولة بأخرى تأتي بعدها.

---

1) هوبر وتروكوت: (2003 [1993] :7).
2) مارشيلو نيزيا (2006: 21).
3) هوبر وتروكوت (2003: 40).

وقد نقل هوبر وتروكوت[1] تمثيل أندرسون لمنوال التّغيير اللّغويّ الّذي صاغه سنة1973، وبيّن بواسطته إمكانيّة حدوث تغيير لغويّ على إثر تلفّظ متكلّم، يستبطن قواعد نحو1، بخَرْجٍ output 1. فإذا بالسّامع المجهّز بالملكة اللغويّة الكليّة والقواعد الكليّة، يستبطن نحوا ثانيا يمكن أن يكون مختلفا عن النحو الأوّل ويستعمله في إنتاج خرج ثان متغيّر عن الأوّل.

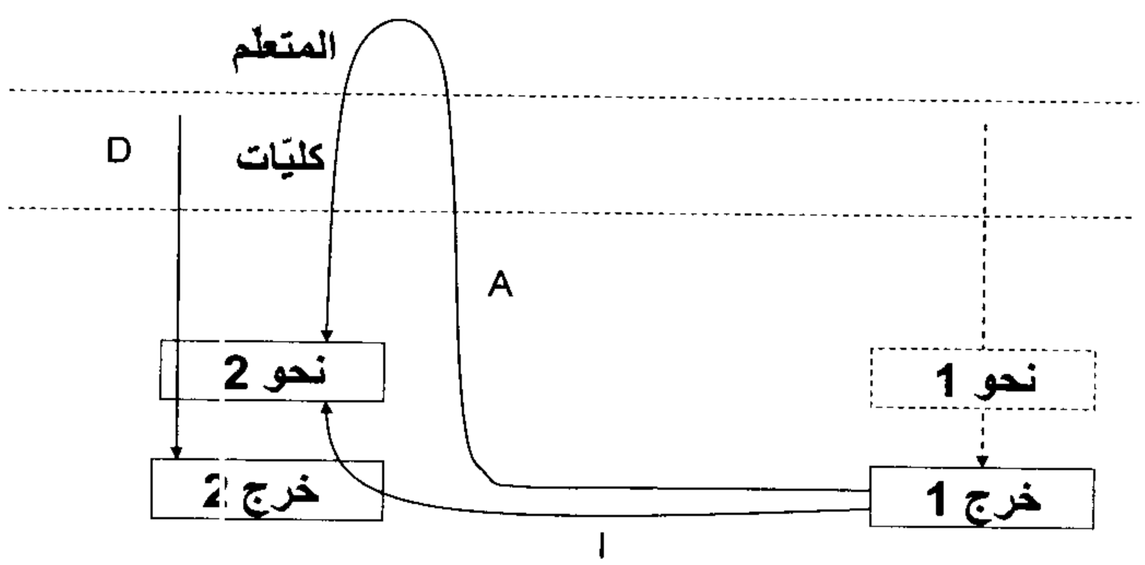

منوال التغيير اللّغويّ (أنتيلا 1989: 197)

وقد أشير في هذا الرّسم التّمثيليّ إلى العمليّات الذهنيّة الّتي تحكم هذه التغييرات على النّحو التالي:

عمليّة الاستخلاص(A) Abduction بالسهم المنحني المتّجه من الخرج1 مخترقا الكليّات إلى نحو2، وإلى عمليّة الاستنتاجDeduction (D) بالسّهم المستقيم المتّجه من الكليّات مخترقا نحو2 إلى خرج2، وإلى عمليّة الاستقراء Induction (I) بالسّهم المنحني المتّجه من خرج1 مخترقا خرج2 إلى نحو2.

---

1) نقل هوبر وتروكوت (م.ن:41) منوال أندرسون عن أنتيلا (1989 [1972]). وقد سعينا إلى إدراج هذا المنوال معرّبا لما له من قيمة توضيحيّة في فهم طبيعة التغييرات اللّغويّة وكيفيّة حدوثها.

ويرى هوبر وتروكوت أنّ هذا المنوال مفيد جدّا في تقريب التّغيير اللّغويّ إلى أذهاننا وتصوّر كيفيّة حدوث الإنحاء إن فهم في ضوء فرضيّة الإنحاء لا في ضوء المبادئ التوليديّة التي طالما كيّفت هذا المنوال وفق الأسس الّتي ترتكز عليها. وما يمكن الاحتفاظ به من نتائج تحليلهما لهذا المنوال ما يلي:

– أنّه لا بدّ من التّمييز بين التّغيير اللّغويّ المتّصل بقواعد اللّغة وبين ما يمكن أن يطرأ من تجديد أو تحوّل في كلام الفرد. فهذا النّوع الثّاني من التّغييرات ليس سوى مجرّد تنويع فرديّ.[1]

– أنّ التّجديد في مستوى كلام الفرد قد يعرف "التّعميم" والانتشار فيمكن حينئذ الحديث عن تغيير لغويّ.

– أنّ صورة نحويّة أ لا تصبح في صورة ب بشكل مباشر بل لا بدّ أن يمرّ هذا التّغيير بمرحلة وسيطة تتواجد فيها أ مع ب. وقد مثّل هوبر وتروكوت لذلك بالرّسم التّالي[2]:

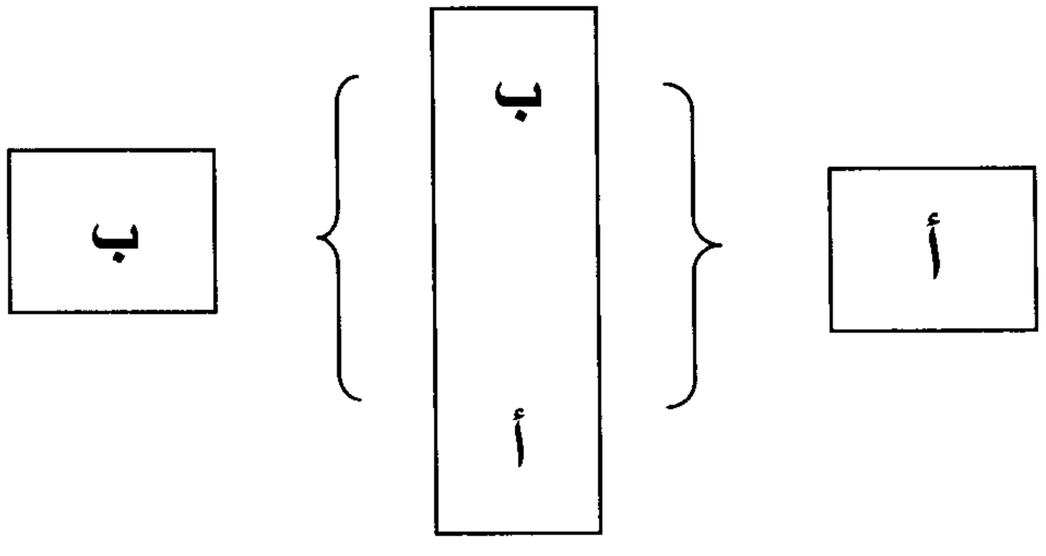

وقد أطلق هوبر على هذه المرحلة الوسيطة: مرحلة "التّراكب"« layering ». وذكر أنّه بإمكان هذه المرحلة أن تستمرّ مائة سنة أو أكثر من ذلك. ويمكننا أن نضرب مثالا لذلك ما لحق اسم الفاعل (مَـــاشِي) في اللّغة العربيّة الدّارجة التونسيّة من تغيير يتّضح في الأمثلة الخطابيّة التالية:

---

1) هذه قاعدة مهمّة في التّمييز بين آليّتي إعادة التّحليل والقياس وهو ما سنبيّنه في الفصل الخاصّ بهما.
2) هوبر وتروكوت (م.ن: 49).

3. أ-هُــوَ مَــاشِــي يــراجِــعْ.

ب-هُــوَ مَــشْــيْــرَاجِــعْ.

إنّ اسم الفاعل (مَــاشي) في 3. أ- قد تحوّل إلى متّصل فعليّ في الدّارجة التونسيّة ونحن نفترض أنّ هذا التحوّل قد .حدث في مرحلة تالية لاستعمال اسم الفاعل في معناه المعجميّ التامّ الدالّ على قائم بفعل السير وأصبح (مــاشي) بمقتضى هذا التحوّل فاقدا لبعض من مكوّناته الصوتيّة، دالاّ على الزمان المستقبل أكثر من دلالته على الحركة أو القائم بها، منتميا إلى مقولة صرفيّة مختلفة عن مقولته الأولى إذ صار مختزلا في صورة متّصل. ولكنّ الصّورتين اللّغويّتين أ و ب كلتيهما لا تزالان مستعملتين في اللّغة التّونسيّة الدّارجة وإن صار استعمال الصورة ب أكثر جريانا في الدّلالة على المستقبل، بحيث يمكننا التمثيل للصورتين كما يلي:

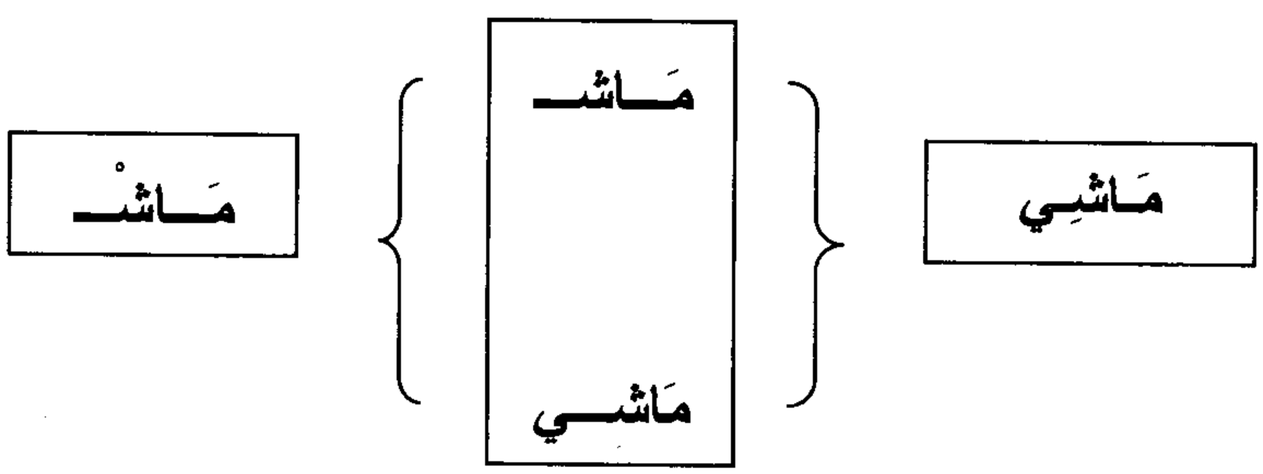

الفصل الأوّل:إعادة التّحليل والقياس

1. إعادة التّحليل Reanalysis

ينقل هوبر وتروكوت[1] تعريف لانكاكير Langacker إعادة التحليل بكونه " *التّغيير في بنية عبارة أو صنف من العبارات الّاني لا تتطلّب أيّ تحوّل فوريّ أو جوهريّ في مظهر البنية الخارجيّ*".[2] ومن هذه الزّاوية، استنتجت

---

1) هوبر وتروكوت (51:[1993]2003).

2) Langacker. Ronald W.1977. *Syntactic reanalysis*. In Li,ed,p58.

هاريس وكامبال[1] أنّ إعادة التحليل تقتضي تغييرا في التركّبيّة constituency، وفي البنية الهرميّة hierarchical structure، وفي الانتماء المقوليّ category labels، وفي العلاقات النحويّة grammatical relations، وفي تماسك مكوّنات البنية cohesion (أي نوع الحدود الّتي تقوم بين هذه المكوّنات). وغالبا ما تظهر هذه التّغييرات مجتمعة في حدث إنحائيّ واحد. ونحن نجد في العربيّة أمثلة عديدة عن هذه الظّاهرة فنقف على عدد من هذه التغييرات المذكورة آنفا ضمن حدث واحد في إعادة التّحليل. مثال ذلك:

4. أ –(أصبح الحقّ) مطلبي.

ب – أصبح (الحقّ مطلبي).

في المثال أعلاه لا نلاحظ اختلافا في مستوى المظهر الخارجيّ للتّركيب بين 4.أ– و4.ب– (أصبح الحقّ مطلبي) إلاّ أنّ هذه الجملة تحتمل تأويلا أوّلا في 4.أ– حيث تقوم التركّبيّة فيه على فعل لازم تامّ بمعنى ظهر وفاعل له هو الحقّ. وتؤدّي إعادة التّحليل في 4.ب– إلى تأويل ثان فبتغيير موضع التّقويس من (أصبح الحقّ) إلى (الحقّ مطلبي) تتغيّر تركبيّة العبارة ويصير "أصبح" دالاّ على معنى التحوّل من وضعيّة لم تكن إلى أخرى حادثة. وهكذا فإنّ البنية الهرميّة في 4.ب– تغيّرت حيث تحرّر "أصبح" من باقي عناصر التّركيب وصار "الحق" متعلقا بـــ"مطلبي". ثمّ إنّ إعادة التحليل في 4.ب– اقتضت كذلك تغييرا في الانتماء المقوليّ للفعل "أصبح" من فعل لازم إلى فعل ناقص. وارتبط هذا التّغيير في الانتماء المقوليّ بتغيير في مستوى العلاقات النحويّة فـــ"الحقّ" في 4. أ– فاعل مبدل منه و"مطلبي" بدل إلاّ أنّ التّحليل النحويّ للجملة 4.ب– يجعلنا أمام جملة اسميّة مبدوءة بالفعل النّاقص أصبح يليه الحقّ وهو اسم الناسخ ويأتي بعده مطلبي وهو خبر النّاسخ.

---

1) هما باحثتان اهتمّتا بدراسة علاقة الإنحاء بإعادة التّحليل ضمن مؤلّف ثنائيّ ذكره هوبر وتروكوت(م.ن: 51) صدر سنة 1995 ويحمل عنوان :

Harris, Alice C. and Lyle Campbell. *Historical Syntax in Cross-LinguisticsPerspective*. Cambrige. p61.

ويمكن التّمثيل لما تقتضيه إعادة التّحليل من تغيير في تماسك العبارة بمثال آخر نسوقه فيما يلي:

5. أ – (هذا الكتاب) لـــي.

ب – هذا (كتاب لـــي)

ج – هذا (كـــتابـــــي).

فنعتبر أنّ المركّب الإضافي في 5 ج قد نتج عن لفظمين منفصلين هما: 'الكتاب' و ' لي' ، ثمّ أصبحا متماسكين بمقتضى إعادة التّحليل. فالتّغيير في التركيبيّة التعبيريّة رافقه تحوّل في مستوى تماسك مكوّنات العبارة فزالت الحدود الفاصلة بين اللّفظمين.

ومن جهة أخرى لاحظ هوبر وتروكوت[1] أنّ أيّ حدث إعادة تحليل قد يقبل مزيدا من إعادة التّحليل وقد يكون قابلا لأكثر من تأويل وهذا ما يجعل حدث إعادة التّحليل مشحونا بقدر من الغموضpotential for arnbiguity يسمح بإعادة تحليل البنية من جديد، ويظلّ الحاصلان من التّحليلين موجودين معا. وهو ما يتّضح في المثال الرّابع فالسّامع لخَرْجٍ من قبيل 4.أ– قد يعيد تحليله بشكل مختلف عمّا أراده المتكلّم فيحصل السّامع على 4.ب– و هو لا يماثل 4.أ– رغم ما بينهما من توافق في المظهر الخارجيّ لتركيب الجملة. ولا يخفى أنّ إعادة التحليل في المثال الخامس هي أكثر تعقيدا لأنّها تتطلّب مراحل وسيطة للاستغناء عن علامة التّعريف في 'الكتاب' ثمّ عن حرف الجرّ ' لـــ'.

والملاحظ أنّ إعادة التّحليل في المثال الثالث قد أدّت إلى إنحاء "أصبح" من فعل له معنى معجميّ تامّ إلى ناسخ فعليّ. فتغيّرت بمقتضى هذا الإنحاء الدّلالة الحدثيّة للفعل أصبح والمتمثّلة في الظّهور إلى الدّلالة على التحوّل الزمنيّ. أمّا المثال الرّابع فإنّه يعسر فيه الحديث عن إنحاء، على الأقلّ بصفة واضحة. لهذا نرى من المفيد أن نوضّح في هذا الموضع علاقة الإنحاء بإعادة التّحليل، خاصّة

---

1) (م.ن:52)

أنّ هذه المسألة قد أثارت كثيرا من الجدل بين الباحثين في أطوار التّأسيس الحديثة لنظريّة في الإنحاء.[1] فقد تساءل الكثير من اللّسانيّين إن كان الإنحاء وإعادة التّحليل اسمين لمُسَمى واحد. ولذلك نضيف مثالا آخر من العربيّة في نفي هذا التّطابق. فقد يحدث أن تقع إعادة تحليل خَرْج ما دون أن يُفضي الأمر إلى إنحاء فالتحوّل ليس ضرورة من المعجميّة إلى النّحويّة مباشرة بل قد ينتج عن إعادة التّحليل وحدة معجميّة جديدة. مثال ذلك لفظ 'دَرْعمِـــيّ' الّذي استعمله طه حسين بكثرة في"الأيّام" وصاغه من عبارة "من دار العلوم". وإعادة التّحليل على ما نرى في هذا المثال قد أفرزت لفظما جديدا لا صلة له بالنّحويّة. والأمثلة من هذا القبيل في الانكليزيّة كثيرة جدّا بحكم أنّها لغة تركيبيّة لا كما هو حال العربيّة الّتي هي أساسا اشتقاقيّة. وذكر هوبر وتروكوت أمثلة أخرى حيث تؤدّي إعادة التّحليل فيها إلى تحوّل وحدة غير معجميّة من قبيل« up» إلى وحـــدة معجميّة « to up» ولكنّ هوبر وتروكوت اعتبرا أنّ مثل هذه النماذج نادرة رغم أنّها موجودة في معظم الألسن، وأنّه يمكن اعتبارها من قبيل التّجديدات الفريدة والتّغييرات غير النّظاميّة. وقد وجدنا بالفعل في العربيّة نماذج تشبه الّتي ذكرت من اشتقاق فعل من الحرف المركّب لولا: "*قولهم : سألتك حاجة فـــلوليت لي، أي : قلت لي (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف المركّب من (لو) و(لا)...*"[2] وهذه الأمثلة هي على ما يبدو لنا نادرة في العربيّة الفصحى.

وعلى هذا الأساس فإنّه يمكن التّسليم مع هوبر وتروكوت بأنّ :"*الإنحاء فرع من التغييرات تقتضي إعادة التحليل ولكنهما لا يتطابقان في كل الحالات فالإنحاء يتطلّب إعادة تحليل ولكنّ إعادة التّحليل لا تؤدّي ضرورة إلى إنحاء*".[3]

---

1) يمكن الوقوف على تفاصيل هذا الجدل بكثير من التوسّع في هوبر وتروكوت (2003 [1993]:58 -63).

2) ابن جنيّ : *الخصائص*: 2، 25.
انظر صفحة 147 من هذا البحث لمعرفة مزيد من التّفاصيل حول الخلفيّات النظريّة لهذا المثال الّذي ساقه ابن جنّي.

3) هذه الخلاصة مثبتة في هوبر وتروكوت(2003[1993]:59) وهما يحيلان فيها إلى دارسين آخرين يتبنّون الموقف نفسه. وقيمة هذا الموقف من علاقة الإنحاء بإعادة التّحليل تبرز في الاعتماد عليه لرفض إدراج ما ينتج عن تغيير ترتيب الكلمات في بنية ما، ضمن ظواهر الإنحاء، كما رأى ذلك مايّي.

2. القياس Analogy

يذكر هوبر وتروكوت[1] أنّه إذا كانت إعادة التّحليل عمليّة مضمرة، تعني تعويض بنى قديمة بأخرى جديدة فإنّ القياس في مقابل ذلك هو عمليّة معلنة، يحيل على جذب attraction صور موجودة إلى مركّبات مستحدثة ليسود استعمالها. ويقتضي كلّ من إعادة التّحليل والقياس في جوهرهما التّجديد، وهذا سبب من أسباب الجمع بينهما حين نتحدّث عن آليّات الإنحاء. ولكنّهما يتحقّقان على محورين مختلفين. فإعادة التّحليل تعمل على المحور النسقيّ للبنية في حين يعمل القياس على المحور الجدوليّ لها.

فيمكننا مثلا إذا عرفنا أنّ مفرد 'معلّم' جمعه 'معلّمون' أن نقيس عليه 'لاعب – لاعبون' و'مسلم – مسلمون'..إلخ. ولكنّنا لا نجمع 'كتاب' بمثل هذه الطريقة وإنّما نقول في جمعه 'كتب'. هذه النماذج العربيّة ومثلها كثير في الألسن الأخرى هي الّتي دفعت الباحثين إلى التّساؤل عن أسس اختيار منوال دون غيره في الجمع مثلا والقياس عليه. وذكر هوبر وتروكوت[2] أنّ كوريولوفيتش[3] فسّر انتقاء منوال في القياس دون غيره بالميل إلى تعويض صورة محدودة بأخرى أكثر تعميما لا العكس. أمّا كيبارسكي[4] فقد حاول إعادة تعريف القياس في الصوتيّات على أساس أنّه توسيع في القاعدة ولذلك ينفي أن يكون القياس تغييرا لغويّا عشوائيّا. ويعتبره خاضعا لمبدإ "تعميم القاعدة" ومناسبتها لمجال أوسع من مجال تطبيقها المحدود، والقياس كما تمّ تمثّله في الأصل لا يصل إلى التعميم التامّ، ولهذا نجد اليوم في صياغة الجمع في العربيّة مثلا: "وجه – وجوه" و"قدم – أقدام" جنبا إلى جنب "معلّم – معلّمون" و"لاعب – لاعبون".

---

1) هوبر وتروكوت (64:[1993]2003).

2) هوبر وتروكوت (64:[1993]2003).

3) Kurytowicz,Jerzy. 1945-9. *La nature des procés dits analogiques*. Acta Linguistica 5.

4) Kiparsky, Paul.1968. *Linguistic universals and linguistic change*. In Bach and Harms, eds

إنّ مسألة استحداث بنى نحويّة جديدة لا يتحقّق إلاّ بإعادة التّحليل أمّا آليّة القياس فلا تنتج ذلك. ولكنّ هذه الملاحظة لا تعني الاستهانة بدوره في الإنحاء. فما يحدث بالقياس هو بالنّسبة إلى متكلّمي لسان ما وبالنّسبة إلى اللّسانيّين كذلك برهان قطعيّ على أنّ تحوّلا ما تمّ، لأنّ القياس كما أسلفنا عمليّة معلنة. وثمّة وجهة نظر أخرى للقياس يذكرها هوبر وتروكوت[1] على أساس أنّه آليّة تعميم أنماط استعمالpatterns of usage. وهذه الأنماط تتعيّن بنسبة تواتر frequency نماذج من الأبنية عبر الزّمان. وتعميم نمط استعمال دون آخر يتمّ بطريقة كميّة زمانيّة quantitative diachronic method. ويؤدّي هذا القول بتعميم استعمال نماذج من الأبنية إلى قبول حلول تركيب ما على حساب تركيب آخر قديم تدريجيّا. ويضرب الباحثان مثالا لذلك التحوّل من نمط استعمال (نظام المفعول ثمّ الفعل) OV > إلى (نظام الفعل ثمّ المفعول) VO.

3. <u>علاقة إعادة التّحليل بالقياس وأثرهما في الإنحاء</u>

يرى هوبر وتروكوت أنّ القياس وإعادة التّحليل آليّتان متباينتان ولهما تأثيرات مختلفة. وتتطلّب إعادة التّحليل أساسا الخطيّة والنسقيّة وغالبا الموضعيّة وإعادة التنظيم والتغيير في القواعد، وغالبا ما تكون التغييرات الّتي تلحق بالتركيب بمقتضى إعادة التّحليل غير ملحوظة بصفة مباشرة، في حين أنّ القياس يقتضي أساسا تنظيما جدوليّا وتغييرات في ظاهر المركّبات وفي أنماط الاستعمال. ويجعل القياس تغييرات إعادة التّحليل ملحوظة إذ يؤثّر بحكم ما يقتضيه من تعميم في انتشار القاعدة في النظام اللسانيّ أو داخل المجموعة البشريّة.[2] ويمكننا أن نوضّح تداخل تأثيرات إعادة التحليل والقياس في حدوث الإنحاء انطلاقا من الأمثلة الخطابيّة التالية وبالاعتماد على الرّسم أسفله:

---

1) هوبر وتروكوت (2003[1993]:68).

2) يشير هوبر وتروكوت في(2003[1993]:68) إلى ما أثارته علاقة إعادة التّحليل بالقياس من نقاش وإشكاليّات تتصل بغموض الحدود الفاصلة بين الآليّتين.

6 . أ- هــو مَــاشِــي يــلعب.

ب- هــو مــاش يــلــعب.

ج- هــو مَــاشْــيَــفْــرَحْ.

المحور النسقيّ
الآليّة: إعادة التحليل

الطور1	هو	مــاشِــي يلعب
الطور 2 (بإعادة التحليل)	هو	مــاشِ يلعب
الطور 3 (بالقياس)	هو	مــــاشــــيــفــرح
الطور 4 (بإعادة التحليل)	هو	مــاشــيفرح / مــاشــيلعب،

المحور الجدوليّ
الآليّة: القياس

رسم في تمثيل التطوّرالحاصل لاسم الفاعل "ماشي"
بمقتضى آليّتي إعادة التحليل والقياس

ففي الطّور الأوّل استعمل اسم الفاعل المشتقّ من فعل "مشى" وهو من الأفعال الدالّة على الحركة والتنقّل، مع مركّب فعليّ دالّ على الغاية من حركة المشي. وهذه الجملة يمكن أن تحلّ محلّها الجملة 6.ب- بفضل إعادة تحليل اسم الفاعل، الّذي يصبح في صورة متّصل بفعل دالّ على الحركة ويفيد المتّصل في هذا الطّور الثاني زمان المستقبل وتغيّرت في الوقت نفسه بنيته الصوتصرفميّة، فاختزلت الصّورة الصوتيّة لاسم الفاعل وتحوّلت معها دلالته المعجميّة إلى الدّلالة النحويّة على الزمان المستقبل. أمّا في 6.ج- فقد أمكن قياسا على اقتران المتّصل بفعل حركة أن نعوّض فعل الحركة بآخر دالّ على الحالة النفسيّة، وهو

تغيير يتمّ في مستوى المحور الجدوليّ. فصار المتّصل الفعليّ في صورة لاصقة صرفيّة دالّة على الزّمان المستقبل وهذا التحوّل في منوال التّركيب تمّ قياسا على المنوال المستعمل في الجملة 6.ب- فاتّضح بالقياس ما تحقّق بإعادة تحليل المثال 6.أ- من تحوّل من المعنى المعجميّ إلى المعنى النحويّ ومن تحوّل من فعل مليء إلى متّصل فعليّ ثمّ إلى لاصقة صرفيّة. والملاحظ أنّ هذه الصيغ الثلاث في استعمال اسم الفاعل "ماشي" لاتزال متداولة.

هكذا نخلص إلى القول إنّ إعادة التّحليل والقياس هما من أهمّ الآليّات المتحكّمة في إنتاج التّغييرات اللّغويّة ويؤدّيان دورا هامّا في الإنحاء، بل إنّ الإنحاء لا يتحقّق بدونهما ولكن لا يمكننا مع ذلك الاكتفاء بهما عمادا في مفهوم الإنحاء. وقد ركّزنا في هذا الفصل أساسا على مستوى إدراك البنى النحويّة. إلاّ أنّ النظريّات اللّغويّة بدءا من السبعينات قد ركّزت على الجانب الوظيفيّ والتّداوليّ للغة باعتبارها أساسا وسيلة تواصل وتعبير. وبالتالي فإنّه لا يمكن تقرير الظّواهر اللّسانيّة وخاصّة منها التغييرات اللّغويّة دون أخذ استعمال اللّغة بعين الاعتبار أي دون التّركيز على ما يحكم عمليّة إنتاج هذه البنى النحويّة من عمليّات ذهنيّة. وهو ما سنحاول الوقوف عليه في الفصل التالي.

<u>الفصل الثاني:</u> عوامل الإنحـــــاء

نوضّح بدءا أنّ ما نقصده بالعوامل هي دوافع حدوث الإنحاء والأسباب المحرّكة لآليّتيه فلئن أمكن تحليل الظواهر الإنحائيّة بالاعتماد على آليّتي إعادة التحليل والقياس فإنّ تحديد أسباب اشتغال الآليّتين قد كان محلّ اختلاف بين الدّارسين وقد أشار هوبر وتروكوت[1] إلى ثلاثة اتّجاهات عامّة لهؤلاء الباحثين:

فمنهم التّوليديّون الّذين يفسّرون حدوث التّغييرات أثناء الاكتساب اللّغويّ، خاصّة أثناء اكتساب الطّفل للّغة. ويرى التّوليديّون أنّ الفرد مزوّد طبيعيّا بمقدرة لسانيّة ومبادئ ثابتة تعرف بالنّحو الكليّ وهناك جملة من "البرامترات أو

---

1) هوبر وتروكوت (م.ن:71).

المقاييس" parameters أو الخيارات البنيويّة الّتي يضبطها الأطفال معتمدين على ما يترسّخ في أذهانهم بفضل عمليّة الاستخلاص abduction من المدخلات input الّتي يحصّلونها في مرحلة الاكتساب. وهذا ما يجعل الأطفال قادرين على تحقيق التحوّلات اللّغويّة.

ومن الباحثين[1] من يرى أنّ العوامل الاجتماعيّة هي الدّافع إلى حدوث هذه التّغييرات بمعنى أنّ هذه التحوّلات هي وسيلة لصباغة ملفوظ يجلب انتباه السّامع إلى المتكلّم. وأصحاب هذا التوجّه في البحث يركّزون على دور المتكلّم في إحداث التّغييرات أكثر من دور السّامع.

في حين يرى أصحاب الاتّجاه الثّالث،[2] وهم الّذين يحلّون الدّلالة محلاّ مركزيّا في دراستهم، أنّ الإنحاء راجع إلى دور مفاوضات المتكلّمين والسامعين حول المعاني في وضعيّات تواصليّة. وتظلّ عمليّة لتواصل اللّغويّ النّاجح efficient عند هؤلاء محكومة بمبدأي الاقتصاد economy والتبسيط اللّذين يتحقّقان بالسعي إلى الحدّ الأدنى من التباين differentiation، والحدّ الأقصى من الإعلامية informativeness فالسّامع 'المتعاون' يبحث عن التّأويل الأقلّ غموضا ولبسا. ويُنتظر من المتكلّم أن يخفّف الخطاب ويبسّطه. وهذا ما يجعل العبارات 'اصطلاحيّة' idiomatized. وعوض ابتكار طرق تعبير جديدة يكتفي المتكلّمون بإعادة ما سمعوه من عبارات. ويمكن لهذه العبارات، الّتي صارت روتينيّة اصطلاحيّة أن تُخزّن ثمّ تستعمل كوحدات بسيطة. وتؤدّي اصطلاحيّة العبارات إلى تخفيف reduction العلامة اللّغويّة صوتيّا. وينقل هوبر وتروكوت[3] في هذا السياق قول لانكاكير في كتابه "إعادة التّحليل النحويّ" (1977: 106) "*ليس مجانبا للصّواب أن نعتبر اللّغات في مظهرها الزمانيّ آلات ضخمة تعمل على ضغط العبارات*".

---

1) تذكر مارشيلو نيزيا في(2006: 25، 29–30) من بينهم رودي كالارR.Keller وهاسبلماث Haspelmath.

2) ذكر هوبر وتروكوت (م.ن: 71 – 74) الكثيرين نذكر من بينهم بلاكمور، دو بوا، بايتس، ماك ويني، دراسلر، لانكاكير، هاينه، كلاودي، هونومابر، تروكوت، كونيش، جيفن، هوبر.

3) هوبر وتروكوت (م.ن:72).

تبدو لذلك العوامل الفاعلة في عمليّة الإنحاء متداخلة متنافسة فيما بينها ولكنّها ليست متضاربة. وحول نزعتي الابتكار والروتينيّة قامت الكثير من الدّراسات حول عوامل الإنحاء. ووضّح الباحثان هوبر وتروكوت[1] نقلا عن لوفنسن في "التداوليّة" (1983) و"المعاني المفترضة: نظريّة المستلزمات التخاطبيّة المعمّمة" (2000) أنّه بالإمكان أن نصف هذه العوامل بكونها " تداوليّة " باعتبار أنّها تحدّد العلاقة بين اللّغة والسّياقات الّتي تستعمل فيها، مدخلة أحداثا تتجاوز اللّغة، وخاصّة المعاني النّاجمة عن هذه العلاقة.

ويثبت الباحثان المذكوران أعلاه أنّ: "*كثيرا من اللّسانيّين الّذين عملوا على الإنحاء قد أعادوا مساءلة المقاربة القائلة " باستقلاليّة النّحو ". وهذا نتيجة اهتمامهم بالتغييرات الّتي تلحق بالوحدة المعجميّة لتصبح وحدة نحويّة. فالوحدة المعجميّة لها خصائص دلاليّة تماما كما لها خصائص نحويّة وصرفيّة وصوتيّة. وتعود أسباب وضع المقاربة القائلة باستقلاليّة النّحو موضع الشكّ كذلك إلى أنّ النظريّة الّتي تعتبر التغيير الدّلاليّ مستقلاّ عن التغيير الصّرفيّ الإعرابيّ لا يمكنها في نظرهم أن تقدّم تفسيرا مقبولا للحقيقة البيّنة المتمثّلة في كون الإنحاء يلحق بأقسام متماثلة من الوحدات المعجميّة بطرق متماثلة في عدد كبير من اللّغات*".[2]

وقد سلّطت دراسات إنحائيّة عديدة منذ مطلع الثمانينات الأضواء على أنواع التّغييرات المعنويّة الّتي يقتضيها الإنحاء وعلى الدوافع العرفانيّة الكامنة خلفها. ولئن اتّفق أصحابها على أنّ تحوّل المعنى يلعب دورا أساسيّا في حدوث الإنحاء إلاّ أنّ وجهات نظرهم تباينت حول المحلّ الّذي ينبغي إحلاله لعامل المعنى. فاعتبر البعض أنّ هذه التغييرات المعنويّة هي تغييرات دلاليّة وهذه وجهة نظر بابي وباكليوتشا[3] (1985)، في حين اعتبرها البعض الآخر

---

1) هوبر وتروكوت (م.ن:74 -75).
2) هوبر وتروكوت (م.ن:75).
3) ذكر هوبر وتروكوت(م.ن:75) مؤلّفهما الصادر سنة1985:
Bybee, Joan L.,and William Pagliuca.1985. *Cross-linguistic comparison and the development of grammatical meaning*.

كتروكوت وكونيش[1] (1991) تداوليّة، ورأى آخرون، ومن بينهم كلاودي وهاينه (1986) وسويتسر (1990)[2] أنّها تحدث أساسا بآليّات الاستعارة metaphor. واعتبر تروكوت وكونيش (م.ن) هذه التغيرات ناتجة عن آليّات مشتركة استعاريّة ومجازيّة « metonymic ». وشاركهما هاينه وكلاودي وهانومارير في أثرهما الصادر سنة (1991)[3] هذا الرّأي. ولهذا نرى من المفيد أن نسوق بعض الملاحظات المنهجيّة المفيدة في فهم رؤية الدلاليّين والتداوليين للعوامل الكامنة وراء عمليّة الإنحاء. وتتّصل بالفرق بين الدلاليّة semantics والتداوليّة pragmatics.

يشير هوبر وتروكوت إلى أنّ الحدود الفاصلة بين الدلاليّة والتّداوليّة غير واضحة بل إنّه يصعب أصلا وضع هذه الحدود إلاّ أنّهما يتبنّيان رؤية لوفينسن (1983 و2000)[4] وكرين(1996 [1989])[5] للعلاقة بين الدلاليّة والتّداوليّة فيقول هوبر وتروكوت في الصفحة نفسها " *تهتمّ الدلاليّة أساسا بالمعاني الثابتة نسبيّا خارج السّياق، وهي عادة اعتباطيّة، وقابلة للتحليل في حدود الشروط المنطقيّة الّتي في نطاقها تكون هذه المعاني صحيحة. في حين أنّ التداوليّة تعتني أساسا بالاعتقادات حول طبيعة المسلّمات الّتي يصنعها المشاركون، وما نستخلصه منها،*

(1 Traugott, Elizabeth Closs, and Ekkehard König. 1991. *The semantics- pragmatics of grammaticalization*

وهو مذكور في هوبر وتروكوت(م.ن:75).

(2 Claudi, Ulrike, and Bernd Heine. 1986. *On the metaphorical base of grammar.* Studies in Language 10: 297 -335

Sweetser, Eve E. 1990. *From Etymology to Pragmatics: Metaphorical and Cultural Aspects of Semantic Structure.*

مذكوران في هوبر وتروكوت(م.ن:75).

(3 Heine, Bernd, Ulrike Claudi, and Friederike Hünnemeyer.1991a. *Grammaticalization : a Conceptual Framework*

وهو مذكور كذلك في هوبر وتروكوت(م.ن:76).

4) ذكر هوبر وتروكوت (م.ن:76) لـــلـــوفنسن مؤلّفين: الأوّل: Levinson, Stephen C. 1933 *Pragmatics* والثاني صادر سنة 2000 ويحمل العنوان التالي:

Presumptive Meanings : the Theory of Generalized Conversational Implicature

(5 Green, Georgia M. 1996 [1989]. *Pragmatics and Natural Language Understanding*

وهو مذكور كذلك في هوبر وتروكوت(م.ن:76).

وبالأهداف الّتي من أجلها تستعمل العبارات في سياق الاستعمال اللّغويّ التواصليّ".
ويمكننا أن نمثّل لذلك بجملة (أيمكنك أن تناولني الكأس؟) إنّ معنى الجملة دلاليّا يفترض إجابتين منطقيّتين إمّا بـــ(نعم) أو بـــ(لا) أمّا معناها تداوليّا فيفترض أن تكون الإجابة فيه بحركة غير لسانيّة تتمثّل في مناولة الكأس. والإمكانيّتان في الفهم واردتان كذلك في الجملة الانكليزيّة: (can you pass the salt ?) وفي مثيلتها الفرنسيّة اللّتين ذكرهما هوبر وتروكوت (م.ن:76) وهذا ما يبيّن أهميّة هذه الفكرة. إنّ اعتقادات التداوليّة ومستخلصاتها يفترض أن تكون ' كليّة عرفانيّا ' 'cognetively universal' على حدّ عبارة هوبر وتروكوت وهي كذلك ليست مكتسبة ولا هي اعتباطيّة، ولهذا فإنّ التّعويل على الدّلالة لفهم عوامل الإنحاء هامّ في التّأسيس للقول بأنّ التّغييرات اللّغويّة من نوع الإنحاء ليست فوضويّة ولا هي من الشّذوذ وإنّما هي عرفانيّة كليّة كذلك.

1. **<u>عامل الاشتراك الدلاليّ Polysemy:</u>**

أثبتنا أنّ الإنحاء لا يتحقّق بتغيّر البنى النحويّة وحدها، وإنّما بتغيّر المعاني كذلك. فبين معنى الوحدة المعجميّة ومعنى الوحدة المنحاة قاسم مشترك. ولكن ما الفرق بين الجناس Homonymy و'المشترك دلاليّا'؟ يذكر هوبر وتروكوت ثلاثة مواقف مختلفة من علاقة معاني الصّورة الواحدة. فيرى ماك كاولي([1]) مثلا أنّه ينبغي التّمييز إلى أقصى حدّ بين المعاني المتباينة للصورة الواحدة فالمعنى غير قابل للتجزئة ولذا فإنّه ما من داع إلى البحث عن المشترك الدلاليّ بينها. وأمّا الموقف الثّاني فيقوم على الإقرار بوجود صلة بين المعاني المختلفة ظاهريّا والّتي يمكن أن توافق صورة واحدة. في حين أنّ لايكوف وجنسون([2])وسويتسر([3]) يرون أنّ بعض الصّور تتقاسم معان تصوريّة

---

1) مذكور في هوبر وتروكوت(م.ن:77)
Mc Cawley, James D. 1968. *The role of semantics in a grammar*
2) مذكورفي هوبر وتروكوت(م.ن:77)
Lakoff, Georg, and Mark Johnson. 1980. *Metaphors we live by.*
3) مذكور في هوبر و تروكوت(م.ن:77).
Sweetser, Eve E.1990. *From Etymology to Pragmatics:*
Metaphorical and Cultural Aspects of Semantic Structure.

مترابطة. وتضرب بايبي مثلا جملة من المعاني المترابطة لـــ(can) في الانكليزيّة[1]. والقول بـــ"الاشتراك الدلاليّ" هامّ جدّا في الإنحاء بل إنّه "من *الضروريّ منهجيّا أن نسلّم بالاشتراك الدّلاليّ إذا كانت، هنالك علاقة دلاليّة مقبولة ظاهريّا، سواء كانت الصّور منتمية إلى المقولة النحويّة نفسها أو لم تكن كذلك، لأنّنا إذا لم نسلّم بالمشترك الدلاليّ تعذّر علينا أن نقيم علاقة بين ما هو من أعلى درجات الإنحاء وما هو من أقلّها من البدائل variants ، سواء زمانيّا أو آنيّا*".[2]

لكن ما السّبيل إلى التمييز بين المشترك دلاليّا والجناس؟ فقد يحدث أن نجد صورا متجانسة صوتيّا ولا نجد دليلا واضحا على كونها بدائل تشترك في المعاني. يوضّح الباحثان المذكوران أعلاه أنّ شرط المقبوليّة المقصود أعلاه في قولهما "*علاقة دلاليّة مقبولة ظاهريّا*" *"plausible semantic relationship"* هو الّذي حدّده كروفت[3] Croft أي الدّليل المستمدّ من المقارنة عبر الأصناف cross-typological comparison. فقد نجد صورا متجانسة صوتيّا ولا نقدر على الفصل فيما إذا كانت من الجناس اللّفظيّ فحسب أو من 'المشترك دلاليّا' فحينئذ ننظر إن كان هذا الصّنف من 'الجناس' موجودا في لغات أخرى مختلفة أم لا. فإذا كان هذا الصّنف موجودا في غير اللّسان المدروس فإنّ ذلك يعني أنّ المعاني مترابطة فيما بينها أي هـــي من المشترك دلاليّا. أمّا إذا كان هذا الصّنف غير موجود فـــي لغات أخرى وانعدم إضافة إلى ذلـــك الدّليل التّاريخيّ على ترابط معاني هذه الصّورة الواحدة فإنّ الأمر يتعلّق بجناس لا باشتراك دلاليّ .

2. الاستعارة Metaphor و المجاز Metonymy

يرى هوبر وتروكوت[4] أنّ الاستعارة – على ما بين تعريفاتها من تباين – وسيلة هامّة في إحداث تجديد في مستوى المعاني. ولعلّ الجامع بين تحديداتها

---

1) انظر هوبر وتروكوت (م.ن:77).
2) هوبر وتروكوت(م.ن:77–78).
3) مذكور في هوبر وتروكوت (م.ن :78) Croft, William. 1990. *Typology and Universals*
4) هوبر وتروكوت (م.ن:84).

المختلفة هو كونها فهم مخصوص لشيء بلفظ شيء آخر. واتّجاه التحوّل في الاستعارة هو من المعنى القاعديّ الّذي يكون عادة ملموسا إلى آخر أكثر تجريدا. والتحوّل هو عمليّات استخلاص عبر الحدود التصوريّة التي يطلق عليها 'تخطيطات''mappings'أو 'قفزات ترابطيّة' 'associative leaps'. ويبتعد التخطيط عن العشوائيّة فالدافع إلى حدوثه هو القياس والعلاقات الأيقونيّة.

وقد لاحظ الدّارسون أنّ العلاقات الأيقونيّة ظاهرة منتشرة عبر الألسن وصوّر البعض منها على أساس أنّها 'خطاطات صورة' 'image schemata' ذات أصول ملموسة نقلت بـــ'التخطيطات' إلى تصوّرات مجرّدة. ويمكننا أن نضرب مثالا لخطاطة صورة معروفة تلك المتعلّقة بالرّؤية. ففي جملة: (أرى ما ارتأيت من الحلول) وقع نقل التصوّر الملموس نسبيّا لفعل الرّؤية الصادر عن العين إلى آخر مجرّد نسبيّا وهو الرّؤية الذهنيّة في إطار علاقة أطلق عليها في سويتسر (1990)[1] 'استعارة الذهن كالجسد' 'mind-as-body metaphor': فالتجربة الجسديّة هي منبع لمعجم الحالات النفسيّة. ويقول هوبر وتروكوت[2] *لعلّ أكثر أمثلة الاستعارة في الإنحاء جاذبيّة هي تلك الّتي تزوّدنا بها العبارات الفضائيّة الزمانيّة spatiotemporal*. ونحن نضرب مثلا على ذلك من العربيّة قولنا: (أجلسه في صدر المجلس): فلفظ صدر في هذا السّياق قد تطوّر من المعنى الماديّ الملموس: القسم من الجسد ما دون العنق إلى فضاء الجوف، إلى الموضع المكانيّ.

ومن مجالات التحوّل الأخرى داخل المقولات النحويّة والّتي اعتبرت استعاريّة، يذكر هوبر وتروكوت[3] تطوّر معاني أدوات الوجهة modal meanings في الانكليزيّة كتلك الّتي تطوّرت من التّعبيرعن معاني 'الإلزام' obligation إلى معاني 'الإمكان' possibility و'الاحتمال' probability. وتعرف بالمعاني "الايبستيميّة".

---

1) مذكور في هوبر وتروكوت(م.ن:84) وقد أحلنا عليه في الصفحة 59 من هذا البحث.
2) هوبر وتروكوت (م.ن:85).
3) هوبر وتروكوت (م.ن:85).

ويمكن أن نضرب مثلا من العربيّة ما وجدناه في " قد "[1] من أنّها تستعمل اسما أو اسم فعل وتأتي كذلك حرفا يفيد التّحقيق:

7 . أ- قَــدْ زَيْــدٍ دِرْهَــمٌ.

ب- قَـــــدْنِـــي دِرْهَــمٌ.

ج- قَــدْ أفْــلَــحَ مَــنْ اتَّــقَــى اللَّهَ .

فـــ(قد) في 7.أ- هي اسم بمعنى حَسْبُ، وهي في 7.ب- اسم فعل بمعنى كفى أو يكفي، وهي في 7.ج- حرف يفيد تحقيق وقوع الفعل في الماضي. ونلاحظ أنّ (قد) في 7.أ- وفي 7.ب- أفادت تحقيق كفاية الدّرهم ووجوب هذا الوضع، وأنّ جهة "التحقيق والوجوب" في المعنى تمّ الاحتفاظ بها في 7.ج- فاستعيرت للمركّب " أفلح من تزكّى " بدلا عن "الدّرهم". يمكننا حينئذ أن نعتبر أنّ المعنى الابستيميّ تولّد بعامل الاستعارة أي من باب التوسعة الاستعاريّة لمعنى التّحقيق. وهذا التحوّل يعبّر عن نقل التّخطيط التصوريّ من مفهوم إلى آخر.

وذكر هوبر وتروكوت توضيحا هامّا عن تالمي Talmy[2] في الإجابة عن سؤال "هل يمكن استعمال أصناف الاستعارة جميعها في الإنحاء؟" فقد بيّن هذا الباحث أنّه لا يمكننا اعتبار أصناف التصوّرات الفضائيّة كلّها قابلة لأن تنحى إذا نظرنا إلى ألسن مختلفة، وضرب مثلا لذلك (الزوايا) فهي غير قابلة للإنحاء. في حين أنّ العلاقات الهندسيّة القائمة على مقياس خطّي تقبل الإنحاء في معظم الأحيان. وضرب أمثلة لذلك: أمام – خلف، أعلى – أسفل.

---

1) المنجد في اللّغة والأعلام.

2) أحال هوبر وتوكوت(م.ن:86) على ثلاثة مؤلّفات لتالمي وهي:

How language structures space.(1983)

Force dynamics in language and cognition. (1988)

Toward a Cognitive semantics. (2000)

ويعتبر بعض الدّارسين[1] الاستعارة " قفزة ترابطيّة عليا " أمّا المجاز فهو " آليّة دنيا ". ويرون أنّ الاستعمال القائم على مجاورة بين اللّفظين هو فهم غير مفيد في دراسة الإنحاء باعتبار أنّ هذه الاستعمالات المجازيّة تؤدّي إلى تغيير في بنية الحدث الخطابيّ لكنّه تغيير ليس من نوع الإنحاء. وتمكن العودة لمزيد من التوسّع إلى هوبر وتروكوت[2] اللّذين ذكرا أنّ الدراسات الحديثة صارت تولي أهميّة كبرى للمجاز التصوريّ. وذكرا مثالا لذلك go (مشى) الّذي يتبادر إلى الأذهان أنّه أنحي للدّلالة على المستقبل والأصحّ هو أنّه صار أداة نحويّة دالّة على المستقبل حين جاور في سياق الخطاب to المفيدة للغاية وبعدها الفعل.

وهذا ما يجعل الباحثين المذكورين أعلاه يشيران إلى إثبات أهميّة الاستعارة والمجاز معا في فهم الظّواهر الإنحائيّة وتحليلها: فالاستراتيجيّات الاستعاريّة تمكّن من تمثيل أعضاء مجال دلاليّ ما بعبارات مجال آخر. والتّغيير النّاتج عن المجاز يمكّن من تأمين التواصل والتفاوض في نطاق تبادل التأثير بين السّامع والمتكلّم، إذ بفضله يتمّ تخصيص معنى بعبارات معنى آخر موجود، وإن بصفة خفيّة في السّياق. لذلك فإنّ "استخلاصات المجاز والاستعارة تتكامل، ولا تلغي إحداهما الأخرى، وهي تعمل في المستوى التداوليّ النّاتج عن آليّة إعادة التّحليل المرتبطة بآليّة المجاز العرفانيّة، وآليّة القياس المرتبطة بآليّة الاستعارة العرفانيّة".[3] هذا ما جعل هوبر وتروكوت يراجعان تمثيلهما السّابق[4] المتعلّق بتطوّر be going to والملاحظ أنّهما في التّمثيل المراجع يستغنيان عن المرحلة الرّابعة. وإذا أضفنا إلى هذه الملاحظة، اختلاف عدد مراحل تمثيل هوبر وتروكوت عن عدد مراحل هاينه الّتي ذكرتها مارشيلو نيزيا[5] أمكننا أن نستخلص ما يلي:

---

1) ذكر من بينهم هوبر وتروكوت (م.ن:87) دايرفان (1985):
Dirven, René. *Metaphor as a basic means for extending the lexicon.*

2) هوبر وتروكوت (م.ن:88).

3) هوبر و تروكوت(م.ن:93).

4) هوبر وتروكوت (م.ن:69).

5) مارشيلو نيزيا (2006: 23).

– المراحل بحاجة إلى مزيد من المراجعة والضّبط من حيث العدد وكذلك من حيث ما تقتضيه كلّ مرحلة منها من تحوّلات،[1] خاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار الاختلاف بين هوبر وتروكوت من ناحية وهاينه من ناحية أخرى في مستوى المرحلة الرّابعة: فقد أقرّ هوبر وتروكوت بتواصل استعمال الصّورتين: الأصليّة والمنحاة معا في حين تنقل مارشيلو نيزيا عن هاينه قوله في هذا المستوى أنّ المعنى الجديد وحده هو المتبقّي.[2]

– إنّ ما لاحظناه من عدم توافق تامّ بين نموذج هوبر وتروكوت الإنحائيّ ذي المراحل الأربع ونموذج هاينه،[3] يثبت بوضوح ضرورة الاستفادة من الدّراسات التقاطعيّة اللّسانيّة إذا رمنا البحث عن كليّات تحكم ظاهرة الإنحاء فيمكن الاستفادة دائما من دراسة نماذج في الإنحاء في ألسن مختلفة. ولذلك فإنّه كلّما تعدّدت الأمثلة وتنوّعت مصادرها اللّغويّة كلّما أمكنت إثارة إشكاليّات جديدة تجب معالجتها إذا رمنا صياغة قواعد إنحائيّة شموليّة.

إنّ ما ميّز الدّراسات المبكّرة في وصف عمليّة التّبيير المعنويّ في مجال الإنحاء هو حضور استعارات من قبيل 'المسح' أو 'التبييض' « verbleichen » عند الألمانيّ كابلنتز والإضعاف' "affaiblissement" عند مايّي. وهو ما يحيلنا على معنى الخسارة الدّلاليّة. هــذه الفكرة ظلّت قائمة حتّى في البحوث الحديثة فقد نقل هوبر وتروكوت[4] هذا الشاهد الّذي استمدّاه من هاينه وريه (1984) والّذي ينصّان فيه على أنّ الإنحاء يتميّز بالتطوّر " *تطوّر يحدث أثناءه أن تخسر وحدات لسانيّة ما، في تركيب دلاليّ، معناها التداوليّ وحريّتها النحويّة ومادّة*

---

1) نجد صدى لهذا الضّبط في هوبر وتروكوت (م.ن: 94) حين يستبعد الباحثان مفهوم 'الخسارة' « loss » في رؤية هاينه وريه. وكذلك في ردّ برينتون وتروكوت (2005: 5) على نيومايير حيث أثبتتا وجود "خطوات صغرى معتمة تخفيها علامة " < " المميّزة للتغيير".

2) ورد في مارشيلو نيزيا(2006 : 23) في سياق حديثها عن هاينه والمراحل الأربعة الّتي ذكرها ما يلي:
" Il distingue quatre stades :.. Le stade 4 enfin est celui de la 'conventionalisation' des nouveaux contextes qui marquent la primauté du sens nouveau qui seul subsiste."

3) انظر الفصل الثالث من القسم الثّاني التطبيقيّ في هذا البحث بدءا من الصفحة 142.

4) هوبر وتروكوت (م.ن: 94).

صوتيّة "،[1]وراجع هوبر وتروكوت فكرة 'الخسارة المعنويّة' مثبتين مـــا يطرأ على المعاني من إضعاف بمرور الزّمن وبمفعول الإنحاء لكنّهما استبعدا أن تكون هذه الخسارة نتيجـــة نقلة معنويّة فجئيّة من صورة أ إلى أخرى ب نهائيّة، وبـــيّـــنا بدلا عن ذلك أنّ عمليّة الإنحاء قائمة على إثراء تداوليّ ودعّما رأيهما بمفهوم 'الرّبح' الّذي استعمل في سويتسر(1988: 392) في تحليل تطوّر go "

نحن نخسر معنى الحركة الفيزيائيّة (مع مستخلصاته الخفيّة الممكنـــة جميعها)، إلاّ أنّنا نربح معنى جديدا: معنى التكهّن بالمستقبل أو هدفه – مع مستخلصاته الخفيّة المحتملة."[2]وذكر هوبر وتروكوت وجهة نظر لانكاكير في هذه المسألة كذلك. فهو يشير إلى خسارة في مستوى الإحالة على المقصد الموضعيّ الّتي تستوجبها الحركة ويقترح بدلا عن ذلك أن تستبدل الخسارة بإعادة اصطفاف realignment في مستوى وجهة نظر المتكلّم للزّمان. فما يحدث إنّما هو من قبيل تأخير معنى وتقديم آخر عليه. ولذلك يخلص هوبر وتروكوت إلى نتيجتين هامّتين:

الأولى أنّ التحوّلات الّتي تلحق بالمعاني ليست اعتباطيّة ، بحكم تشقيقها من معان معجميّة أصليّة سواء بالاعتماد على مستخلصات استعاريّة أو مستخلصات تصوريّة مجازيّة.

والثانية هي استبعاد الخسارة المعنويّة الفجئيّة أثناء الإنحاء. فهنالك مرحليّة في عمليّة الإنحاء. ومن ناحية أخرى فإنّ المرحليّة تعني كذلك أنّ الوحدات المتطوّرة تحتفظ بآثار المعنى المعجميّ الحاضر في الوحدة الّتي انشقّت عنها. ويطلق هوبر وتروكوت على هذه الظاهرة 'الدّوام' « persistence ».

---

1) Heine, Bernd, and Mechthild Reh. 1984. *Grammaticalization and Reanalysis in African Languages.* p:15

2) مذكور في هوبر وتروكوت(م.ن:94).

Sweetser, Eve E. 1988. *Grammaticalization and semantic bleaching.*

إنّ المعاني الدلاليّة الحاصلة في الإنحاء تميل إلى التّجريد وإلى الارتباط بالتّعبير عن الزمانيّة. ولذلك ينبغي تنسيب مفهوم 'التبييض' "bleaching" وجعله مفهوما مرتبطا بالمراحل المتأخّرة من الإنحاء.

هكذا إذن بينّا في هذا الفصل أهميّة العوامل الدلاليّة والتّداوليّة في تحريك آليّتي الإنحاء نقصد بذلك إعادة التّحليل والقياس. ووقفنا على خاصيّة المرحليّة الّتي تطبع عمليّة الإنحاء في مستوى التحوّلات المعنويّة. فالإنحاء ليس مجرّد تحوّل في مستوى البنى النّحويّة الظاهرة بل إنّ هذه التحوّلات تحدث بعامل المستخلصات من المشترك دلاليّا والاستعارة والمجاز. وهي تحوّلات تدريجيّة يمثّل التبييض فيها المرحلة النهائيّة. وينبغي أن يفهم الإنحاء على أساس أنّه إثراء وتوسيع دلاليّ ولا يعني الخسارة. فالوحدات تذلل مستعملة بدلالاتها الأصليّة والمكتسبة معا، وهذا ما يجرّنا إلى الحديث عن مسارات الإنحاء وأحاديّة اتّجاه التّغييرات الّتي تطرأ على الوحدات المنحاة.

<u>الفصل الثالث</u>:فرضيّة أحاديّة الاتّجاه

نعتني في هذا المستوى من البحث بخاصيّة من خصائص الإنحاء هي 'أحاديّة الاتّجاه' 'unidirectionality' باعتبارها خاصيّة مركزيّة. فتعريف الإنحاء يفترض انتقال وحدة معجميّة تعدّ 'أصلا' إلى أخرى نحويّة هي بمثابة 'الهدف' أو انتقال وحدة نحويّة إلى أخرى أكثر نحويّة. لذلك عدّ أحاديّ الاتّجاه. فالانتقال موجّه من المعجميّة إلى النحويّة. ونعتبر أحاديّة الاتّجاه خاصيّة مركزيّة كذلك باعتبار أنّ جملة من الخصائص الأخرى تتعلّق بها ممّا أشرنا إليه في مستهلّ هذا الباب كالتدرّج أو المرحليّة. وتقوم أحاديّة الاتّجاه على جملة من الأسس والمبادئ العامّة منها قابليّة الوحدات المنحاة للتّعميم ونموّ وضعيّتها النحويّة وقابليّتها لنزع مقولتها وللتّجديد وقابليّتها للتنوّع variability أو التراكب « layering » ممّا سنفصّل فيه القول في هذا الفصل.

و قد كانت أحاديّة الاتّجاه محلّ نقاش وضروب، عديدة من القول في بداية التسعينات من القرن العشرين. فحبّرت حول هذه المسألة الكثير من

المقالات بعضها في بيان ما به تنقض هذه الخاصيّة، أتى فيها أصحابها[1] بأمثلة مضادّة لأحاديّة الاتّجاه، وفي مقابل ذلك ظهرت ردود في تدعيم القول بأحاديّة الاتّجاه بعضها في أعمال كرستيان ليمان والبعض الآخر في الطبعة الثانية من كتاب الإنحاء لهوبر وتروكوت. وقد وردت في هذه الطبعة جملة من التّـنقيحات لعلّ من أبرزها ما جاء في الفصل الخامس من ردود على رافضي القول بأحاديّة الاتّجاه. لذلك ينتظم عملنا في هذا الفصل وفق عنصرين: أوّل في المسائل المتعلّقة بأحاديّة الاتّجاه وثان متعلّق بما أثارته خاصيّة أحاديّة الاتّجاه من ردود فعل متباينة.

1.مرتكزات فرضيّة أحاديّة الاتّجاه

انبنى تصوّر مايّي للإنحاء على التحوّل من صورة أ معجميّة إلى صورة ب نحويّة. ولكنّ هذا التصوّر طرح استفهامات عديدة من بينها: هل كلّ وحدة معجميّة قابلة للإنحاء؟ وهل يتمّ التحوّل مباشرة من أ في اتّجاه ب؟

- خاصيّة التعميم: Generalization

يذكر العديد من دارسي الإنحاء أنّ المعنى النّحويّ يتولّد من المعنى المعجميّ عن طريق عمليّة "التّعميم" أي بإضعاف مضمونه الدّلاليّ. وقد تصاحب هذا التّعميم أو الإضعاف الدلاليّ عمليّة حتّ صوتيّ phonetic erosion تتحقّق على امتداد فترة زمانيّة طويلة على حدّ عبارة بايبي وباكليوشكا.[2]ويذكر هوبر وتروكوت أنّ المراحل المبكّرة في الإنحاء لا تظهر تبييضا Bleaching وأنّه في مقابل ذلك يحدث تأرجح بين خسارة المعاني القديمة الملموسة وبين تطوّر معان جديدة أكثر تجريديّة. والتّعميم عمليّة تتميّز في وجه من الوجوه بتضاعف المشتركات الدلاليّة polysemies لصورة ما، وفي وجه آخر بتزايد في مجموعة الصّرافم المتطوّرة من صور معجميّة إلى صور نحويّة أو من

---

1) من أشهرهم جاندا وكامبال ونيومايير وجوزيف. وقد سبق أن أشرنا إلى أعمالهم في الصفحتين16 و41 من هذا البحث. ويمكن العود إلى مضامين أعمالهم النقديّة في "*أفكار حول الإنحاء*" لكرستيان ليمان (1995 [1982]).

2) انظر هذه الإشارة في هوبر وتروكوت (2003: 101).

وضعيّة أقلّ نحويّة إلى وضعيّة أكثر نحويّة. وهذا ما يعني أنّ التّعميم يتمّ في مستويين: معنويّا ونحويّا.

وضّح هوبر وتروكوت أنّ تعميم المعنى لا يعني أنّه يصبح أقلّ وضوحا أثناء عمليّة الإنحاء – كما تفترض ذلك نظريّة التبييض- وإنّما تتعلّق المسألة بالحدود الواجب توفّرها معنويّا لضمان حصول الإنحاء. وتوصّل الباحثان المذكوران أعلاه إلى أنّ الوحدات القابلة للإنحاء هي مدّا يعرف بـــ"الكلمات القاعديّة"« basic words »فإذا كانت هذه الكلمات من مقولة الأفعال فوجب أن تكون مثلا من نوع (مشى و قال..) ولا يمكن أن تكون من نوع خاصّ كـــ(تزحلق أو همس). وتتوسّع معاني هذه الوحدات أثناء الإنحاء بتطوير مشتركات دلاليّة متنوّعة variouspolysemies فتستعمل في سياقات جديدة لكن دون أن يفضي الأمر إلى تضييق في المعنى بل ما يحدث هو العكس أي أنّ التحوّلات المعنويّة تسير في اتّجاه التّوسيع في شبكة المعاني وتعميمها، باستثناء حالات نادرة وقليلة.

ومن الحدود الّتي تضبط عمليّة التحوّل المعجميّ ذكر هوبر وتروكوت "اجتناب التصادم الجناسيّ بين الكلمات" « avoidance of homonymic clash » وفقا لمبدأ " لكلّ معنى صورة ". ومن المهمّ أن نشير كذلك إلى أنّ التّعميم لا يستتبع ضرورة حدوث فسخ كليّ للمعنى الأصليّ.

ونتيجة لتعدّد المعاني الّتي يفرزها التعميم المعنويّ تصبح الصور النحويّة أكثر عددا إذ تتعدّد السياقات الّتي ترد فيها الصور الجديدة فتتنوّع العلاقات التركيبيّة أكثر ممّا كانت عليه. ونقل هوبر وتروكوت أمثلة عديدة لتوضيح التّعميم نحويّا من بينها مثال بايبي وباكليوشا في تطوّر الصيغة الصرفيّة المعبّرة عن امتداد الحدث في الماضي والمتميّزة بالطّول بأخرى يعبّر عنها بشكل أقلّ طولا« the devlopment of progressives into imperfects » [1]. ويتمثّل التّعميم في هذا المثال في كون الصّيغة المختصرة توسّع استعمالها ليشمل ما لم تكن تعبّر

---

1) ذكر هوبر وتروكوت(م.ن:104) أنّ بايبي وباكليوشكا قد ذكرا هذا المثال في:
Bybee, Joan L.and William Pagliuca. 1985.
Cross-linguistic comparison and the development of grammatical meaning.

عنه من معان نحويّة. ويمكن أن نمثّل لذلك في العربيّة بصيغة البناء للمجهول الّتي قد يوسّع معناها النحويّ الأصليّ وهو الإسناد لمن لا نعرفه حقّا لتصبح دالّة على المعلوم في سياقات معيّنة، كأن نقول مثلا (خُلِقَ الكَوْنُ) ونحن نعلم أنّ من خلقه ليس مجهولا و إنّما هو اللّه.

● خاصيّة القابليّة لنزع المقولة : Dectegorialization

لكلّ صورة خصائص دلاليّة وأخرى إعرابيّة وأخرى صوتيّة وبالاعتماد على هذه الخصائص تصنف الوحدات النحويّة في إطار مقولات مختلفة كمقولة الأفعال أو مقولة الاسم.. وتميل الوحدة المعجميّة المنحاة إلى فقدان بعض من خصائصها الّتي تحدّد انتماءها إلى مقولة نحويّة عليا. وقد مثّل هوبر وتروكوت[1] للصّورة القصوى للإنحاء بالمسار التّالي:

مقولة عليا (> مقولة وسيطة) > مقولة دنيا

ووضّح أنّ المقصود بالمقولة العليا في هذا المسار هما الاسم والفعل وهما منفتحتان معجميّا انفتاحا نسبيّا أمّا المقولات الدّنيا فتتضمّن الحروف والموصولات والأفعال المساعدة والضمائر والإشارة وهي مقولات مغلقة نسبيّا. وأمّا الصّفات فتحتلّ الدرجة الوسطى.

ولاحظ هوبر وطومسون(1984) و(1985)[2] أنّ مقولتي الاسم والفعل محدّدتان في كلّ اللّغات تقريبا بشكل ثابت في حين أنّ المقولات الدّنيا تختلف من لغة إلى أخرى. ولعلّ ذلك هو سبب اهتمام الدّارسين بمسارات الاسم والفعل الإنحائيّة أكثر من مسارات غيرهما. ويمكّن القول بأحاديّة الاتّجاه من افتراض أنّ كلّ المقولات الدّنيا لها أصول في المقولات العليا.

---

1) (م.ن:107).

2) Hopper, Paul J. and Sandra Thompson.
1984: *The discourse basis for lexical categories in universal grammar.*
1985: *The iconicity of the universal categories "noun" and "verb".*
وهما مذكوران في هوبر وتروكوت (2003 [1993]: 107).

إنّ ما ينبغي الانتباه إليه في رسم مسارات الإنحاء، هو أنّ التّواصل أو الاسترسال بين الوحدات على المسار ليس تواصلا أو استرسالا تامّا بل هي تعميمات مجازيّة متعلّقة بتحوّلات وظيفيّة محتملة مع وجود شبه بين الوحدات. وهذه الوحدات هي أشبه برقاقات سهلة الانجذاب إلى حقول دلاليّة أخرى. ويمثّل هوبر وتروكوت لما يقع من تماسّ بين وحدة أ ووحدة ب في المسار بالتّراكب layering ويفضّلانه على التصوّر الخطيّ للمسار الّذي يوحي به مصطلح هاينه: 'التسلسل' « chaining ».

ولا تستوفي الوحدات المنحاة ضرورة كلّ المراحل الإنحائيّة. فيحدث أن يتوقّف الإنحاء في مرحلة ما لا يتجاوزها إلى أخرى ولعلّ هذا حال الكثير ممّا نطلق عليه الأفعال النّاقصة في العربيّة الفصحى فهي فعلا تعلّق في مرحلة ما قبل اللاّصقة.[1] ويشير هوبر وتروكوت[2] إلى أنّ الجزم بأصل دون غيره ليس ممكنا ما لم نعثر على تسجيل تاريخيّ.

وعموما يرى الباحثان هوبر وتروكوت أنّه من الصّعب ومن المحدود نفعا أن نمثّل لمسار ما بكامله بصورة واحدة فالتّسجيلات التّاريخيّة نادرا ما تكون مطوّلة بشكل كاف لتغطية كلّ التّغييرات. ولهذا يجب علينا إذا رغبنا في رسم مسار ما أن نسلّم بصور مفترضة عن المراحل الماضية مع تخمين ما يمكن أن تكون عليه المراحل المستقبليّة. وأهمّ ما في تتبّع العلاقة بين صورة وأخرى هو ضبط التوجّه على المسار لا بيان التعاقب الكامل لإنحاء صورة ما. وفضلا عن ذلك فإنّنا لا نجد الوضعيّات الإنحائيّة مفصّلة دوما بالتساوي في أيّ لغة من لغات العالم ولا نجد كذلك تسجيلات تاريخيّة دائما. وهذا ممّا شغلنا في بداية بحثنا. لهذا يقترح هوبر وتروكوت حلّين أحدهما التّعويل على " *مسالك التحوّل النموذجيّة الّتي حدّدت في الدراسات الزّمانيّة للتقاطعات اللّسانيّة* "[3] والثّاني الاتّجاه إلى اللّهجات " *الّتي يمكنها أن تكشف صورا في نقاط مختلفة*

---

1) فهل يعني هذا موت اللّغة العربيّة قياسا على ما جاء منسوبا إلى دراسلار(1988) في هوبر وتروكوت (م.ن: 109)؟
2) هوبر وتروكوت (م.ن:109).
3) هوبر و تروكوت(م.ن:109).

على امتداد المسار نفسه" (م.ن) وهما حلاّن على غاية من الوجاهة وعليهما التّعويل فيما سيأتي في القسم التّطبيقيّ من البحث.

وقد ذكر الباحثان المذكوران أعلاه مسارين ممكنين في تحول الاسم والفعل ويهمّنا أن نتوقف عند الثّاني باعتباره في صلة هو كذلك بالقسم التطبيقيّ من البحث. يثبت الباحثان ثلاثة نقاط تميّز مسار إنحاء الفعل ويمثّلان لها على النّحو التالي:([1])

فعل ملـــيء full verb>

فعل مساعدauxilliary>

متّصل فعليّverbal clitic>

لاصقة فعليّة verbal affix

نقطة التحوّل الأولى هي من الفعل المليء معجميّا إلى الفعل المساعد. وللفعل المليء وضعيّة نحويّة تتمثّل في كونه الوحيد في المركّب الإسناديّ الّذي ينتمي إليه. أمّا الفعل المساعد فله كذلك خصائص مميّزة دلاليّا تخصّ الزمن tense والمظهر aspect والجهة mood، إضافة إلى ما يتميّز به من علاقات نحويّة. ويمكننا التّمثيل لذلك من اللّغة العربيّة الدّارجة في تونس بما يحدث للفعل "بقى" من تحوّل بما يلي: ففي قولنا (هي بقَات البرّه) يأتي الفعل "بقي" مصرّفا مع المفردة الغائبة (بقات) فعلا مليئا معجميّا في حين أنّه في جملة (هي بقات تسقي فـــي الشجرة ساعة كاملة) صار بمثابة الفعل المساعد auxiliary. ويمكن لمثل هذه الأفعال المساعدة أن تتحوّل تاريخيّا إلى متّصلات وهو ما نعدمه في اللّغة العربيّة الفصحى ولكنّنا نجده في استعمالنا لفعل (خلّى) في اللّغة الدّارجة التونسيّة. مثال :

8 .أ – خلّى الكتاب.

ب – خلّى الولد يخرج.

---

1) هوبر و تروكوت(م.ن: 111).

ج – خــلاّه يخرج.

د – خَـــنُخْرجو.

فالفعل خلّى في 8.أ– هو فعل مليء معجميّا يظهر وحده في المركّب الإسناديّ، وتحوّل إلى فعل مساعد في 8.ب– فدلّ على الزمان الماضي وعلى الانقضاء من حيث المظهر، وعلى الوجوب من حيث الجهة. وهذه الدّلالات حاضرة في 8.أ–ولكنّه زيادة عن ذلك قد ارتبط نحويّا بالفعل (يخرج) فدلّ على معنى الجعليّة. وهو في 8.ج– لعب الدّور نفسه في 8.ب– لكنه من حيث التّمثيل الكتابيّ بدا في شكل متّصل بالضّمير "ــه". وصار لاصقة صرفيّة في 8.د– إذ أصبح في أدنى شكل نطقيّ ممكن وهو الحرف وأمكن ضمّه إلى أيّ فعل آخر وإلصاقه به للدّلالة على طلب إنجاز فعل في المستقبل.

وذكر هوبر وتروكوت إضافة هوك[1] وضعيّة وسطى بين الفعل المليء والفعل المساعد اعتمادا على معطيات من اللّغة الهنديّة ولغات هند–آرين، حيث أشار إلى نوع من المركّبات الإسناديّة الّتي قد تضمّ مركّبا متكوّنا من فعلين يعرف 'بالفعل المركّب' 'compound verb'. ففي هذه اللّغات يوجد قسم من 'الأفعال الخفيفة' 'light verbs' أطلق عليها 'الأفعال الموجّهة' 'vector verbs'. ويتكوّن المركّب الفعليّ من فعل رئيسيّ، هو الحامل للمعنى الدلاليّ الأساسيّ للفعل الوارد في المركّب الإسناديّ، وآخر هو 'الفعل الموجّه'يشبه المساعد ولكنّه يختلف عنه. وهو مُــحَــدَّد ولذلك فهو يحمل سمات الزمن والمظهر والجهة. ويحدّد هوك قائمة هذه الأفعال. إلاّ أنّ هذه الإضافة لقيت نقدا. واستند أصحاب هذا النّقد على كون هذه النوعيّة من الأفعال الخفيفة أفعالا على درجة عليا من الاستقرار والثبات وهذا ما يجعلها نهائيّة التطوّر فهي لا تقتضي خسارة صوتيّة أو تحوّلا إلى أفعال مساعدة. وهذا ما جعل المعترضين على إضافة هوك يستخلصون أنّ الظّاهرة الّتي أشار إليها ليست ظاهرة إنحاء والوضعيّة الوسطى

(1 Hook, Peter E. 1974. *The Compound Verb in Hindi* 1991. *The emergence of perfective aspect in Indo-Aryan languages.*

وكلاهما مذكور في هوبر وتروكوت(م.ن :112).

الّتي أضافها غير منتمية إلى المسار المذكور أعلاه وإنّما هي من قبيل إعادة التّحليل. وقد ردّ هوبر وتروكوت على هذا النّقد معتبرين حجّة عدم التعرّض لخسارة صوتيّة حجّة مردودة لكون الإنحاء لا يقتضي ضرورة إضعافا صوتيّا. " *فعبور الوحدات المنحاة مسارا كاملا ليس ضروريّا ولا هو منتظر في الإنحاء.*"[1] إذ يحدث أن يتوقّف الإنحاء في مرحلة ما لا يتجاوزها إلى أخرى، وإضافة إلى ذلك فإنّ التحوّل المقوليّ للفعل الرّئيسيّ هو من مقتضيات الإنحاء.

- خاصيّة الاختصاص:Specialization

ذكر هوبر وتروكوت[2] أنّ عدد الوحدات المعجميّة أكبر بكثير من الوحدات النحويّة. بل أكثر من ذلك وأنّ تزايد الوحدات النحويّة يسير بشكل مقتصد جدّا إذا ما قارنّاه بازدياد الوحدات المعجميّة. وليست كلّ الوحدات المعجميّة صالحة للإنحاء وهذا ما يعني أنّ الإنحاء " آليّة انتقائـــيّة " يتحوّل بمقتضاها عدد قليل من الوحدات المعجميّة إلى وحدات نحويّة. ومع ذلك فإنّ الصّور القديمة يستمرّ وجودها معها. وهذا ما يعني أنّ " *التخصّص لا يعني ضرورة إلغاء البدائل، ويمكن أن يظهر ببساطة في شكل تفضيل نصّـــيّ، محكوم بأصناف دلاليّة وسياقات اجتماعيّة – لسانيّة وبأجناس خطابيّة أو بعوامل أخرى*". وقد ساق الباحثان المذكوران أعلاه مثالا عن الاختصاص من الفرنسيّة وهو (pas) الّذي تفوّق على مؤكّدات نفي أخرى مثل (point – mie – goutte). وفسّرا ذلك بأنّه الأكثر حدوثا في الخطاب والأكثر تجريدا من غيره من الأدوات المذكورة سابقا. ومن ناحية أخرى يشير هوبر وتروكوت إلى أنّ استعمال (pas) في كثير من التّراكيب هو الّذي أدّى إلى إنحائه من الوحدة المعجميّة الأصليّة الّتي تعني (الخطوة) إلى أداة النّفي. إلاّ أنّ الإنحاء في (pas) لم يؤدّ إلى تغيير صوتيّ. وقد لاحظنا في لساننا الدّارج ظاهرة إنحائيّة شبيهة فنحن مثلا نقول (ما نعرفــش) مؤكّدين النّفي الحاصل بـــــ(ما) باللاّصقة

---

1) هوبر وتروكوت(م.ن: 114).
"..passage through a complete cline is never necessary or expected for grammaticalization."

2) هوبر وتروكوت (م.ن:116-117).

(ـــــش) والّتي نفترض أنّها (شيء) منحاة في مستويين على الأقلّ. فمعناها المعجميّ الأوّل كما وجدناه في المنجد : ما يصحّ أن يعلم ويخبر عنه، ثمّ صارت أداة نحويّة مؤكّدة النّفي ورافق هذا التحوّل المعنويّ تحوّل آخر في مستوى صوتيّ فتمّ اختزال الصّورة النطقيّة للكلمة. ولا شكّ في أنّ في كثرة استعمال هذا اللّفظ (شيء) في لغتنا الدّارجة ما يسهّل إنحاءه خاصّة أنّه لفظ قابل للتّعميم. وهذا ما جعله يظهر في سياقات عديدة فنحن نقول (مانـــعرفـــــــش) ونفترض أنّ الأصل في استعمالها هو (ما نعرف شيء). ولكنّنا نقول كذلك قياسا (ما تـــعـــبـــتـــــــش) رغم أنّه ليس سليما أن نقول(*ماتعبت شيء). وهذا ما نفسّره بأنّ إنحاء (شيء) في البداية وتحوّلها إلى صورة مختزلة نطقيّا متّصلة بالفعل، قد كان مرتبطا بسياقات معيّنة وأفعال معيّنة دون أخرى. إلاّ أنّه قياسا على ذلك فيما بعد تمّ تعميم اتّصالها بكلّ الأفعال المسبوقة بـــ(ما) النّافية.

- خاصيّة تعدّد المسالك: Multiple paths

أدرج هوبر وتروكوت هذه الخاصيّة مع خاصية القابليّة لنزع المقولة. ولعلّ ذلك راجع إلى كون تعدّد المسالك متأتّ من الخاصيّة السابق ذكرها. ولكنّنا خيّرنا إفراد " تعدّد المسالك " بعنصر ضمن المرتكزات النظريّة لفرضيّة أحاديّة الاتّجاه في المسار الإنحائيّ، نظرا إلى أنّنا اعتبرنا هذه الخاصيّة تتجاوز مستوى الوحدة مفردة لتصبح خاصيّة مميّزة للمسار الإنحائيّ ككلّ. إنّ الوحدة المفردة قد تنحى في صور متعدّدة فتتطوّر إلى صور نحويّة مختلفة في سياقات متباينة وينشأ عن ذلك تعدّد المسالك الإنحائيّة الممكنة. والملاحظ أنّ هذه المسالك جميعها تسير دوما في اتّجاه واحد من المعجميّة إلى النحويّة ثمّ إلى مزيد من النحويّة. ويطلق على هذه الظاهرة " التعدّد الإنحائيّ "[1] « polygrammaticalization ».

---

1) المصطلح منسوب في هوبر وتروكوت (م.ن: 114) إلى كراك Craig.

وبيّن هوبر وتروكوت أنّ تعدّد المسالك قد يحدث نتيجة انشقاق split ودمج merger أو تجمّع convergence. ففي بعض الأحيان تلتقي صور من مجالات مختلفة قليلا في نقطة واحدة في مجال نحويّ، شريطة الملاءمة التداوليّة الدلاليّة والنحويّة. ويتمّ التعبير عن الالتقاء من مسالك إنحائيّة فرعيّة مختلفة مجازا بكونه التقاء في " الفضاء الدّلاليّ "[1] « semantic space ».

وذكر هوبر وتروكوت[2] مثال كيمير Kemmer عن صيغ الانعكاس reflexives في الانكليزيّة فالمركّب الّذي يضمّ هذه الصّيغ يعبّر عن وضعيّات يكون فيها القائم بالفعل هو نفسه المستفيد منه، ولكنها تـــتصوَّر بشكل مختلف مثال ذلك: hit oneself و see oneself.

ونجد هذه الظّاهرة كذلك في العربيّة الفصحى في صيغة " تفعّل " فالأفعال الّتي تأتي على هذا الوزن قد تدلّ في بعض السياقات على اتّخاذ الفاعل المفعول لنفسه، إلاّ أنّ استعمال هذه الصّيغة الصرفيّة لا يتصوّر دوما بالشكل نفسه ومثال ذلك قولك (توسّدت مرفقي) وقولك (تورّطت في هذا الأمر).

- خاصيّة التفرّع:Divergence

يقول هوبر و تروكوت نقلا عن هوبر(1991)[3] في سياق التّمهيد لخاصيّة التفرّع:

"عندما تخضع صورة معجميّة ما للإنحاء إلى متّصل أو لاصقة، فإنّ الصّورة المعجميّة الأصليّة يمكنها أن تبقى كعنصر مستقلّ وتخضع للتغيير نفسه كأنّها وحدة معجميّة عاديّة".

فوجود الصور المعجميّة في سياقات عديدة مختلفة يسمح بإنحاءات مختلفة. وهذه الظّاهرة هي الّتي يطلق عليها هوبر وتروكوت 'التفرّع' ويطلق عليها هاينه و ريه "انشقاق""Split".

---

1) الاصطلاح منسوب في هوبر وتروكوت (م.ن: 115) إلى كامر Kemmer.
2) هوبر وتروكوت (م.ن: 115).
3) Hopper, Paul. 1991. *On some principles of grammaticization.*
وهو مذكور في هوبر وتروكوت(118:[1993]2003).

ويمكننا التّمثيل لذلك بما يتفرّع إليه إنحاء الاسم (الذات) في العربيّة ومعناه منقولا عمّا وجدناه في المنجد في اللّغة والأعلام: "ما يصلُحُ لأن يُعْـلَمَ ويُخْـبَـرَ عنه." هذا الاسم نفترض أنّه أُنحِـيَ إلى اسم من الأسماء الخمسة (ذات): مؤنّث (ذو). و(ذو) في حالة النّصب هي (ذا).

ولكنّنا نجد (ذا) أخرى في العربيّة وهي اسم الإشارة للقريب. ولها وضعيّة نحويّة مختلفة عن الاسم (ذا) من الأسماء الخمسة. فهي تدخل في علاقات تركيبيّة أخرى فتصبح مُلـحَـقة بـ(ها) التنبيه فنحصل منها على (هذا) أو مُلـحَـقَة بـ(ما) فتكون معها اسم استفهام. وتصبح كذلك سابقة للكاف في (ذاك) وتتطوّر إلى صورة كتابيّة أكثر اختزالا في (ذلك).

وهذا ما يخوّل لنا افتراض حدوث 'تـفـرّع' في إنحاء الاسم المعجميّ (الذات)، الّذي نفترض وقوع إنحائه في مناسبتين: مرّة في اتّجاه الاسم من الأسماء الخمسة وأخرى في اتّجاه اسم الإشارة للقريب.

- خاصيّة التّجديد: Renewal

التّجديد آليّة قد تأخذ بمقتضاها المعاني الموجودة صورا جديدة. و"يحدث *التّجديد أساسا من تناوب طرق مختلفة لقول الشّيء نفسه تقريبا، أو من تناوب طرق في تنظيم مادّة لسانيّة ما. وغالبا – ولكن ليس دائما – ما يقع إطناب في التّعبير فتكون هذه الطرق الجديدة في شكل مركّبات.*"[1]

قد يمثّل التّجديد لذلك مخرجا لما ينجرّ عن الإنحاء من ضغط الصّور اللّغويّة إلى أدنى أشكالها وما يثيره ذلك الحدث المتكرّر من شكوك حول قدرة اللّغة على مواصلة خدمة هدفيها المتمثّلين في التواصل وتنظيم العرفان. إلاّ أنّه بفضل فرضيّة الدّوافع المتنافسة بين تزايد الصفة الإعلاميّة مقابل الروتينيّة يمكننا أن نبعد بعضا من هذه الشّكوك. ولكنّنا من جهة أخرى قد نرى أنّ فرضيّة أحاديّة الاتّجاه تصبح مسألة موهومة حين نتحدّث عن تجديد الصور

1- هوبر وتروكوت (2003[1993]: 122).

النحويّة. وينقل هوبر وتروكوت[1] ردّ مايّي على هذا الزّعم. فحسب واضع أسس هذه الفرضيّة الأوّل تبقى التّراكيب الجديدة معرّضة للإنحاء هي الأخرى.

ويضيف الباحثان أنّ "*عبارات التّضخيم معرّضة أكثر من غيرها للتّجديد.*"[2] ويفسّران ذلك بوظيفة هذه العبارات الانفعاليّة. فهي عبارات سريعة التّجديد لأنّها تأتي في سياقات مشحونة تأثيرا. وقياسا على المثال الّذي ساقه هوبر وتروكوت وجدنا في العربيّة حالة شبيهة. فينتشر في التّعبير عن معنى التّضخيم الموجود مثلا في عبارة (جِــدّا) كما في قولنا (خطير جدّا) استعمال عبارات من قبيل:حقّا، بالغ الغاية في الخطر، إلى حدّ لا يتصوّره العقل، بشكل غير طبيعيّ..إلخ من وسائل التعبير. ويذكر الباحثان أنّ الصّور الجديدة قد تتضمّن الصّور القديمة ولكن بشكل مختلف نوعا ما وقد يصل الاختلاف إلى حدّ تغيير الموقع في ترتيب الكلم أو الإطناب periphrasis. ويذكر هوبر وتروكوت[3] أنّ التّجديد إذا تمّ فإنّ الصور الجديدة تكون هي أيضا عرضة للإنحاء. فيمكن أن تخفّف بمفعول الاستعمال والروتين. وهذا التّخفيف هو من عوامل استمراريّة ظاهرة الإنحاء. إلاّ أنّ الإشكاليّة الّتي يثيرها القول بالتّجديد تتّصل بفهمنا لوقت حدوثه ومتى تتجدّد البنية نفسها.

ويشير الباحثان إلى أنّ من الدّارسين من يتحدّث عن "دورات إنحائيّة متكرّرة" «recursive cycles of grammaticalization» ويرى البعضْ منهم أنّ الدّورة تبدأ بتخفيف صورة إلى حدّ أدنى وهو المستوى صفر، وبعدها يتمّ التّعويض بصورة أكثر تعبيريّة[4]. لكنّ هذا المنوال إشكاليّ حسب هوبر وتروكوت لأنّه يقوم على تصوّر مرحلة لغويّة يصعب أثناءها التّعبير عن مفهوم ما. ويريان أنّ البديل لهذا التصوّر هو التخلّي عن فكرة الخسارة وتعويضها بفكرة التّنافس بين العبارات الجديدة والصور القديمة. فهذا التّنافس هو الّذي يسمح بركود الصّور القديمة أو حتى التخلّي عنها. ويستند هوبر

---

1) هوبر وتروكوت (م.ن:122).
2) « Intensifiers are espacially subject to renewal. » هوبر وتروكوت: (م.ن:122).
3) هوبر وتروكوت (م.ن:124).
4) هذا تصوّر هاينه وريه ولايتفوت حسب ما جاء في هوبر وتروكوت(م.ن:124).

وتروكوت في الاستدلال على وجاهة رأيهما بالشواهد النصيّة العديدة الّتي تتضمّن تواجد صور وتراكيب متنافسة. وهذا التصوّر في رأيهما هو أسلم من تصوّر دورة خسارة وتجديد. وتتّضح أهميّة هذا التّعديل بالانتباه إلى ما يحدث أثناء فترة دوام persistence وجود الصّور القديمة والتّراكيب الجديدة معا في الوقت نفسه، من تراكب أو قابليّة للـــتنوّع في لحظة ما آنيّة، من الزمان ولهذا نعود إلى هذين المفهومين بمزيد من التّفصيل في العنصر الثّاني من هذا الفصل. وغالبا ما يطغى استعمال إحدى الطّريقتين في التّعبير على الأخرى- هنا يحضر مفهوم الاختصاص- فتوسّع إحداهما مجال معانيها لتشمل معاني الصّورة الّتي تعوّضها. ولهذا نلاحظ اختلاف المجموعات الخطابيّة، تاريخيّا: فالبعض منها يحفظ – بفضل التّجديد المتكرّر حدوثه -- بعض المقولات مدّة زمنيّة طويلة، في حين أنّ البعض الآخر من المجموعات لا تطوّر مقولاتها.

- خاصيّة التواتر: Frequency

تعتبر الأدلّة الإحصائيّة عن تواتر الصّور وسيلة قيّمة لتقديم دليل تجريبيّ على أحاديّة الاتّجاه. فبفضل التّواتر النصّي يمكننا تبيّن كيفيّة انتقال صور معجميّة لآداء وظائف نحويّة. ويميّز هوبر وتروكوت بين نوعين من التواتر:

"التواتر النوعيّ" "type frequency": يحيل على عدد الوحدات الّتي تصلح لقسم خاصّ من الصّور. مثال:التواتر في العدد، فننظر مثلا في تواتر أسماء الجمع جمعا سالما، في العربيّة، أو تواتر أسماء الجمع جمع تكسير.

"التواتر النموذجيّ" « token frequency »: وهو النّوع الّذي تركّز حوله الاهتمام أكثر من سابقه. ونعني به تواتر حدوث صور خاصّة في النّصوص من قبيل: نال حظّه من، على أتمّ الاستعداد. أو نُعْنَى في إطاره بتغييرات تواتر صور أو تراكيب على امتداد الزّمان. ومثال ذلك تغيير طريقة التّعبير عن الإضافة في اللّغة العربيّة الفصحى بصياغة النّسبة فلنا أن نبحث في تواتر استعمال تركيب الإضافة على نحو(درس لغة) ونقارن بينه وبين تواتر استعمال تركيب النّعت بدلا عنه كقولنا مثلا (درس لغويّ). فهذا النّوع من البحث يهتمّ بتغييرات تواتر تركيب دون آخر. ومن أمثلة التواتر النّموذجيّ في اللّغة

الدّارجة أيضا تواتر تركيب الإضافة إلى ضمير كأن نقول تارة (حوايْــجُو) وأن نبدله تارة أخرى بنموذج آخر قائم على الجمع بين الاسم و لفظ (متاع) كناية عن الملكيّة فنقول: (الحوايِــجْ متَاعُــو). ولا يمكن فصل التّغييرات الّتي تمثّل بعمق الوحدات المعجميّة[1] عن التواتر المطلق لصورة ما وتواتر حدوثها مع صور أخرى في الوقت نفسه. ويمكن أن يؤدّي تكرار الصّور إلى "تحريرها" « liberation » أو « emancipation » –على حدّ عبارة هايمان[2] – من سياقاتها الخطابيّة السّابقة. ويؤدّي كذلك إلى تعدّد إمكانيّات جمعها مع صور أخرى أكثر تنوّعا. ويمكننا أن نسوق مثالا لذلك ما نتج عن تكرار لفظ (شيء) في اللّغة الدّارجة التونسيّة في تراكيب النّفي من اختزال صورته النطقيّة، فأصبح (شِــي) ثمّ (ش) ثمّ تحرّر هذا اللّفظ من سياقاته الخطابيّة القديمة ليلحق بجميع الأفعال حتّى اللاّزمة منها.[3] وتنزع التــوليفات الصّوريّة الأكثر تواترا إلى الأوتوماتيكيّة. فتُــخــزَّن ثمّ تُــلفَــظ بعد ذلك مُجَمَّــعَة. مثال ذلك قولنا في استهلال الحكي (كان يا ما كان) ، أو قولنا (مشى زمان وجاء زمان) أو كذلك (على أهبة الاستعداد).. وغيرها من العبارات الّتي تستعمل مجمّعة بشكل أوتوماتيكيّ، مكثّف. و يؤدّي تكرار حدوث مثل هذه التّوليفات المُتوَقَّــعة إلى الإسراع في التلفّظ بها فتصبح "انسيابيّة" "streamlined"– على حدّ عبارة بايبي وطومسن[4] – وتميل حدود عناصر التوليفات إلى الإغماض والتّخفيف البارز للعيان حسب براوْمان وكولدشتاين[5]. وهذه الظّاهرة كثيرة الحدوث في اللّغة

---

1) ضرب هوبر وتروكوت أمثلة عن هذه التّغييرات: كأن تصبح الدّلالة باهتة semantic fading أو ما قد يطرأ من تخفيف صوتيّ phonological reduction أو تــثبيــت موضعيّ positional fixing أو كذلك من فسخ الحدود اللّفظيّةerasure of word boundaries. وهذه التّغييرات وغيرها هي المظاهر الّتي عوّلنا عليها في ضبط درجات الإنحاء في الفعل العربيّ في القسم الثّاني من هذا البحث.

2) Haiman, John. 1994. *Ritualization and the development of language.* مذكور في هوبر وتروكوت (م.ن: 127).

3) انظر الأمثلة المدعّمة لذلك صفحة 75 من هذا البحث.

4) هذا القول مذكور في هوبر وتروكوت (م.ن: 127).

Bybee, Joan L., and Sandra Thompson. 1997 *Three frequency effects in syntax.*

5) هذه الفكرة مذكورة كذلك في هوبر وتروكوت (م.ن: 127) وقد نقلاها عن:

Browman,Catherine P., and Louis M.Goldstein.1992. *Articulatory phonology: an overview.* Phonetica 49:155-80.

الدّارجة التونسيّة وخاصّة في تلك العبارات التي يهرع إليها المتكلّم أحيانا لاستعادة تنظيم كلامه أو شدّ انتباه السّامع والتأكّد من حسن متابعته له فتصبح عبارة (فهِمْت وإلاّ لا) مثلا في لغتنا التونسيّة الدّارجة: (فَـنْـتَـلاَ). وفي الوقت نفسه يصبح محتوى هذه التوليفات من النّاحية الدلاليّة والوظيفيّة، أكثر غموضا إلى الحدّ الّذي يسمح لها بالدّخول في سياقات عديدة أكثر تنوّعا من الّتي وردت فيها. وقد أعاد هوبر وتروكوت هذه الفكرة إلى ثلاثة باحثين هم: هاينه (1993) وكروك (2001) وبويلاند (2001).[1] وقد أضافت بايبي (1995 ؛ 2001)[2] أنّ الصّور الّتي يتكرّر تجاورها قد تُصهَرُ في لفظ واحد في قالب جذر ومتّصل مثلا. ويمكن أن نذكّر بمثال سبق أن رأيناه في استعمال المتكلّم التّونسيّ لفعل (خَلّى) في اللّغة الدّارجة لتقديم مقترح على سامع ما. فبحكم تواتر استعمال هذا النموذج من العبارات (خلّي + ضمير + فعل) صار المتكلّمون يصهرون الكلمات الثلاث في قالب (لاصقة 'خـ' + فعل) حيث تصبح جملة من قبيل:

(خَـلّـينا نُـخْـرجُـو)>(خَـنُخْـرجُـو).

وذكر هوبر وتروكوت أنّ الاهتمام بخاصيّة التواتر قد اتّخذ وجهتين متباينتين: إحداهما آنيّة والأخرى زمانيّة. وتهتمّ الدّراسات التجريبيّة الكمّيّة بالنّسب المئوية أكثر من اهتمامها بالأرقام المطلقة، وتقارن بين الصّور المختلفة ذات الوظائف المتماثلة أو بين الصّورة الواحدة في سياقات متباينة. ومنشأ الدّراسات ذات الوجهة الزمانيّة هو افتراض أنّ ارتفاع نسبة تواتر تركيب ما

---

1) جميعهم مذكورون في هوبر وتروكوت (م.ن: 127).

Heine, Bernd. 1993. *Auxiliaries: Cognitive Forces and Grammaticalization.*

Krug, Manfred.2001. *Frequency, iconicity, categorization: evidence from emerging modals*

Boyland, Joyce. 2001. *Hypercorrect pronoun usage in English? Cognitive processes that account for pronoun usage.*

2) مذكوران في هوبر وتروكوت (م.ن: 127).

Bybee, Joan L 1995. Regular morphology and the lexicon. Language and Cognetive Processes 10:425-55.

2001. *Frequency effects on Frensh liaison.*

عبر الزمن هو دليل، مبدئيّا، على الإنحاء. وقد أشار الباحثان هوبر وتروكوت إلى دراسة حديثة قامت بها لوري (1997)[1] حول انبثاق أداة تعريف definite article في اللّغة الفنلنديّة من إنحاء مشير demonstrative. وذلك بالاعتماد على نصوص تنتمي إلى ثلاث مراحل تاريخيّة مختلفة بعضها من القرن الثامن عشر وبعضها الآخر من سنة 1930 والأخرى معاصرة له.[2]

ووضّح هوبر وتروكوت أنّ ما يحتاجه الدّارس للقيام بمثل هذه الدّراسة الزمانيّة هو الولوج إلى نصوص متشابهة في جنسها على امتداد فترة طويلة من الزمن. وهو ما لا يتوفّر إلاّ في عدد قليل من اللّغات وحتّى هذه فإنّ عدد الدّراسات الإحصائيّة فيها والمتعلّقة بالتطوّر النحويّ للوحدات ضئيل جدّا. هذه الوضعيّة العلميّة هي الّتي جعلت هوبر وتروكوت يؤكّدان على " *الحاجة إلى مزيد من الدّراسات الإحصائيّة الّتي يمكن الوثوق فيها، والّتي تتّصل بضرب من الظّواهر الّتي اقتضت إنحاء مبكّرا*".[3] وهي وضعيّة تؤكّد ضرورة الإسهام بدراسات عن الإنحاء في العربيّة قد تستخدم لتطوير نتائج البحوث في الإنحاء عموما لا في العربيّة فقط.

أمّا الدّراسات الآنيّة فتقتضي بصفة خاصّة البحث عن مدوّنة التّعابير الّتي يُنتَظَرُ تحوّلها إلى وضعيّة النحويّة. فلا ينتظر من البحوث الآنيّة أن تظهر التّغيير اللّغويّ بشكل مباشر، ومثل هذه الدّراسات تدعّم نتائجها بموادّ تاريخيّة وقد تتجه إلى المقارنة مع إحصائيّات حول تغيير لغويّ آخر. ويضرب هوبر

---

1) مذكور في هوبر وتروكوت (م.ن:130):

Laury, Ritva.1997. *Demonstratives in Interaction: the Emergence of a Definite Article in Finnish.*

2) لمزيد من التفاصيل راجع هوبر وتروكوت (م.ن:130).

3) هوبر وتروكوت (م.ن: 130):

« There is a need for additional reliable statistical studies of a variety of phenomena in which early grammaticalization appears to be involved ».

من أهمّ الدراسات الدياكرونيّة الّتي أشار إليها هوبر وتروكوت في السّياق نفسه دراسات هوك(1991)- جيفون (1991)- كومباني(2002)- هوبر ومارتين(1987)- كيتو (1991) - هوندت (2001) - مار (1997)- طومسن ومولاك (1991). وجميعها تتصل إمّا بالانكليزيّة أو العبريّة أو الإسبانيّة وبعض اللّغات الدّارجة من بابوانيو غينيا.

وتروكوت مثلا لهذا النّوع من الدّراسات الآنيّة بحثا في استعمال though في الانكليزيّة باعتبارها واسما خطابيّا discourse marker منحى.[1] وقدّما جملة من الإحصائيّات الّتي تتعلّق بنسب استعمال though في سياقات مختلفة. ولكنّهما بيّنا أنّ هذه النّسب، وحدها، لا تثبت أنّ الإنحاء بصدد الوقوع، لذا ينبغي أن تقارن بدراسات أخرى تثبت أنّ التّغيير الدلاليّ يسير نوعيّا من الدّلالة المعنويّة الموضوعيّة إلى المعنى الذاتيّ، المرتكز على المتكلّم والمتداول. وهذه النّسب لا تثبت كذلك أنّ الواسمات الخطابيّة تنشأ بصفة خاصّة من صور تلعب دورا رابطيّا propositional أكثر من كونها تحقّق وظائف خطابيّة. فإذا تمّت هذه المقارنة فإنّ هذه النّسب تُعَدُّ موافقة لتغيير من الواسم التنازليّ concessive marker إلى واسم خطابيّ.

هذه البحوث الآنيّة مفقودة تماما في لغتنا العربيّة. وهي من الآفاق الّتي يمكن أن ينفتح عليها بحثنا. فدراسة آنيّة لتواتر استعمال فعل ما منحى بالاعتماد على نصّ معاصر مكتوب أو بالاعتماد على تسجيلات صوتيّة خطابيّة في مجموعة محدّدة من المتكلّمين، يمكّننا من جملة من الإحصائيّات المتعلّقة بتواتر جوانب مختلفة من هذه الظاهرة. وقد لا تدلّ هذه النّسب وجوبا على أنّ الإنحاء بصدد الحدوث بقدر ما يمكنه أن يدعّم القول بما نفترضه من اتّجاه الإنحاء في الفعل النّاقص على سبيل المثال.

ويمكننا كذلك إنجاز دراسة آنيّة لجملة من الأسماء المختلفة الّتي تشترك في آداء وظيفة نحويّة معيّنة. ولا شكّ أنّ هذه المقترحات إذا ما أنجزت يمكن أن تساهم في إثراء الدّراسات التقاطعيّة اللّسانيّة.

---

1) أنجز هذه الدراسة بارت فايت كارتن وكوبر كوهلن (2002)، وقد أشار إليها هوبر وتروكوت (2003[1993]: 129) لكنّهما لم يثبتا ها ضمن قائمة المصادر والمراجع نظرا لأنّهما اطّلعا على فحواها في شيفرين (1987) *Discourse Markers*. Schiffrin, Deborah. 1987 .

ويعرّف هوبر وتروكوت الواسمات الخطابيّة بكونها صنف من المفردات تشير إلى كيفيّة ربط المتكلّم بين ما سبق من خطابه وما يلحق منه. وضربا مثلا لذلك من الانكليزيّة الواسمين الخطابيّين: anyway و well .

● التــراكب: Layering

هذه الخاصيّة هي نتيجة آنيّة لأحاديّة الاتّجاه فقد أثبتنا أنّ الصّور القديمة يستمرّ وجودها بمعانيها جنبا إلى جنب الصّور الجديدة ومعانيها. وينتج عن هذا الوضع تصفيف طبقات أو هو "تراكب" « layering » أو "تنوّع" على حدّ تعبير هوبر وتروكوت[1] في لحظة ما آنيّة من الزمان. ويتواصل انبثاق الطبقات أثناء الإنحاء دون أن ينجرّ عن ذلك إقصاء الطبقات القديمة. ويذكر هوبر وتروكوت أنّ ما يميّز مرحلة وجود الصورة القديمة والصور الحديثة هو وجود سياقات تتضمّن فرقا تداوليّا بين الصّورتين (القديمة والجديدة)، والقطع بتفوّق وحدة على أخرى لا يتحقّق دوما في التّداول. ولكن في الغالب يطغى استعمال إحدى الصورتين المتنافستين،[2] فتوسّع مجال معانيها لتشمل معاني الصّورة الّتي تعوّضها. ومثالنا لتوضيح ذلك على سبيل الذكر لا الحصر ما أثبتناه من تنافس صورة الفعل تامّا (خلّى) في اللّغة الدّارجة التونسيّة مع صورة اللاّصقة (خَــ) الّتي تسبق الفعل فيكتسب بها معاني جديدة كالدّلالة على طلب انقضاء الفعل في الزمان المستقبل مثلا.[3]

2. تباين المواقف إزاء فرضيّة أحاديّة الاتّجاه

أشرنا في باب "معالم تاريخيّة" في بحثنا إلى أنّ الإنحاء لم يحظ بكثير من العناية لا درسا ولا نقدا. وقد ظلّت دراسة التّغييرات اللّغويّة عموما مهمّشة، ففي ظلّ انتشار المبادئ اللّسانيّة البنيويّة والتّوليديّة الّتي رسّخت القول باستقلاليّة جهاز اللّغة عن المتكلّمين، بقيت التّغييرات اللغويّة محلّ إنكار وتجاهل، واعتبرت من قبيل الشّذوذ عن القواعد. وفي أقلّ الحالات تصلّبا، أقرّ بعض التوليديّين بإمكانيّة حدوث هذه التّغييرات في وضعين: وضع الطّفل في طور اكتساب المبادئ اللّغويّة أو وضع المتعلّم لغة ثانية غير لغته الأمّ. إلاّ أنّ هذه الوضعيّة تغيّرت بدءا من ثمانينات القرن العشرين.[4] فبحكم التطوّر الّذي

---

1) هوبر وتروكوت (م.ن:124).
2) راجع لذلك خاصيّتي التعميم والاختصاص أعلاه ص: 68 و74 من هذا البحث.
3) انظر المثال الثامن صفحتي 72 و73 من هذا البحث.
4) انظر صفحة 42 من هذا البحث.

عرفته علوم الدّلالة والتداوليّة تمّت مراجعة العديد من المبادئ والثوابت وصارت دراسة التّغييرات اللّغويّة عموما والإنحاء بصفة أخصّ منتشرة. وانصبّت العناية أساسا على فرضيّة أحاديّة الاتّجاه بين مؤيّد، مقدّم نماذج تدعّمها ومنكر، معدّد لأمثلة مضادّة لها. وأشهر هؤلاء كامبال وجاندا ونوردا الّذين كانت لهم مقالات عديدة في نقض فرضيّة أحاديّة الاتّجاه صدرت في مطلع القرن الحادي والعشرين.[1] وقد تولّى الردّ عليهم كثير من الباحثين في مجال الإنحاء، نذكر منهم كرستيان ليمان[2] وهوبر وتروكوت.[3]

يوضّح هوبر وتروكوت أنّ تطوّر الوحدات المعجميّة لا يؤول ضرورة إلى منتهاه كما يفترض ذلك في المسار النّموذجيّ للإنحاء. وفي هذا التوضيح تصحيح لفهم كان سائدا حول تطوّر الوحدات اللّغويّة. فأندرسون مثلا يرى أنّ منتهى التّغيير مرسوم مسبقا وأنّه يمكننا أن نتنبّأ مسبقا بما يمكن أن تصبح عليه الوحدة.[4]ولكنّ هذا التصوّر لا يدعمه الواقع اللّغويّ فهنالك شروط محدّدة لضمان وقوع التحوّل ولتحديد اتّجاهه. ومن جهة أخرى يلفت هوبر وتروكوت الانتباه إلى أنّ كثيرا من الأمثلة الّتي تقدّم على أنّها مضادّة لأحاديّة الاتّجاه ليست في صلة بالإنحاء.

ومن بين مسائل الخلاف كذلك مسألة لارجعيّة التحوّلات في الإنحاء فيرى بعض الدّارسين ومنهم كريستيان ليمان وهاسبلماث أنّ "*كلّ إنحاء يقتضي*

---

1) هذه المقالات مذكورة في هوبر وتروكوت (2003 [1993]:132) وفي مقال ليمان(2004) الّذي خصّصه للردّ على أصحابها:

Campbell, Lylle, eds., 2001a. *Grammaticalization : a critical assessment*
Language Sciences 23, number 2-3.

Campbell,Lylle.2001b.*What'swrong with grammaticalization?*

Janda, Richard D. 2001. *Beyond "pathways" and "unidirectionnality":on the discontinuity of transmission and the counterability of grammaticalization.*

Norde, Muriel. 2001. *Deflexion as a couterdirectional factor in grammatical change*

2) نذكر لكريستيان ليمان

Lehmann, Christian. 2004. *Theory and method in grammaticalization.*
Zeitschrift für Germanistische Linguistik 32/2.

3) ممّا أضافاه في الطبعة الثانية (2003) لكتابهما "*الإنحاء*" الّذي صدرت طبعته الأولى سنة:1993، الردّ على المعترضين على القول بأحاديّة الاتّجاه.

4) انظر هوبر وتروكوت (م.ن:131).

ضرورة تحوّلات، في سياقات لسانيّة مختلفة، من الوحدة المعجميّة إلى الوحدة النحويّة، أو من وحدة أقلّ اتّصافا بالنحويّة إلى أخرى أشدّ اتّصافا بالنحويّة، وأنّ هذه التحوّلات هي مبدئيّا لا رجعة فيها."[1] وهو قول قابل للنّقاش باعتبار وجود أمثلة مضادّة. وهذا ما جعل هوبر وتروكوت يصرّحان بأنّه لا يمكن اعتبار أحاديّة الاتّجاه حقيقة مطلقة وأنّ وجود أمثلة قليلة مضادّة لها لا يعني نقض هذه الفرضيّة بقدر ما هو عامل مساعد على تعريف مفهوم الإنحاء الطّرازيّ prototypical grammaticalization.

ومن جهة أخرى فإنّ أصل الوحدات النحويّة كان هو الآخر محلّ خلاف، فالقول: " *إنّ النتيجة المنطقيّة للإقرار بأحاديّة الاتّجاه هي كون الوحدات النحويّة لا يمكن أن تنشأ دون أصل معجميّ*" هذه المسألة كانت هي الأخرى محلّ جدل إذ استدلّ الرّافضون لهذه الفرضيّة بانعدام أصل تاريخيّ، معجميّ لبعض الوحدات كالمشير الهندوأوروبيّ -to. إلاّ أنّ مؤيّدي أحاديّة الاتّجاه لا يرون في انعدام الوثائق التاريخيّة الدالّة على الأصل المعجميّ للوحدة المذكورة أعلاه ما يمثّل سببا كافيا لرفض القول بأحاديّة الاتّجاه. فلا بدّ أنّه كان موجودا في الماضي ولذلك يضيف هوبر وتروكوت أنّه "*وجب أن نترك مسألة إمكانيّة انبثاق وحدات نحويّة مكتملة للدراسات التجريبيّة المستقبليّة.*"[2] ويذهب الباحثان في الردّ على هذا الاعتراض إلى أنّه لا يوجد أيّ داع لأن نسلّم بافتراض وضعيّة لغويّة خالية من الوحدات النحويّة، وما نسلّم به إنّما هو مرحليّة التطوّر اللّسانيّ.

ويرى هوبر وتروكوت أنّ هذه الاختلافات راجعة في الأصل إلى سوء فهم لأسس فرضيّة أحاديّة الاتّجاه ومرتكزاتها النظريّة. لذلك أشارا إلى مبدأين هامّين لتنزيل الإنحاء تنزيلا نظريّا سليما:

أوّلهما أنّ "الإنحاء نظريّة وظائفيّة"[3] بمعنى أنّها تهتمّ بالعلاقة التّأثيريّة المتبادلة بين اللغة والاستعمال وتركّز على بعض الظّواهر المحليّة التدرّجيّة

---

1) هوبر وتروكوت (م.ن:132).
2) هوبر و تروكوت (م.ن:132).
3) هوبر و تروكوت (م.ن:133): « grammaticalization is a functionalist theory »

وهذا ما يجعلها مختلفة عن النظريّات الصّوريّة الّتي تبحث عن الخصائص الثابتة الكليّة وعن خصائص البنية مستقلّة عن السّياق والاستعمال.

وثانيهما: أنّ للإنحاء وِجهتين إحداهما زمانيّة والأخرى آنيّة. وباعتباره نظريّة في العلاقة بين البنية والاستعمال لا في التّغيير النّحويّ، فإنّ حقيقة كون التّغييرات الّتي تسلّط عليها الأضواء تمثّل نزعات لا قواعد تعمل بشكل ثابت ودائم فإنّ ذلك لا يعدّ أمرا هامّا من وجهة نظر زمانيّة. نظرا إلى كون الاستعمال هو عادة متغيّر ولا يكون طرازيّا إلاّ في بعض الحالات. وفي هذا ردّ على زعم نيومايير أنّ أيّ مثال غير خاضع للتدرّج في تطوّره، كاف لرفض أحاديّة الاتّجاه.[1]

ومن وجهة نظر آنيّة فإنّ الإنحاء نظريّة في العلاقة بين البنية والاستعمال وفي خصائص اللّغة الناشئة. واعتبار ظاهرة الإنحاء ظاهرة مقترنة ومشروطة بإعادة التحليل أو غيره من العوامل لا يعني إدخال ظواهر أخرى لا صلة لها بالإنحاء واعتبارها أمثلة مضادّة لأحاديّة الاتّجاه، كـــ"نزع الإنحاء" « Degrammaticalization » أو "الإعْجَـــامُ""lexicalization" ...

فنزع الإنحاء يطلق للدّلالة على حالات طرازيّة من المرحلة الإنحائيّة النّهائيّة، بما في ذلك التطوّر إلى مقطع واحد غير قابل لا لتقطيع كلّيّ أو جزئيّ. وقد يطلق أيضا على نوع من التغييرات الّتي ترتقي إلى حالة الصرفيّة أو الصور الاشتقاقيّة وذلك باختراق المسارات الخطاطيّة من هذا القبيل:

مركّبات / كلمات > نحاوم دون حدود > صرف[2].

أمّا الإعجام فيمكن أن يتحقّق بطريقتين إمّا "القَـــلْب"« conversion » أو"التوحيد التعبيريّ" « univerbation ». ويشمل القلب التغييرات الّتي تطرأ

---

1) هوبر وتروكوت (م.ن:133).

2) هذا المسار مذكور في هوبر وتروكوت (م.ن:134) وقد نقله الباحثان عن بايبي وباركينز وباكليوشا

Phrases/ words > non-bound grams > inflection.

على وحدات نحويّة بما في ذلك المورفيمات الاشتقاقيّة، ليُطوّرها إلى أسماء أو أفعال طرازيّة. مثال ذلك:

حرف الاستقبال:سوف > الفعل:سَوَّفَ .

أو كذلك مثال من اللّغة الدّارجة التونسيّة:

حرف الجواب:نـــعَـــمْ > الفعل: يِـــــنْعِـــمْ.

وأمثلة القلب عديدة ومتنوّعة ويمكن لمزيد من التوسّع العودة إلى هوبر وتروكوت.[1] ويرى هذان الباحثان أنّه ينبغي اجتناب الخلط بين هذه الظّواهر وما يمكن اعتباره إنحاء، لأنّ هذه التّغييرات فوريّة ويمكن لأيّ فرد أن يشكّلها ولكنّها قد تنتشر وقد لا تنتشر وهي إضافة إلى ذلك في غير صلة بالإنحاء. وأمّا ما كان من الإعجام عن طريق التوحيد التّعبيريّ فهذا ممّا يمكن أن يلتبس بالإنحاء لأنّه كما عرّف في ليبكا (1990)[2] :" *ظاهرة مَيْل لفظم مركّب قد تَمَّت صياغته إلى أن يصبح وحدة معجميّة مفردة تامّة أي لفظما بسيطا.. وهذا ما يجعله يخسر طابع التّركيب ليتحوّل إلى درجة أرقى أو أقلّ تركيبا بمقتضى هذه العمليّة.* "

ونحن نضرب مثلا لذلك من العربيّة التّصغير الّذي نعبّر عنه بلفظم بسيط. ولعلّه كان من الصور المركّبة. فيمكن أن نفترض مثلا أنّ: (قَبْل + قليل) هي الّتي ولّدت قُبَيْلَ. وقد نمثّل لذلك بما يلي: قَبْل + قليل > قُـــبَـــيْـــلَ.

وإجمالا يرى هوبر وتروكوت أنّ الأمثلة المضادّة لأحاديّة الاتّجاه نادرة، متفرّقة، لا تنتظم بطرق مفيدة. ولكنّها مع ذلك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إذا أردنا إعادة بناء مسار إنحائيّ ما، و"*تبقى عمليّة إعادة البناء مجرّد فرضيّة*".[3]

---

1) هوبر وتروكوت (م.ن:134).

2) مذكور في هوبر وتروكوت(م.ن:134).

3) هوبر وتروكوت(م.ن:138):

« it is very important to recognize that, given the number of counterexamples, such a reconstruction can only be a hypothesis. »

ولهذا يرى الباحثان أنّ المبالغة في الاطمئنان إلى صحّة مسلّمات عن أحاديّة الاتّجاه قد تقودنا إلى نتائج خاطئة حتّى وإن كانت لدينا معطيات موثّقة.[1]

خاتمة القسم الأوّل:

هكذا تبيّنا انطلاقا من العرض النظريّ أعلاه أبرز المعالم التاريخيّة في تأسيس هذا المبحث. ويمكن تحديدها بثلاثة أطوار رئيسيّة، أوّلها: طور النشأة في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. واقترن هذا الطّور بأسماء أعلام مثل " دو كنديّاك " و" توكا " و" فون شليكل " و" فون هومبلدت " و" فون دار كابلنتز" ولعلّ أكثرهم شهرة هو واضع مصطلح " الإنحاء " نفسه ألا وهو"أنتوان مايّي".

ثمّ تبع طور النشأة طور ركود عرفته الدّراسات الإنحائيّة نتيجة انتشار الاتّجاه البنيويّ في الدّراسات اللّسانيّة. إلى أن أعيد إحياء " الإنحاء " من جديد في أواخر القرن العشرين مع كريستيان ليمان و فلايشمان ثمّ جيفون وغيرهم... ففي سياق ظهور إشكاليّات عديدة واجهتها الدّراسات اللّسانيّة البنيويّة كمسألة استقلاليّة النظريّة النّحويّة الّتي أثيرت في سبعينات القرن العشرين، وفي ظلّ المفاهيم اللّسانيّة الصوريّة والوظائفيّة الّتي لعبت دورا مهمّا في الدّراسات النظريّة والتطبيقيّة اللّسانيّة، عرفت البحوث الإنحائيّة في أواخر القرن العشرين مزيدا من الانتشار والاهتمام. وقد تميّزت هذه الفترة الأخيرة بضبط مرتكزات فرضيّة الإنحاء وتحديد أهمّ مبادئه.

ويعدّ كتاب هوبر وتروكوت الصّادر في طبعتين أولاهما سنة 1993 وثانيتهما، منقّحة، سنة 2003 من أهمّ المؤلّفات الجامعة في مجال الإنحاء، خاصّة أنّ صاحبي الكتاب قد استفادا من موجة الانتقادات العنيفة الّتى واجهت هذه الفرضيّة اللّسانيّة، فكانت الطّبعة الثّانية من كتاب "الإنحاء" في تصحيح

---

1) نقد هوبر وتروكوت في هذا الموضع (م.ن:139) ليس خاصّا بالمكذّبين فرضيّة أحاديّة الاتّجاه فحسب وإنّما هو موجّه كذلك لمن يدعّم القول بهذه الفرضيّة و يبالغ في ذلك ويذكران مثالا لذلك ما جاء في عمل ليمان(1982) "أفكار حول الإنحاء".

التّأسيس النظريّ لهذا المبحث وتثبيته وفي الردّ على الرّافضين القول بفرضيّة الإنحاء. وهذا ما جعلنا نعتمد عليه بشكل أساسيّ في تقديم "الإنحاء".

وقد أمكن بفضل الإنحاء جلاء كثير من الغموض الّذي كان يحيط ببنى لغويّة عديدة. فالإنحاء كما بيّنّا ذلك يقوم على إنكار أن تكون " البنى النحويّة هي المولّدة للمعنى" – وهو المبدأ الّذي كان سائدا في النظريّة النحويّة التوليديّة – وهذا الإنكار مكّن اللّسانيّين من إعادة إدراج بنى لغويّة كثيرة كانت تستبعد من الدّرس باعتبارها شاذّة. وهو ما طوّر مواقف الدّارسين للّغة، وأعاد للأحداث الخطابيّة القائمة على تفاعلات دلاليّة تداوليّة قيمتها في محاولة تعقّل الظّاهرة اللّغويّة وفهم آليّات إنتاجها.

وقد بيّن منظّرو الإنحاء دور إعادة التّحليل في إحداث التّغييرات اللّغويّة عموما. ووقفنا، انطلاقا من نماذج خطابيّة، على قيمة القياس في إظهار هذه التحوّلات اللّغويّة وتعميم استعمالها. وقد ألحّ هوبر وتروكوت على ضرورة الانتباه إلى ما بين إعادة التّحليل والإنحاء من تباين. فلا تؤدّي إعادة التّحليل دائما إلى إنحاء بل قد تقود إلى تغييرات أخرى كالإعجام مثلا. ووقفنا في الجزء الأخير من هذا القسم النظريّ على أهمّ المبادئ الّتي يرتكز عليها الإنحاء كفرضيّة أحاديّة اتّجاه التّغييرات الّتي تطرأ على المفردات المعجميّة. ونظرنا في خصائص الوحدات المنحاة وأهمّ مميّزات مسار الإنحاء. وبيّنّا أنّ هذا التحوّل ليس واجبا وأنّ تحقّقه لا يعمّ كلّ الوحدات المعجميّة. وقد قطع منظّرو الإنحاء أشواطا كثيرة في تحديد شروط الوحدات القابلة للإنحاء وخصائصها.

إنّ الإنحاء وإن كان في أصل تصوّره قائما على فرضيّة إلاّ أنّه بحكم ما يجده من مدعّمات لغويّة في كثير من الألسن البشريّة الّتي اختبرت فيها هذه الفرضيّة، وبحكم ما حقّقه الباحثون في مجاله من ضبط وتدقيق بفضل مراجعة أسسه ومبادئه، فإنّه يمكننا الإقرار بكونه يتيح للباحث آليّة جديدة في مقاربة لسانه الأمّ أو غيره من الألسن. وهذا فعلا ما دفعنا إلى إعمال هذه الآليّة في لساننا العربيّ قاصرين النظر في هذا البحث على الأفعال النّاقصة في العربيّة.

القسم الثاني

الإنحاء في اللّغة العربيّة :

الفعل النّاقص نموذجا

الباب الأوّل

مفهوم النقصان في ضوء فرضيّة الإنحاء

<u>الفصل الأوّل:</u> خصائص الفعل النّاقص في كتب التراث

نحاول في ما يلي من البحث إعمال هذه الفرضيّة في لغتنا مركّزين اهتمامنا على الفعل النّاقص في العربيّة. فما هي نتائج هذه المقاربة؟ وكيف يمكن أن تساهم في تحديث رؤيتنا للغتنا العربيّة؟ ويبدو تحديد مجال بحثنا في الإنحاء، بالأفعال الناقصة بعد العرض النظريّ السّابق أكثر وضوحا ممّا كان عليه الأمر ونحن نباشر هذا البحث.[1] فصفة النّقصان الّتي تلحق بمجموعة من الأفعال قد لا تعدو أن تكون، في نهاية الأمر، سوى ما نعتبره اليوم مرحلة ضمن مسار إنحاء المقولات هي مرحلة "المقولة الوسيطة"[2]"Intermediate category". فبالاعتماد على المرتكزات النظريّة السّابقة[3] وقياسا على الأفعال المساعدة في الانكليزيّة فإنّنا نفترض أنّ الأفعال النّاقصة هي في الأصل أفعال ملبئة تمّ إنحاؤها. وهو ما سنحاول الاستدلال عليه في هذا الفصل. فقد تبيّن لنا بعد أن عدنا إلى عدد من المصنّفات العربيّة في تراثنا نذكر منها "*لسان العرب* " لابن منظور (630 –

---

1) نحيل على الصفحتين 18 و19 من هذا البحث وفيهما بعض الإشكاليّات الّتي أثرناها فيما يتّصل بعلاقة النقصان بالإنحاء.

2) نحيل على الصفحة 70 من هذا البحث أو هوبر وتروكوت (2003[1993]:107): "مسار المقولات في حالات الإنحاء القصوى".

3) انظر ما جاء في هذا البحث صفحة 70: "يمكّن القول بأحاديّة الاتّجاه من افتراض أنّ كلّ المقولات الدّنيا لها أصول في المقولات العليا." أو انظر هوبر وتروكوت(2003[1993]:107).

711هـ)[1] و"*الكتاب*" لسيبويه (ت.180 هـ)[2] و" *شرح المفصّل*" لابن يعيش (ت.643 هـ)[3] و" *شرح الكافية*" للأستراباذي (ت684 أو686 هـ)،[4] أنّ تصنيف اللّغويّ العربيّ الأفعال إلى تامّة وناقصة يكشف خصوصيّات هذا الصّنف الثّاني من الأفعال وتمييزها عن صنف الأفعال التامّة. فهذا سيبويه في الجزء الثالث من الكتاب يختم بالقول – حين يعرض لعسى واخلولق وكاد وكرب وجعل ويوشك –: "*وهذه الحروف*[5] *التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض، ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال*".[6] وهذا ابن منظور ينقل عن ابن بري قوله تعليقاً على كلام الجوهري "*كان تكون بمعنى مضى وتقضّى، وهي التامة، وتأتي بمعنى اتصال الزمان من غير انقطاع، وهي الناقصة، ويعبّر عنها بالزائدة أيضاً، وتأتي زائدة، وتأتي بمعنى يكون في المستقبل من الزمان، وتكون بمعنى الحدوث والوقوع*"[7].

إلاّ أنّ هذا التّصنيف الكلاسيكيّ يثير إشكاليّات كثيرة. فوسم عدد من الأفعال بـــ"النقصان" قد يثير في الذهن صفة سالبة تحيل على رتبة ثانويّة لهذه الأفعال. ومن ناحية أخرى فإنّ هذا التّداخل الحاصل من صفتي النّقصان والزّيادة مثلما هو الحال في الشّاهد الثاني المذكور أعلاه قد يحدث اضطرابا مفهوميّا، لهذا نروم في هذا الفصل تقصّي مظاهر النّقصان في المدوّنة العربيّة القديمة وربطها بفرضيّة الإنحاء ثمّ بعد ذلك البحث عن عوامل إنحاء الفعل

---

1) نرمز إلى "*لسان العرب*" لابن منظور في نسخته المشار إليها في قائمة المصادر والمراجع بـــ (ل.ع).
2) نرمز إلى "*الكتاب*" لسيبويه في نسخته المشار إليها في قائمة المصادر والمراجع بـــ (ك).
3) نرمز إلى "*شرح المفصّل*" لابن يعيش في نسخته المشار إليها في قائمة المصادر والمراجع بـــ (ش.م).
4) نرمز إلى "*شرح الكافية*" للأستراباذي في نسخته المشار إليها في قائمة المصادر والمراجع بـــ (ش.ك).
5) يذكر المحقق محمد عبد السلام هارون أن سيبويه يقصد بالحروف الكلمات. انظر الهامش الثاني ص 160 من الجزء الثالث من الكتاب.
6) ك : 3، 161.
7) ل.ع: 12، 194.

العربيّ ومظاهر إنحائه. وقد عمدنا إلى بعض التنويع في المدوّنة التراثيّة لغايتين على الأقل أولاهما السّعي إلى تفحّص قسم من التراث تفحّصاً موسّعاً وثانيتهما الرّغبة في المقارنة بين بحوث وقعت في مدى زماني واسع لعلّنا نقف من خلال ذلك على ما يمكن أن يكون قد تحقق على امتداد عدّة قرون من تطوّر في استعمال الأفعال العربيّة التامّة والنّاقصة معا. فيكف تحدّد مفهوم النقصان في كتب التراث؟ وما هي الأسس المعتمدة في تصنيف قسم من الأفعال أفعالاً ناقصة ؟ وكيف تعامل النحاة القدامى مع المتغيرات التداولية للأفعال ؟ وهل نظفر في كتبهم بما يوحي بتطور استعمال هذه الأفعال من المعجميّة إلى النحويّة؟ بِم فُسّر استعمالها تامة طوراً وناقصة طوراً آخر؟

يخرج المتفحّص لما قيل في الأفعال النّاقصة في كتب التّراث، بنقاط التقاء عديدة لما تمّ ضبطه من مبادئ الإنحاء. ويمكن تحديدها في أربعة مستويات هي:

1. تمييز الأفعال الناقصة عن غيرها من الأفعال العربيّة

أفرد سيبويه "كان وأخواتها" في"الكتاب" بباب، وإن لم يطلق على هذه المجموعة من الأفعال صفة النّقصان. فهي تأتي ضمن "*هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد*" في الجزء الأول من "الكتاب". أمّا "أفعال المقاربة والشروع" فقد ذكرها ضمن "*هذا باب من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة المصدر*" في الجزء الثالث من "الكتاب" في معرض حديثه عن الحرف "أنْ" والتراكيب التي يمكن أن يرد فيها. وصرّح بخصوصيّة هذا الصنف من الأفعال حين ذكر أنّ " *لها نحو ليس لغيرها من الأفعال*".[1] ويبدو أن تصنيف الأفعال إلى تامّة وناقصة قد كان غائباً في بدايات التدوين اللغوي رغم الانتباه إلى خصوصيّة هذه المجموعة من الأفعال. وحتّى ابن منظور الّذي ظهر مؤلّفه في فترة متأخّرة نسبيّا من التّأسيس

---

1) انظر الشّاهد أعلاه من ك : 3، 161.

لقواعد النّحو (ق7 و8 هـ) لم يعوّل على هذا التصنيف في التعريف بأفعال من قبيل أصبح وما برح وكاد وشرع وأوشك... فهو يشير إلى ضروب مختلفة من استعمالاتها ويذكر من ضمنها شواهد لهذه الأفعال تامة وناقصة دون أن يذكر بصريح اللفظ أنها في هذا الشّاهد أو ذاك قد استعملت "ناقصة" أو "تامة" ويكتفي بالقول في شرح "أصبح" مثلاً : "*أصبح القوم : دخلوا في الصباح، كما يقال : أمسَوا دخلوا في المساء... وقال سيبويه : أصبحنا وأمسينا أي صرنا في حين ذاك... ويقال للرجل ينبّه من سِنَـــةِ الغفلة: أصبحْ أي انتبه وأبصر رُشدك وما يصلحك... وأصبح فلان عالماً أي صار...*"[1] ولكنّه أثبت لكان الوضعين في الاستعمال: تامّة وناقصة وصرّح بهذا التّصنيف.[2] وما سبق ذكره يدعّم القول بخصوصيّة هذه المجموعة من الأفعال. فما هي الأسس الّتي انبنى عليها تمييز الأفعال الناقصة عن غيرها من الأفعال؟ إنّ ابن منظور مثلا يذكر هذا السّياق الّذي يرد فيه الفعل تامّا وذاك الّذي يرد فيه ناقصا ولكنّه لا يقدّم تفسيرا لتجاورهما رغم اختلاف انتمائهما المقوليّ. ولا هو يبحث عن شكل من أشكال الترابط بينهما ولا نعني بقولنا هذا مؤاخذة اللّغويّ العربيّ القديم على عدم التفطّن إلى هذه الملاحظة أو تلك بقدر ما نريد تبيّن ما بين مفهومي "النقصان" و"الإنحاء" من تواصل واختلاف.

2. <u>انفتاح قائمة الأفعال النّاقصة:</u>

لم يضبط سيبويه في "الكتاب" عددا نهائيّا لـــ"كان و أخواتها" فهو يقول: "*.. وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر.*"[3] فعدّد أربعة أفعال ناقصة فحسب ولكنّه أردف أنّ من الأفعال ما يمكن أن ينحُو نحوها لذلك نرى هذه القائمة قد طالت في شرح المفصّل فشملت تسعة عشر فعلاً[4] على التوالي: (1) كان (2) أمسى (3) أصبح

---

1) ل.ع: 7 (ش- ص)، 271.
2) انظر ل.ع : 12، 194. والشاهد سقناه صفحة 94 من هذا البحث.
3) ك : 1، 45.
4) انظر ش.م : 7، 90، 91.

(4) ظلّ (5) أضحى (6) ما دام (7) ما زال (8) ما انفكّ (9) ما فتئ (10) ما برح (11) بات (12) ليس (13) صار (14) آض (15) عاد (16) غدا (17) راح (18) جاء (19) قعد. وعوّل الرضيّ على ما قاله سيبويه بشأن كان وأخواتها فازداد طول قائمة هذه الأفعال معه يقول في الجزء الخامس من شرح الكافية :" *لم يذكر سيبويه منها سوى "كان"، و"صار"، و"ما دام"، و"ليس"، ثمّ قال وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر، والظاهر أنّها غير محصورة. وقد يجوز تضمين كثير من التامّة معنى الناقصة.*[1] يلحّ الرضيّ في مواضع أخرى عديدة من شرح الكافية على كون القائمة غير محدّدة[2] ولهذا وصل عدد الأفعال الناقصة التي ذكرها من أخوات كان إلى ثلاثين فعلا. وتقلص قائمة الأفعال النّاقصة في البداية و تطوّره إلى عدد أوفر قد يكون دليلا على ما شهده استعمال بعض الأفعال العربيّة من تحوّل بمرور الزّمن. فالفعلان "غدا" و"راح" مثلا لم يكونا معدودين من الأفعال النّاقصة، ويذكر الأستراباذيّ أنّ من النحاة من رفض إدخالهما ضمن هذه القائمة.[3] وقد يكون ذلك راجعا إلى كون استعمال هذين الفعلين ناقصين لم يكن وقتها قد عمّ وانتشر، وهو ما يبدو في توافق مع مبدإ من مبادئ الإنحاء الّذي يقوم على اعتبار الإنحاء ظاهرة تداوليّة يخضع في إطارها تحوّل الوحدات من المعجميّة إلى النّحويّة إلى عامل الزّمان الّذي يساهم في "تعميم" معنى الوحدة وتطوّرها إلى صورة أقرب إلى النحويّة منها إلى صورتها المعجميّة. ويمكننا أن نؤوّل التطوّر الحاصل في قائمة الأفعال النّاقصة باشتغال آليّتي القياس وإعادة التّحليل في نسج فعل "ب" على منوال فعل آخر "أ" يشبهه في وجه من الوجوه، فيستحدَث للفعل ببنية نحويّة جديدة يصنّف على أساسها ضمن مجموعة الأفعال النّاقصة. مثال ذلك ما ذكره الرضيّ في " كمل" الّتي لا يذكرها سيبويه ولا ابن يعيش قبله، فيذكر المثال

---

1) ش.ك : 5، 193.

2) نسوق على سبيل الذكر لا الحصر هذا القول في ش.ك : 5، 212 و213 : ".. قوله "من كان إلى راح"، كلّ ما ليس في أوّله "ما" ممّا ذكره المصنّف، وممّا لم يذكره من الأفعال الناقصة...".

3) "ونقص ابن مالك من أخوات أصبح : غدا وراح، فقال : هما لا يكونان إلاّ تامّين" ش. ك : 5، 197.

التّالي مستدلاّ على وجه استعمال كمل ناقصة: "*كمل زيد عالمًا أي صار زيد عالمًا*".[1]

3. الخصائص التركيبيّة والمعنويّة

ركّز سيبويــه أساسا علــى الخصائص التركيبيّة لهذا النوع من الأفعال "*الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد*". أمّا ابن يعيش فيؤسّس لمفهوم النقصان بالاعتماد على ركيزتين أولاهما معنويّة والثانية تركيبية فابن يعيش يعتبر الأفعال الناقصة أفعالاً "*لفظيّة لا حقيقيّة لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث والحدث الفعل الحقيقي فكأنه سمّي باسم مدلوله فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللّفظ والتصرّف*.[2] فوجه النقصان عنده متأتّ من الدلالة الحدثية المحذوفة من هذه الأفعال فهو يقول: "*.. أمّا كونها ناقصة فإنّ الفعل الحقيقيّ يدلّ على معنى وزمان نحو قولك ضَرَبَ فإنه يدل على ما مضى من الزّمان وعلى معنى الضرب وكان إنّما تدلّ على ما مضى من الزّمان فقط ويكون تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان فهي تدل على زمان فقط فلمّا نقصت دلالتها كانت ناقصة*".[3]

ولا يخفى ما في تحديد ابن يعيش لخصائص كان من وجوه شبه مع أفعال لغات أخرى،[4] وتناسب مع مقتضيات الإنحاء وما يقوم عليه التحوّل من المعجميّة إلى النحويّة من تغيير دلاليّ.[5] إضافة إلى هذا التّعليل المرتكز على أسس معنويّــة يقدّم ابن يعيش جملة من الخصائص التركيبيّة لهذه الأفعال فيجريها "*مجرى ظننت وأخواتها وإنّ وأخواتها في كونها من عوامل المبتدأ*

---

1) ش.ك: 5، 193.
2) ش. م : 7، 89.
3) ش. م : 7، 89.
4) انظر تحليل مايّي فعل « être » الفرنسيّ وهو مذكور في هوبر وتروكوت (2003[1993]:22).
5) نذكّر بمعنى "الخسارة الدّلاليّة" الّذي تحدّث عنه هاينه وريه (1984). وهو محلّل بدقّة في هوبر وتروكوت (الإنحاء: 94). فــهاينه وريه يعتبران الإنحاء "تطوّرا يحدث أثناءه أن تخسر وحدات لسانيّة ما، في تركيب دلاليّ، معناها التداوليّ وحريّتها النحويّة ومادّة صوتيّة". انظر في ذلك صفحتي 65 و66 من بحثنا.

والخبر إلاّ أنّ شبهها بأفعال القلوب كـــظننت وأخواتها أخصّ من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر وكان تفيد زمان وجود الخبر فاشتركا في دخولها على المبتدأ والخبر وتعلّقهما بالخبر".[1] ويستعرض ابن يعيش وجوه استعمال هذه الأفعال الناقصة فيثير مسائل عديدة كـــالتقديم والتأخير في مكوّنات الجملة المتضمنة فعلاً من الأفعال الناقصة. وينظر في وجوه استعمال الفعل ناقصاً وتاماً زائداً وأساسياً في الجملة ويوازن بينه وبين غيره من الأفعال وحتى الحروف من نواسخ وحروف استفهام فيذكر ابن يعيش عن عسى مثلاً " *وهذه عسى قد خالفت غيرها من الأفعال ومنعت من التصرف وذلك لأمور (منها) أنّهم أجروها مجرى ليس إذ كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل لأنّ الرّاجي إنّما يرجو في المستقبل لا في الماضي فصارت كليس في أنّها بلفظ الماضي وينفي بها الحال فمنعت لذلك من التصرف كما منعت ليس (الثاني) أنّها ترج فشابهت لعلّ*".[2]

وميّز الرضيّ هو كذلك في شرح الكافية بين الأفعال التامّة والأفعال النّاقصة على أساس تركيبيّ فقال: " *إنّها سمّيت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتمّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب*".[3] لكنّه أضاف ملاحظتين هامّتين تتعلّقان بمظهرين آخرين من مظاهر النقصان الّتي لم يذكرها سلفاه سيبويه وابن يعيش فقد أشار أوّلا: إلى كون هذه الأفعال الناقصة تشترك في معنى الانتقال وتفطّن كذلك إلى وجود أصل وفرع في التحوّل من التّمام إلى النّقصان[4] فيقول في ذلك: "*.. وكذا استحال وتحوّل، فإنهما كانا في* ***الأصل*** *بمعنى: انتقل؛ وكذا كان أصل "صار"؛ فكان حقّ جميعها أن تستعمل تامّة فتتعدّى إلى ما هو مصدر لخبرها*

---

1) ش. م : 7، 89.

2) ش. م : 7، 116.

3) ش. ك : 5، 192.

4) نجد ابن يعيش كذلك يشير إلى ما تتضمنه بعض الأفعال الناقصة مثل صار من معاني المجيء والانتقال والتحوّل (انظر ش. م: 7، 103) ولكنّ تعليق الرضيّ يتميز بالإشارة إلى **أصل وتحوّل** في دلالة الفعل وفي هذا ما يدلّ على إضافة ومحاولة تعليل سرّ التنوّع في استعمال الفعل الواحد.

بـــإلى، إن عدّيت، نحو : صار إلى الغنى، ثمّ ضمّنت معنى كان بعد أن لم ***يكن،*** *لأنّ الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه، فذلك الفعل يصير كائناً بعد أن لم يكن".* (1)

هذه الملاحظات تكشف سعي الرضيّ إلى تنظيم بعض من فوضى المتغيّرات التّداوليّة في استعمال نوع من الأفعال تامّة طورا وناقصة طورا آخر. وتكشف حدسا لغويّا جعل هذا النحويّ يشعر بوجود جملة من الأفعال الّتي تشترك في هذا المعنى فذكرها معا رغم أنّ "استحال" و"تحوّل" مثلا لم يجر تصنيفهما ضمن الأفعال النّاقصة. وما يلفت الانتباه كذلك في هذا البحث في خصائص الأفعال الناقصة، أنه يشير إلى "أصل" وتحوّل في الاستعمال يعبّر عنه الرضيّ في قوله: "*كانا في الأصل بمعنى.. ثمّ ضمّنت معنى..*" أليس هذا دليلا على إمكانية قراءة الظواهر اللغوية قراءة جديدة تراعي ما حدث في الاستعمال من تنويع عبر الزمان؟ وهو تحوّل في اتجاه البحث ترجمه الانتقال من مجرّد الملاحظة إلى افتراض النحوي العربي تحوّل الفعل من **أصل** هو ما اعتبره وجه تمام الفعل إلى **فرع** هو الفعل الناقص؟ فهل يمكن اعتبار مثل هذه التصريحات وثيقة تاريخية أي معطى يثبت التحوّل الذي نحاول رصده في هذا البحث ؟

إنّ إشارة الرضيّ إلى "الأصل" يكون فيه هذا الفعل أو ذاك تامّاً متعدّياً وإشارته إلى "*جُعِلَ هذا الفعلُ بمعنى كذا وكذا..*"هي إشارات متكررة متصلة بكل الأفعال الناقصة المذكورة وهو ما يمثّل نقطة التقاء أخرى بين مفهومي النقصان والإنحاء ألا وهي قابليّة عدد من الأفعال الخاصّة للتحوّل من المعجميّة إلى النّحويّة، من ناحية، وحصول هذا التحوّل تدريجيّا عبر الزّمان، من ناحية أخرى.

4. درجات النقصان في الفعل

أحسّ اللّغويّون العرب بأنّ صفة النّقصان أظهر في بعض الأفعال دون بعضها الآخر ولعلّ هذا ما جعلهم يتّفقون جميعا على ذكر (كـــان) على رأس

---

1) ش. ك : 5، 193.

الأفعال النّاقصة يليه ترتيبا في صفة النقصان الفعل "صار": فجُلّ ما اصطلح عليه بالأفعال الناقصة هو إمّا "*يجرى مُجرى كان*" أو هو بمعنى صار الذي هو في ضرب من ضروب استعماله "*مثل كان في بابه*".[1] ونحن لا نقف على هذا التّرتيب الهرميّ – إن شئنا أن نسمّيه كذلك – بحسب ظهور سمة النقصان عند ابن منظور وحده بل هو يمثّل فكرة ثابتة ومتكرّرة في كتب التراث التي عدنا إليها فهذا ابن يعيش يقول عن كان في عرض الأفعال الناقصة "*كان مُقدَّمة لأنها أمّ الأفعال لكثرة دورها وتشعّب مواضعها*".[2] وهذا الأستراباذي ينقل عن ابن الحاجب قائمة الأفعال الناقصة فيذكر كان على رأس القائمة.[3] وهذا ما يتّفق مع ما كنّا قد أشرنا إليه في الصّفحة 74 من بحثنا حول مفهوم "الاختصاص".

تبيّن بهذا الكشف إذن أنّ صفة النّقصان تشترك في نقاط عديدة مع ما يقتضيه إنحاء الفعل، وأنّ مقوّمات النّقصان ما هي في نهاية الأمر سوى مظاهر إنحائيّة. إلاّ أنّ التّصنيف التّقليديّ القائم على ثنائيّة التّمام والنقصان يضعنا أمام إشكاليّات عديدة، فهل يمكن حصر مظاهر الإنحاء في الفعل النّاقص في هذه التّغييرات المعنويّة والتّركيبيّة؟ إنّنا في هذا الموضع نذكّر بما كنّا قد أشرنا إليه في القسم النظريّ[4] من أنّ الإنحاء ليس مجرّد تحوّل في مستوى البنى النّحويّة

---

1) نحيل لتدعيم هذا التّرتيب الهرميّ في ترتيب الأفعال الناقصة إلى الشواهد التالية:
يقول ابن منظور في شرحه لصار: "... وأمّا صار فإنها على ضربين : بلوغ في الحال وبلوغ في المكان، كقولك صار زيد إلى عمرو وصار زيد رجلاً، فإذا كانت في الحال فهي مثل كان في بابه...." ل.ع : 7، 454.
ويقول في شرح أصبح: "..وأصبح فلان عالماً أي صار.." ل.ع : 7، 271.
ويقول في بات : ".. قال بن كيسان : بات يجوز أن يجري مُجرى نام، وأن يجري مُجرى كان.." ل.ع: 1، 547.
ويقول في شرح ليس : ".. ليس من حروف جَحْدٍ وتقع في ثلاثة مواضع : تكون بمنزلة كان فترفع الاسم وتنصب الخبر... وتكون ليس استثناء.... وتكون نسقاً بمنزلة لا..." ل.ع : 12، 374.
2) ش.م : 7، 90.
3) "الأفعال الناقصة : ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي : كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وبات وآض، وعاد وغدا، وراح، وما زال وما فتئ وما انفكّ وما برح، وما دام، وليس وقد جاء : ما جاءت حاجتك، وقعدت كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها فترفع الأول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائماً" ش.ك: 5، 192.
4) انظر صفحة 67 من هذا البحث.

الظاهرة بل إنّ هذه التحوّلات تحدث بعوامل أخرى كالمستخلصات من المشترك الدلاليّ والاستعارة والمجاز. وهي تحوّلات تدريجيّة يمثّل التبييض فيها المرحلة النهائيّة.

ومن ناحية أخرى تبيّن لنا بالعودة إلى شرح المفصّل لابن يعيش ولسان العرب لابن منظور أنّ الحديث عن الأفعال الناقصة لم يسر في اتّجاه احتمال وجود علاقة زمانيّة بين استعمال فعل ما تامّا تارة واستعمال نظير له ناقصا طورا آخر. فلا يشيران إلى إمكانية تطور هذه الأفعال بعضها من البعض الآخر ولا نجد إشارة إلى ترابط ما بين الصّورتين التامّة والنّاقصة للفعل في كتب التّراث إلاّ إذا استثنينا ما أشار إليه الرضيّ من "أصل" وتحوّل عن الأصل. ولكن هل يتمّ هذا التحوّل بشكل فجئيّ؟ أم بشكل مرحليّ؟ وإن كان الأمر كذلك فهل توجد صورة أخرى للفعل المنحى أكثر نحويّة من الفعل النّاقص؟ وهل يمكن تصوّر الفعل النّاقص مثلا في شكل متّصل أو لاصقة صرفيّة؟ إنّ التسجيلات التاريخيّة تكاد تكون مفقودة في العربيّة أو هي فعلا كذلك، وهذا ممّا شغلنا في بداية بحثنا. وقد اقترح هوبر وتروكوت حلّين أحدهما التّعويل على " *مسارات التحوّل النموذجيّة الّتي حدّدت في الدراسات الزّمانيّة للتقاطعات اللّسانيّة*" والثّاني الاتّجاه إلى *"اللّهجات الّتي يمكنها أن تكشف صورا في نقاط مختلفة على امتداد المسار نفسه"*.[1] وهما حلاّن على غاية من الوجاهة ولذلك عوّلنا عليهما في هذا القسم التّطبيقيّ من البحث. ولكنّنا قبل ذلك نحاول أن نحدّد عوامل النقصان في الفعل أو لعلّه يصحّ في هذا المستوى من البحث أن نطلق عليها عوامل إنحاء الفعل النّاقص.

<u>الفصل الثاني:</u> عوامل النّقصان في الفعل

أثبتنا في القسم النظريّ من بحثنا اختلاف مشارب الباحثين في تحديد العوامل المفرزة للإنحاء. فبعضهم يستنكر حدوث هذه التّغييرات اللّغويّة أصلا ويعتقد أنّها ظواهر شاذّة وليدة مرحلة الاكتساب اللّغويّ والبعض الآخر يعزوها

---

1) هوبر و تروكوت(2003[1993]: 109).

إلى عوامل اجتماعيّة في حين ترتفع الأصوات مؤخّرا بتدخّل العوامل الدلاليّة والتّداوليّة في حدوث أيّ تغيير لغويّ مهما كان نوعه.[1] فبم فسّرت التّغييرات الّتي دخلت على الفعل العربيّ؟ وما هو موقف اللّغويّين العرب من التغييرات اللّغويّة عموما؟ وما هو موقفهم من بعض المتغيّرات التداوليّة للفعل النّاقص خصوصا؟ هل يمكن الاكتفاء بما قيل حول الفعل النّاقص أم وجب تقليب هذه الظّاهرة بشكل آخر في عصرنا الحاضر؟ وما هو الشكل الأنسب لهذه المقاربة الجديدة إذا رمنا الاستفادة من نتائج الدّراسات الإنحائيّة في الألسن البشريّة الأخرى؟

1. موقف اللّغويّين العرب من التغييرات اللّغويّة عموما

لقد ساد طويلاً الاعتقاد في جمود الدّرس النحويّ القديم وسيطرة النحاة وهيمنتهم تقنيــناً وتقعيداً ولكنّ النّاظر في كتب التراث يقف في كثير من الأحيان على نسبيّة هذا الرّأي وقابليته للتعديل فليس كل دارسي اللغة قديماً كذلك بل نجد في كثير من المصنّفات ما يدلّ على رغبة في عقلنة الظواهر اللّغوية ومعرفة قوانينها المتحكّمة في إنتاجها. وهذا ما وقفنا عليه في تتبّعنا لمواقف اللّغويّين العرب من التّغييرات اللّغويّة بما في ذلك تلك الّتي تدخل على الفعل، فمواقفهم تتأرجح بين إثبات هذه التغييرات واستنكارها وعدّها من المستقبح إتيانه.

ملأ الشاذّ وما هو غير مألوف من الاستعمالات اللّغوية على ابن جنيّ مثلاً فكره واهتمامه حدّاً جعل الحديث عمّا هو نادر الاستعمال يفوق أحياناً الحديث عمّا هو مألوف وقابل للقياس في "الخصائص". ويكفي أن ننظر إلى بعض مبادئه في التعامل مع الظواهر اللغوية في خصائصه لــنفهم توجّهه وطبيعة اهتماماته الفكريّة وتركيزه على المستعمل من الكلام لا المنقول عن كتب النّحــاة فحسب ولنفهم كيفية تعامله مع هذا الذي وصل إليــه. فهو القائل: " *إن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر*

---

1) انظر صفحة 56 من هذا البحث.

استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله" [1] وهو كذلك القائل: *"واعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدَعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه... وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه... وأمّا ضعف الشيء في القياس، وقلّته في الاستعمال فمرذول مطّرح."* [2] إنّ طريقة ابن جنّي في التعامل مع هذه المتغيرات التداوليّة في اللغة عموماً لم تشذّ في بعض من وجوهها عن طريقة بعض من سبقه في حقيقة الأمر، فقد غدا اعتماد سيبويه على كلام العرب وأمثلة النحاة ممن سبقه أمرا شائعا ومعروفا لا نضيف في ذلك جديداً يذكر: ففعل القول منتشر في "الكتاب"[3] وهو ما يكشف انطلاق النحويّ القديم من الملفوظ سواء في الأقوال اليومية أو المصنوع من الشواهد بالاعتماد على ما يتداوله النّاس في أقوالهم اليوميّة أو كذلك من الشواهد القرآنيّة والشعريّة.[4] ونحن نجد صاحب الكتاب حين يعرض لكان وأخواتها يسوق استعمالات متباينة " *تقول كان عبد الله أخاك، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوّة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأوّل كما ذكرت المفعول الأوّل من ظننت... وقد يكون لكان موضع آخر يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول: قد كان عبد الله، أي قد خُلِقَ عبد الله. وقد كان الأمر أي وقع الأمر. وقد دام فلان أي ثبت، كما تقول رأيت زيداً تريد رؤية العين، وكما تقول أنا وجدته تريد وجدان الضالّة، وكما يكون أصبح وأمسى مرّة بمنزلة كان، ومرّة بمنزلة قولك استيقظوا وناموا".* [5] وقد تركزت جهود سيبويه – منذ الأبواب الأولى من "الكتاب" – على تقصّي القوانين المتحكّمة في القول. لكنه لم يقصر اهتمامه على المطّرد منها فقط بل نظر

---

1) ابن جنيّ: *الخصائص* :1، 123.
2) المصدر نفسه : 1، 124.
3) "وذلك قولك : كان ويكون..." ك: ج1، ص 45.
"تقول كان عبد الله أخاك..."ك: ج1، ص 46.
"كما تقول رأيت زيداً..."ك: ج1، ص 46.
4) نستدل على ذلك بشاهد من الجزء الثالث من "الكتاب" "وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل، شبّهوه بعسى". ج2، ص 160- 161، ونسوقه على سبيل المثال لا الحصر.
5) ك: ج1، 46.

كذلك فيما خالف السّائد المألوف والمتكرّر ليقف عند ما يخالف القاعدة لسبب من الأسباب لهذا نرى من العناوين الأولى في أبواب الجزء الأوّل *"ما يكون في اللفظ من الأعراض (الحذف، والاستغناء، والعوض)"* و*"الاستقامة من الكلام والإحالة"* و*"ما يحتمل الشعر (الضرورة)."* هذه الإشارات تعكس ابتعاد النحويّ الأوّل عن الآليّة في وضع القواعد ومحاولة التأسيس لنظام لغويّ يضبط الظواهر اللغوية ويقنّنها آخذا المتغيرات بعين الاعتبار. فاللغة قبل كل شيء هي نتاج بشريّ وكل ما هو بشري قابل للتغيير والتحويل. يقول سيبويه في *"هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض ": "اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء، الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً... فممّا حذف وأصله في الكلام غير ذلك لم يَكُ ولا أدر، وأشباه ذلك. وأمّا استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون يَدَعُ ولا يقولون وَدَعَ. استغنوا عنها بتَرَكَ. وأشباه ذلك كثير"*[1] فلا يمكن بحال من الأحوال التغافل عن حرص سيبويه الشديد على التقاط كلام العرب وملفوظهم بالتوازي مع حرصه على التقنين. وقد عوّل الرضيّ كذلك على "السّماع" وأثبت وجود متغيّرات تداوليّة للأفعال بصفة خاصّة وضبط قائمتها واهتمّ بتدقيق صورها النطقية والتركيبية المستعملة المتداولة وهو مبدأ هامّ يدلّ على تطوّر جهاز اللغة وما يطرأ على المفردات من تحوّل بحكم الزّمن. وفي لسان العرب، لابن منظور نظفر بإشارات هامّة إلى متغيّر تداوليّ آخر في استعمال الناسخ كان ذلك الذي يستعمل فيه هذا الفعل الناقص مجزوماً فتحذف منه الذون فينقل ابن منظور عن الجوهري قوله:

"لم يَكُ أصله يكون فلمّا دخلت عليها لمْ جزمتها فالتقى ساكنان فحذفت الواو فبقي لم يكن، فلمّا كثر استعماله حذفوا النون تخفيفاً، فإن تحرّكت أثبتوها، قالوا لم يكنِ الرّجلُ"،[2] وهي إشارة هامّة يمكن أن نفهمها على أساس أنّها

---

1) ك : ج 1، 24– 25.

2) ل. ع : 12، 192.

مرحلة تالية لأخرى تعلن تقدماً في مسار الإنحاء فالعبارات المسطرة في الشاهد أعلاه قد يستنتج منها سيرورة إنحائيّة. إلاّ أنّ هذا الضرب من الإشارات المتصلة بالتطور الذي يلحق استعمال فعل من الأفعال الناقصة قليل وغير مطّرد في اللّسان. وليس هذا تقصيرا من صاحب اللّسان بقدر ما هو واقع استعمال الأفعال النّاقصة في اللّغة العربيّة قديما. ويفصّل ابن يعيش القول في كان ومواضعها الأربعة على امتداد صفحات عديدة من الجزء السابع من شرح المفصّل.[1] ولكنّ بحثه يسير في اتجاه واحد أشبه باتجاه خطيّ نسقيّ لا يحاول معه ابن يعيش تصنيف هذه التنوعات في الاستعمال تصنيفاً عموديّاً زمانيّاً فلا يطرح أصلاً مسألة تقدم استعمال ما زمانيّاً على آخر..

إضافة إلى ذلك فإننا نجد كثيراً من الأحكام القيميّـــة حول بعض المتغيرات التداولية في كتب التّراث. فهذا ابن منظور مثلا يقول "*وحذف النون من يكن أقبح من حذف التنوين ونون التّثنية والجمع، لأن نون يكن أصل وهي لام الفعل، والتنوين والنون زائدان، فالحذف منهما أسهل منه في لام الفعل، وحذف النون أيضاً من يكن أقبح من حذف النون من قوله : غير الذي قد يقال ملْـــكَذب، لأنّ أصله يكون قد حذفت منه الواو لالتقاء السّاكنين، فإذا حذفت منه النون أيضاً لالتقاء الساكنين أجحفت به لتوالي الحذفين...*"[2] ولا يخفى أنّ هذه المواقف المتأخّرة زمانيّا عمّا نقلناه عن سيبويه، تقف حاجزاً بين اللّغوي

---

1) انظر الصفحات 97 و98 و100 التي يأتي فيها شرح قول الزمخشري في كان "أمّ هذا الباب وأكثرها تصرّفـــا"، "فلها أربعة مواضع": ش. م: 7 ،97.

2) ل. ع : 12، 191- 192.

وأمثلة هذه الأحكام القيميّة مبثوث كثيراً في التعريف بهذه الوحدات اللغويّة نذكر كذلك على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في "ليس" "... ولك أن تقول : جاءني القومُ ليْسَكَ إلا أنّ المضمر المنفصل ههنا أحسن كما قال الشاعر:

ليتَ هذا اللّيل شهر، لا نرى فيه غريـــبًـــا

ليس إيّـــاي وإيّـــــا، كَ، ولا نخشى رقيباً

ولم يقل ليسني وليسكَ، وهو جائز، إلاّ أنّ المنفصل أجود.." ل. ع : 12، 375.

انظر كذلك في "وشك" قوله "والوشيك: السّريع والقريب، والعامّة تقول يُوشَـــكُ، بفتح الشين وهي لغة رديئة" ل.ع:15، 310.

والظاهرة التي يلاحظها فهو تارة يثبتها وطورا ينكرها ويستقبحها وهذا ممّا يجعل فهم الظّاهرة غير مرتكز على أسس ثابتة وما يضعف إدراك آليات إنتاجها بالشكل السليم.ولكن – رغم هذا التّضارب والتّداخل بين مواقف اللّغويّين العرب القدامى من التّغييرات اللّغويّة– فقد استوقفنا مفهوم "الأصل" في كتب التّراث وحاولنا التّدقيق فيه لفهم المقصود بهذه العبارة الّتي تكرّر ظهورها في "شرح الكافية" وكذلك في "الخصائص".

2. مفهوم "الأصل" في كتب التراث:

يسترعي تركيز سيبويه الشديد على تحليل الملفوظ الجاري استعماله في كلام العرب والتدقيق فيما يخرج عن الأصل في الكلام الانتباه، فهو يورد أبواباً عديدة في الجزء الأوّل من الكتاب في" *الأعراض*" التي تكون في اللفظ [1] وإذا نظرنا إلى تفسيره لهذه المتغيرات نجده يقول مثلاً: *"وإنّما أضمروا ما كان يقع مُظهَراً استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل، كما تقول : لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعني، أنّه لا بأس عليك، [ولا ضَرَّ عليك]، ولكنّه حذف لكثرة هذا في كلامهم. ولا يكون هذا في غير لا عليك."*[2] فسيبويه يفسّر ما يحدث من تحوّل لغويّ – عمّا يفترض أنّه الأصل بمعنى الأسبق استعمالا – بعوامل عديدة كالاتّساع في الكلام والإيجاز والاختصار وكلّها طلبا للاستخفاف بمعنى طلب الخفة، وهذا ما يجدّد الصورة اللغويّة الّتي كانت مستعملة فيما سبق. وعلى هذا الموقف يمكننا الاستناد في إثبات ما يطرأ على الصّور النطقيّة للأفعال المنحاة من تطوّر و"تجديد".

أمّا ابن جنيّ فهو يستعمل لفظ "الأصل" تصريحا. وهو لا يتوقّف عند الأفعال الناقصة بشكل خاصّ ولكنّ اهتمامه بالظواهر الصوتية في النّطق

---

1) مثال ذلك:"استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار".ك:ج1، 194. و"ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار." ك: ج1، 222.

2) ك: ج1، ص 224.

والإعراب وقلب بعض الحروف هو الذي استرعى انتباهنا ورأينا فيه ما يمكّننا من افتراض التحوّلات الصوتيّة الّتي قد تطرأ على الوحدة المليئة معجميّا لتصبح أكثر اختزالا في طور المنحى. ونحيل في هذا الموضع على ما جاء من تحليل بـــ*"باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديراً وحكماً، لا زماناً ووقتاً"*. ففي هذا الباب نظفر بتعليق هامّ على لفظ "الأصل" فهو يميّز بين أضرب من الأصول فيقول "*فقد ثبت بذلك أنّ هذه الأصول المُومَأ إليها على أضرب : منها ما لا يمكن النطق به.. ومنها ما يمكن النطق به، غير أنّ فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطراحه، إلاّ أن يشذّ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلاً على أوّليّة حاله.. ومنها ما يمكن النطق به إلا أنّه لم يستعمل، لا لثقله لكن لغير ذلك، من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدّت إلى رفضه.*"[1] و"الأصل" عند ابن جنّي ليس بمعنى ما استعمل في فترة ما ثمّ عدل عنه، يقول "*وإنّما معنى قولنا: إنّه كان أصله كذا: إنّه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلّل – يقصد بذلك بعض الأفعال المعتلّة – لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأمّا أن يكون استعمل وقتاً من الزّمان كذلك ثمّ انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر*".[2] ونحن نجد في هذا التعريف ما قد يخدم فرضيتنا.[3] إضافة إلى ذلك نجد عند ابن جنيّ مواقف أخرى هامّة في تفسير المتغيرات التداولية لبعض المفردات فهو يرجع الكثير من الاختلافات النطقيّة استعمالا إلى اختلاف اللهجات دون حكم قيميّ بفساد نطق وصلاحية آخر، يقول: "*فإذا ورد شيء من ذلك – كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإذا كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتُهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في*

---

1) ابن جنيّ: *الخصائص* : 1، 229– 230.

2) ابن جنيّ: *الخصائص* : 1، 225– 226.

3) قد يدل ذلك على أنّ مسار الإنحاء لا يتطلّب دليلاً مادياً على ثبوت استعمال لفظة ما بشكل ما في وقت من الأوقات ويصبح تحديد محطات المسار عملية ذهنية افتراضيّة نستند فيها على التّخمين من ناحية والاستئناس بما ثبت من مراحل الإنحاء في مسارات لغات أخرى.

ذلك المعنى على ذينك اللّفظين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان شعرها، وسعة تصرف أقوالها. وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثمّ إنّه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهدهُ، وكثر استعماله لها، فلحقت – لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى." [1] ويمضي في هذا التحليل المعمّق أكثر ممّا نقلنا وإنما سقنا هذا الشاهد على طوله لنشير إلى تفطن الرجل إلى تداخل العوامل الاجتماعية والثقافية في تحديد صورة من الصور النطقية وهذا كلّه ممّا يدعّم القول بانتباه النحويّ العربيّ منذ القديم إلى الآليات المساعدة في تنظيم لغته وإحساسه بعاملي الزمان والتطور التاريخي الذي تتعرض له اللغات عموماً[2] فيتم التّلاقــح بينها عن طريق الاقتراض أو النّسج على المنوال بمحاكاة منوال لغويّ في لسان آخر أو لهجة أخرى وتلك من أهمّ مولدات الإنحاء كما أشرنا إلى ذلك في القسم النظري.

أمّا الرضيّ. فيقول في معرض حديثه عن صار واستعمالاتها يقول *"ويجوز استعمال "صار" ومرادفاتها تامّة على الأصل"* (3) فالتام من الأفعال هو "الأصل" في نظره ويبدو أنّ مفهوم الأصل يرتكز على معنى التقدم زمانيّاً على صور أخرى من الاستعمال والأصل ها هنا في صار هو انتقل. ثمّ إنّ الرضيّ ألحق بها حار ويقول *"وليس إلحاق مثل هذه الأفعال، بصار، قياساً، بل سماعاً، ألا ترى أنّ نحو؛ انتقل، لا يُلحق به، مع أنّه بمعنى "تحوّل"*."(4) وفي تعويله على السّماع ما يدلّ على اهتمامه بالصّور النطقية التركيبية المستعملة المتداولة وهو مبدأ هامّ كما أسلفنا الإشارة إليه يدلّ على ما يطرأ على المفردات من تحوّل

---

1) ابن جنيّ: *الخصائص* : 1، 316.

2) انظر إلى هذا الشاهد من "باب في تراكب اللغات" من *الخصائص*:"ثمّ تلاقى صاحبا اللّغتين، فاستضاف هذا بعض لغة هذا، وهذا بعض لغة هذا، فتركبّت لغة ثالثة" ج 1، 323.

انظر كذلك :"أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقوّيها على أختها، وتعتــقــد أنّ أقوى النياسين أقبل لها، وأشدّ أنسانها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا": ج 2، 7.

3) ش. ك : 5، 194.

4) ش. ك : 5، 195.

بحكم الزّمن إلاّ أنّ هذه المقاربة لم يتمّ لصاحبها التخلص من الأحكام القيميّة تخلّصاً مطلقاً هو كذلك.[1] ولسائل أن يسأل في هذا الموضع ما قيمة إعادة النظر في الأفعال النّاقصة إذا كان ما قيل حولها يتّفق في وجوه عديدة مع مبادئ الإنحاء؟ وما قيمة هذا الجهاز التّفسيريّ المستحدث إذن؟ وهذا ما نبيّنه في القسم الموالي من العمل.

3. دواعي إعادة النّظر في عوامل النقصان في الفعل العربيّ

يحدونا في إعادة النّظر في الأفعال النّاقصة أمران :

أوّلهما يتمثّل في ما وقفنا عليه من إشارات عديدة إلى تغيّر الظواهر اللّغويّة وما شاع عن الدرس اللّغويّ من تحجّر وجمود ينبغي أن لا يحجب عنّا انتباه اللّغويّين العرب إلى المسموع وتركيزهم على المستعمل والمتداول في تقصّي القواعد اللّغويّة. فالنماذج الشاذة لم تُقص عن اهتمامهم وقد ترجم سيبويه ذلك في عنايته بقضايا الاستغناء والعوض والاستخفاف. ثمّ إنّ اهتمامهم باللّهجات العربية على اختلافها واضحة فابن جنّي يثبت هذه الصورة النطقيّة في لغة تميم ويذكر الأخرى في لغة ربيعة وقضاعة... أو غيرها من القبائل العربية. وقد أشار إلى ما يمكن أن يتمّ من تلاقح لغويّ بين لغتين فينتج عنه لغة ثالثة. وفي هذه المواقف ما يدلّ على وعي بتطوّر اللغات ومبدأ التأثير الزماني والحضاري الثقافي في جهاز اللغة مهما كانت درجة اكتمالها تقنيناً وتقعيداً وهذه الميزة الأخيرة لفتت انتباهنا بالخصوص عند الرضي في تعامله مع الموروث المكتسب واجتهاده في الإضافة والإشارة إلى ما هو أصل وما هو مستحدث استعماله. فإن كانت تلك منطلقات السّلف فإنّ الدّعوة اليوم لمعاودة النّظر في ما أحدثه الزمن في أفعالنا النّاقصة تصبح أكثر إلحاحا. وقد أعرب النحويّ العربي قديماً عن خصوصيّة ما أطلق عليه بـــ"الأفعال الناقصة" فوجدنا في محاولة إحاطته بهذه المقولة ما يدلّ على تميّزها تميّزا عبّر عنه ابن يعيش بإطلاق

---

1) انظر على سبيل المثال ش. ك : 2، 198 و199 "لا يجوز" "ينبغي" و"غير مستحسن" و"كذا ينبغي أن يمنعوا نحو: يصبح زيد يقول وكذا البواقي" ممّا يدلّ على أن هاجس وضع القواعد النهائية الفاصلة يمنعه أحياناً من قبول بعض الأقوال وإن صدرت عن مستعمل أو آخر.

تسمية "الأفعال اللّفظية" على الأفعال الناقصة لأنها "أفعال مشبّهة بالأفعال الحقيقية" عنده. ووقفنا كذلك على ما يدلّ من ناحية أخرى على وشائج قربى بين هذه الأفعال فهذا "الفعل مثل هذا في بابه"، وهذا "الفعل يجري مُجرى آخر" و"ذاك بمنزلة كان"... إلخ. إضافة إلى ذلك وقفنا على علامات دالّة على "هرميّة" في صفة النقصان فـــيكثر الحديث عن "كان" مثلاً باعتبارها "أمّ الباب" وباقي الأفعال الناقصة هي "ما ينزل منزلتها" وقد رأينا أنّ ذلك قد يكون راجعاً لكونها من أظهر هذه الأفعال تحوّلاً من التمام إلى النقصان وأكثرها تعرضاً في الفصحى إلى الحذف واختزال بعض حروفها.

إلاّ أنّ مقاربات النّحاة القدامى كادت تكون خالية من مبحث تطوّر استعمال هذه الأفعال وربّما كان ذلك خارجاً عن اهتمامهم فلم يجعلوه من نقاط عنايتهم المركزيّة فكانوا يسعون في الأغلب الأعمّ إلى إحصاء أكبر قدر من الاستعمالات ثمّ إلى وضع قواعد مقنّنة قدر الإمكان لها فاكتفوا بالوصف. لذلك فإننا حين نعود إلى النظريّة اللغويّة التراثية العربيّة فإنّنا لا نهدف إلى عرضها فقط بل إننا نلتمس لأنفسنا بهذا العرض مشروعية البحث من جديد في هذه المتغيرات بأسلوب مختلف محاولين الاستفادة من قراءاتنا المعاصرة واطلاعنا على المناهج الغربيّة والحديثة في مجال الدّراسات اللّسانية. وهذا هو الدّافع الثاني لنا في معاودة النظر إلى الأفعال النّاقصة في ضوء نتائج فرضيّة الانحاء:

إنّ الوقوف على المتغيّرات التداوليّة الّتي أثبتها اللّغويّ العربيّ لا يعني غلق أبواب الإضافة في هذا المجال، ولا يعني كذلك اتّصاف البحوث اللّغويّة التراثيّة بالكمال فلا يخفى أنّ وصفهم قام في كثير من الأحيان على أساس استقباح هذا الوجه من وجوه النطق أو استبعاد آخر على أساس الشذوذ. ولا يخفى كذلك أنّ أسئلة كثيرة ظلّت عالقة بأذهاننا ونحن نتأمّل مظاهر النّقصان وعوامله في الفعل العربيّ: فسيبويه لم يبحث عن تفسير للعوامل المنتجة لهذا الاستعمال دون غيره، ولا هو نظر إلى هذا الكمّ من المتغيرات نظرة تاريخية فحاول ترتيبها زمانيّاً. واقتصرت جهود الكثير من اللّغويّين العرب القدامى في

ما يتصل "بالأفعال الناقصة على بعض الأحكام الإعرابية والعلاقات الوظيفية التي تشدّ " كان" مثلاً إلى باقي عناصر التركيب الذي تأتي ضمنه[1] ولا نجد إشارة إلى احتمال وقوع تغيير في استعمال الأفعال النّاقصة تحديدا من هذا الاتجاه إلى ذلك أو العكس. وهذه الملاحظات لا تعني استنقاصاً لجهود اللّغويّين العرب القدامى، ولكنّنا نسوقها لأنّها قد تمثّل مواضع استدراك على ما قيل يمكّننا مثلا من إعادة النّظر في مداخلنا المعجميّة وإعادة تنظيمها وقد يمكّننا كذلك من إيجاد خيط رابط بين مظاهر التطوّر الّتي لحقت لغتنا العربيّة وغيرها من اللغات الإنسانيّة. فبحثنا ليس بحثا لغاية التقنين فقط بقدر ما هو بحث لفهم الآليات المتحكمة في إنتاج اللغة وفهم سرّ هذه الوسيلة البشرية في تحقيق التواصل بين البشر. من ثمة فإن إسقاط الباحث اللغوي العربيّ اليوم للّهجات المحليّة من اعتباره ليس من العلمية في شيء وقصر النّظر على الفصحى وحدها ليس سوى حدّ للمعرفة العلمية بالألسن البشرية. لأنّ ذهن الباحث الحديث صار يتجاوز الرّغبة في معرفة القوانين المتحكّمة في هذا الاستعمال أو ذلك، وفي هذا اللّسان أو غيره، إلى الرّغبة في معرفة سبب تولّد هذه الاستعمالات جميعها بمختلف أنواعها. إنّ البحث اللّساني العرفانيّ صار اليوم يروم معرفة آليات اشتغال الذهن البشري عند إنتاج اللغة وقبل عمليّة التلفظ قصد الوقوف على المبادئ الكليّة الّتي يمكن أن نعتبرها مسؤولة في كلّ اللّغات عن إحداث هذا التّغيير أو ذاك. ولهذه النّتيجة من الأهميّة بطبيعة الحال ما سنوضّحه في خاتمة هذا المبحث. ولهذا فإنّ عودتنا إلى هذه المؤلفات القديمة هي عودة تثبّت أوّلاً وتوقّف عند بعض الإشارات التّلقائية فيها التي قد نظفر من خلالها على ما يمكن أن يساعدنا في بناء أسس نظرية خاصّة بالإنحاء في اللّسان العربي. فدواعي إعادة النظر في الأفعال النّاقصة لذلك عديدة والدّوافع إلى الاجتهاد ومواصلة ما قدّمه السّلف من جهود قويّة. فحفظ العربي للغته وصونها من الضّياع لا يعني تجميدها في قوانين الماضي ومتى كان ذلك متاحاً؟ فالاستعمال وما يطفو عليه من تغييرات يفرض عدم تجاهل المستوى

---

1) انظر مثلا ك: 1 ،46.

"التداوليّ". ثمّ إنّ ما يسود تسمية الأفعال النّاقصة من لبس في أذهان دارسي اللّغة العربيّة اليوم قد يكون هو كذلك دافعا آخر لمراجعة هذا المفهوم بأسلوب جديد وفي إطار نظريّ مختلف.

إنّ الاصطلاح على تسمية الأفعال الناقصة نفسه غير مدقّق في الدّراسات العربيّة الحديثة. وكثيرا ما كان حوله أخذ وردّ وتداخل في استعماله: فقد جاء في الصفحة الثانية من دراسة لنيل شهادة الكفاءة في البحث أنجزها "محمّد الدلال" بعنوان "النّواسخ حسب النّحاة العرب اعتمادا على شرح المفصّل"[1] : " *إنّ أساس الاختيار أنّ دراسة النّواسخ تمثّل مادّة غزيرة تدور حول مجموعة من المحاور المتشابهة، وقد أجمع النّحاة أنّ هذه المحاور المتشابهة تنقسم إلى أربعة أقسام : الأفعال النّاقصة (كان و أخواتها)، الحروف المشبّهة بالفعل وهي إنّ وأخواتها وأفعال المقاربة والشّروع وظنّ وأخواتها. وإنّه لمن الضروريّ أن نتّفق على هذه الأصناف الأربعة باعتبارها نواسخ قبل أن نسترسل في تبيان خطوط منهج النحاة في دراستهم لها. فنجزم أنّ الأصناف الثلاثة الأولى نواسخ ولا شكّ، أمّا الصّنف الأخير ففيه نظر. ولكن كيف اعتبره النّحاة من صنف النّواسخ؟*" ونفهم من هذا الشّاهد أنّ صاحب البحث يعتبر: تسمية النّواسخ أشمل من تسمية الأفعال النّاقصة، وأنّ الأفعال النّاقصة منحصرة حسب رأيه في مجموعة كان وأخواتها.

هذا الاتّجاه في تحديد الأفعال النّاقصة يتعارض مع ما جاء في دراسة أخرى حديثة بعنوان "دور النّواسخ الفعليّة في الإعراب عن الزّمان"[2] فقد جاء على لسان صاحبة المقال في مقدّمة البحث ما يلي: "*من هذا النّظام النحويّ اخترنا تركيز النّظر على النّواسخ الفعليّة، وهي ما عرف في النظريّة التراثيّة*

---

1) " *النّواسخ حسب النّحاة العرب اعتمادا على شرح المفصّل*"عمل مرقون أنجزه محمّد الدلال بإشراف الدكتور عبد القادر المهيري سنة 1982-1983 بالجامعة التونسية كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ــ تونس--

2) مقال " *دور النّواسخ الفعليّة في الإعراب عن الزّمان*" بقلم أميرة غنيم صدر بحوليّات الجامعة التونسيّة . عدد 48 ــ سنة 2004 ــ صص194 – 241.

النحويّة بالأفعال النّاقصة و ضمّ "كان و أخواتها" وأفعال المقاربة وأفعال الشّروع". ويتّضح من هذا الّذي سيق أنّ صاحبة المقال تذهب إلى اعتبار تسمية النّواسخ الفعليّة مساوية لتسمية الأفعال النّاقصة، فقائمة النّواسخ الفعليّة هي نفسها قائمة الأفعال النّاقصة. ويتّضح كذلك أنّ الباحثة تعدّ أفعال المقاربة وأفعال الشّروع تبعا لذلك ضمن قائمة الأفعال النّاقصة.

إنّ هذا التّباين في تحديد المقصود بالأفعال النّاقصة هو الّذي يدفعنا إلى التّساؤل عن السّبب الّذي يكمن وراءه هذا الاختلاف في تحديد قائمة هذه الأفعال. ويمكن أن نفسّر هذا التّباين بين الباحثين بكونه نابعا من اختلاف زوايا النّظر إلى التّراث ومقتضيات بحثيهما. فـــ"محمد الدلال" معنيّ بنقل أقوال النّحاة العرب عن النّواسخ يقول: " *نحن نعلم أنّ هذه النّواسخ مفردات من اللّغة فهي تجد مكانها في المعجم ولكنّ النّحاة لا يدرسونها من حيث دلالتها المعجميّة وإنّما يدرسونها باعتبارها مجموعة من القرائن النّحويّة الّتي تشترك في أداء معنى نحويّ معيّن. ويمكن أن نلخّص هذا المعنى في أنّ كان وأخواتها تعمل على تغيير الحكم الإعرابيّ للخبر إذ أنّها تنصبه.*"[1] وهو بهذا القول يكشف عن قراءة خاصّة للتّراث يرى هذا الباحث بمقتضاها أنّ أسس تصنيف الأفعال في المنظومة النحويّة العربيّة قائمة على المعنى النحويّ الّذي يلخّصه في العمل الإعرابيّ لهذه النّواسخ. أمّا الباحثة "أميرة غنيم" فقد كانت عنايتها بهذه النّواسخ نابعة من دور هذه الأفعال في التّعبير عن الزّمان ولذلك لم تتوقّف طويلا أمام قائمة ما سمّته بالأفعال النّاقصة أو النّواسخ الفعليّة متسائلة عن مكوّناتها أو سرّ تسميتها كذلك بل اكتفت بالإشارة إلى ما قصدته بتلك التّسمية. فقد كان همّها تقصّي الدّلالات الزّمانيّة في نظام اللّغة العربيّة وكيفيّة الإعراب عن الزّمان فيها. وهذا ما نفهمه ممّا أوردته من توضيح لمسار بحثها تقول: " *ولن ينظر (تقصد البحث) في المعاني المؤسّسة الّتي توفّرها النّواسخ إلّا لإجلاء ثراء الدّلالات الزّمانيّة المحتملة الّتي يسمح بها النّظام ويبنيها المتكلّم.*"[2] فتصنيفها

---

1) المصدر نفسه المذكور أعلاه " *النّواسخ حسب النّحاة العرب اعتمادا على شرح المفصّل*" صص6 – 7.
2) المقال نفسه المذكور أعلاه :"*دور النواسخ الفعليّة في الإعراب عن الزّمان*" بقلم أميرة غنيم – الحوليّات عدد 48 ــ سنة 2004 – ص194.

في حقيقة الأمر ليس سوى ضبط منهجيّ لمجال دراستها، هو من قبيل العقد تربطه الباحثة مع القارئ ليكون بينهما اتّفاق ضمنيّ حول نوعيّة الأفعال الّتي يقوم عليها الدّرس. أمّا قراءة "محمد الدلال" للتراث ففيها اختزال وتلخيص فما اعتمده النّحاة القدامى في تصنيفهم للفعل النّاقص من أسس أكثر وأشمل ممّا ذكر هذا الباحث ودليلنا على ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، ما جاء في ضبط هذه الأفعال في شرح الكافية مثلا يقول الأستراباذي: *"إنّما سمّيت ناقصة، لأنّها لا تتمّ بالمرفوع كلاما"* [1] *وواضح من هذا أنّ المستند في التّصنيف بعيد عمّا ذكره الباحث من عمل* "على تغيير الحكم الإعرابيّ للخبر إذ أنّها تنصبه." وقد أورد الأستراباذي كذلك أقوالا أخرى في هذا التّصنيف ".. *ما قال بعضهم من أنّها سمّيت ناقصة لأنّها تدلّ على الزّمان دون المصدر*".[2] أمّا تصنيف "أميرة غنيم"فرغم ما يكشف عنه تحديدها لمجال بحثها من اختلاف مع ما جاء في بحث "محمد الدلال"، إلاّ أنّ دراستها تلفت الانتباه إلى ما يمكن أن تعبّر عنه هذه الوحدات من دلالات بعد أن يتحقّق ما نعتبره إنحاء وتحوّلا من المعنى المعجميّ الأوّل.

والسّؤال الّذي نطرحه الآن هو كيف نضبط قائمة الأفعال النّاقصة؟ بم نحتفظ في تحديد مفهوم النقصان؟ فهذه الضبابيّة الّتي تكتنف تصنيف الأفعال النّاقصة في ما أشرنا إليه من دراسات وبحوث قديمة وحديثة يدعونا إلى إعادة النّظر في مفهوم النّقصان باحثين عن سرّ هذا الاضطراب في التّعريف والتّحديد. أيكون مصدر الخلل هو ضعف الجهاز النّظريّ المستعمل في تصنيفها أو غياب جهاز نظريّ واضح في تصنيف الأفعال الناقصة أصلا؟ أم يكون الخلل نابعا من طبيعة هذه الأفعال واستعمالاتها الشّائكة الملتبسة؟

في الحالتين كلتيهما يبدو من الضّروريّ أن ننظر إلى هذه الأفعال بمنظور آخر وأن يكون منطلقنا من هذا الشّائك الملتبس من الأمثلة الّتي عجزت المناويل القديمة عن ضبطه فقيل في بعض استعمالات الفعل الناقص "هذا جائز

---

1) ش. ك: 5، 192.

2) ش. ك: 5، 192.

"وحكم على البعض الآخر بهذا "غير جائز" أو بـــ "يجوز على قبح" أو هي فسّرته تفسيرا شكليّا لا يخلو من تناقض وغموض.

وقد رأينا في تناول "أحمد المتوكّل" تصنيف الأفعال النّاقصة من منظور اللّسانيّات الوظيفيّة نهجا جديدا في البحث اللّسانيّ تميّز بالوجاهة، فهـــو يقـــول: " *يمكن أن نميّز داخل مجموعة الأفعال، في جلّ اللّغات الطبيعيّة، بين الأفعال الّتي تستوفي شروط المحموليّة والأفعال الّتي لا تتوافر فيها جميع هذه الشروط. نعدّ الأفعال الأولى أفعالا محمولات والأفعال الثّانية أفعالا" ناقصة " (على أساس أنّها غير مستوفية لجميع شروط المحموليّة)*".[1] ومواضع الاستفادة من عمل المتوكّل في ما يتّصل بالأفعال النّاقصة كثيرة ذلك أنّه يؤسّسه على المفاهيم اللّسانيّة الوظيفيّة الّتي استفادت منها نظريّة الإنحاء كما أثبتنا ذلك في القسم النظريّ من بحثنا.

وقد استرعى انتباهنا في المرجع المذكور أعلاه المقصد العامّ الّذي ينجز فيه المتوكّل هذه الدّراسة فهو يروم الاستفادة من طرح النّحو الوظيفيّ في معالجة بعض قضايا اللّغة العربيّة في إطار تطويع هذه النّتائج للاستفادة النظريّة والتّطبيقيّة وهو ما يتّضح من قوله في " **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة** البـــنية التحتيّة التّمثيل الدلالي أو التداولي": "*أصبح الآن من طموحات أيّ نظريّة لسانيّة أن تبلغ من الضّبط والصورنة درجة تؤهلها لأن تبرمج داخل الحاسوب. ويُقصد من البرمجة الحاسوبيّة تحصيل فائدتين أساسيتين اثنتين: فائدة نظريّة وفائدة تطبيقيّة. تكمن الفائدة النظريّة في أنّ النظريّة المعنيّة بالأمر تصبح مجبرة على صياغة مبادئها وقواعدها وتمثيلاتها صياغة تجمع بين الدقّة والوضوح بحيث لا يترك أيّ شيء للتّخمين أو التّقدير كما أنّ الحوسبة تمكّن من رَوْز صحّة تلك القواعد والتّمثيلات لا بالنّظر إلى مجال معيّن فحسب بل كذلك بالنّظر لبنية النّموذج ككلّ. أمّا الفائدة التّطبيقيّة فإنّها تكمن في إعداد النظريّة لأن تجد تطبيقات لها في مجالات متعدّدة كمجال التّرجمة (الآنية أو*

---

1) *قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة :بنية المكوّنات أو التمثيل الصرفي ــ التركيبي* .ص25.

البشريّة ــ الآلية) مثلا.[1] وهذا المقصد هامّ لا شكّ في ذلك رغم ما ترتفع به بعض الأصوات من معارضة لهذا النّهج في البحث باعتبار ما يمكن أن ينجرّ عن هذه الحوسبة من تعسّف في التّمثيل اللّغويّ على اللّغة نفسها. وهذا المأخذ وجّه لدارسي الإنحاء في ثمانينات القرن العشرين حين عاب عليهم النّاقدون استعمال لفظ "آليّةprocess" في تعريف الإنحاء ورأوا في ذلك تأسيسا لمنوال يتعسّف على اللّغة .

وقد عرّب أحمد التوكّل لفظ « Grammaticalization » بظاهرة «التحجّر» في " **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة** بنية المكوّنات أو التّمثيل الصرفي- التركيبي"[2] كما سبقت الإشارة إلى ذلك في مقدّمة بحثنا.[3] فأشار إلى التحوّل الذي يطرأ على بعض الأفعال الدالّة على التنقّل يقول في (ق.ل.ع.ف.ل.و ،1: 77) " *تنزع الأفعال الدالّة على التنقّل، في كثير من اللّغات، إلى أن تصبح، عبر مسلسل تحجّر، مجرّد أفعال مساعدة تقوم بمهمّة التأشير إلى الجهة والزّمن*" وهو ما يجعله يستخلص" *أنّ الرّصد الملائم لمسلسل التحجّر الّذي يلحق هذه الفئة من الأفعال يستلزم أن يمثل لقيود الانتقاء في مداخلها كسمات معجميّة*" باعتبارها محمولات لها خصائصها المعجميّة والبنيويّة المميّزة لها. وهي ملاحظة على قدر عظيم من الوجاهة إلاّ أنّ الآتي من بحثنا جعلنا نتبيّن أنّ الأفعال المنحاة في العربيّة قد لا تكون من الأفعال الدالّة على معنى الانتقال وحدها. وهذا ما يبيّن لنا أنّ عمل المتوكّل لم يكن بهدف ضبط خصائص الفعل المنحى في العربيّة أو تركيز أسس ظاهرة الإنحاء بقدر ما كانت غايته فتح آفاق بحوث أخرى في ضوء نتائج اللّسانيّات الوظيفيّة فقد تحدّث في عنصر أخير يحمل عنوان: "إشكالات وآفاق"، في نهاية الفصل الأوّل، عن "العبارات المتحجّرة " "مثال ذلك العبارة «رأى النور» الّتي تعني

---

1) نصطلح للإشارة إلى هذا الكتاب من الآن فصاعدا (ق.ل.ع.ف.ل.و،1). والشاهد مأخوذ من الصفحة 56.

2) نصطلح للإشارة إلى هذا الكتاب من الآن فصاعدا (ق.ل.ع.ف.ل.و،2).

3) انظر مأخذنا على هذا التعريب في مقدّمة هذا البحث في صفحتي 8 و9.

«وُلِـــدَ » ولا تعني « رأى رؤية بصريّة نورا معيّنا ».([1]) ويتّضح من هذا الاستعمال أنّ معنى التحجّر المقصود في الموضع الثّاني غيره في الموضع الأوّل فلا مجال لحديث عن تحوّل من المعجميّة إلى النحويّة في مثال «رأى النور» وهذا ما يجعلنا نستنتج أنّ المقصود بلفظ " التحجّر" عند المتوكّل هو أيّ تحوّل لغويّ مهما كان نوعه: سواء التحوّل من المعجميّة إلى النحويّة أو التحول من المعنى الحرفيّ الحاصل من مجموع مدلولات المكوّنات للعبارة إلى المعنى الحاصل من المدلول الإجماليّ للعبارات المتحجّرة، ومهما كانت درجته: سواء التحوّل في مستوى المحمولات المفردة أو التحوّل في مستوى العبارات المركّبة. وهو استنتاج ندعمه بالإحالة على الفصل الثّاني "الالتباس ".([2])

ومن الواضح أنّ حديث المتوكّل عن الإنحاء إذن لم يكن مقصودا لذاته وإنّما جاء في نطاق مشروع أشمل هو عرض جملة من التّطبيقات الوظائفيّة على العربيّة ولذلك لم يكن تقديمه الإنحاء مغنيا عن غيره من الأجهزة النظريّة الّتي رسّخت فرضيّة الإنحاء بمرتكزات نظريّة ظهرت بعد صدور كتابه.

هكذا نخلص في نهاية هذا الفصل إلى النّتائج التّالية:

أوّلا: أنّ ما اصطلحنا على تسميته بالفعل النّاقص ما هو في نهاية الأمر سوى فعل منحى ونستند في ذلك إلى ما بين تعريفي الفعل النّاقص والفعل المنحى من تماثل إلاّ أنّنا نعتبر تصنيف الفعل المنحى أشمل من تسمية الفعل النّاقص نظرا إلى اعتبارات عديدة نفصّل القول فيها فيما سيأتي من البحث أهمّها أنّ النّقصان لا يعني تحوّل الفعل إلى أقصى درجات الإنحاء أي الوصول إلى حدّ اللاّصقة الصرفيّة. فكلّ فعل ناقص هو فعل منحى في نظرنا ولكن ليس كلّ فعل منحى، ضرورة، فعلا ناقصا.

---

1) ق.ل.ع.ف.ل.و ، ــ 1: ص100.

2) " من أمثلة الالتباس المقصود العبارات المتحجّرة الّتي تورد في سياقات أو مقامات تحتمل فيها كلاّ من معناها الحرفيّ ومعناها الإجمالي كما هوشأن العبارة « كثير الرّماد ».» (ق.ل.ع.ف.ل.و،1) صفحة151.

ثانيا: أنّه قياسا على الأفعال النّاقصة يمكن أن نرى في كلّ ما صنّف تصنيفا خاصّا من الأفعال، باعتبار ما يحدثه من تغييرات نحويّة في التّراكيب الّتي يأتي ضمنها، كأفعال المقاربة والشّروع وأفعال الظنّ والاعتقاد، أفعالا منحاة. ويمكننا في هذا البحث أن ندخل تبعا لذلك ضمن اهتمامنا هذه الأصناف جميعها باعتبار أنّ عنوان بحثنا الرئيسيّ هو ظاهرة الإنحاء في اللّغة العربيّة، وباعتبار أنّنا وصلنا إلى نتيجة هي كون الأفعال النّاقصة ما هي إلاّ أفعال منحاة.

ثالثا: أنّه باعتبار أنّ غايتنا الأساسيّة من هذا البحث هي الوقوف على أسس الإنحاء في العربيّة، وباعتبار أنّ من درجات الإنحاء ما لم يتحقّق في لغتنا الفصحى وهو ما بيّناه في مواضع سابقة عديدة في بحثنا فإنّنا سمحنا لأنفسنا إدخال أفعال عربيّة الأصل ممّا بلغ درجة قصوى في الإنحاء في اللّغات الدّارجة العربيّة سعيا إلى تحقيق الفائدة العلميّة.

الباب الثاني

الإنحاء في الأفعال النّاقصة

الفصل الأوّل:آليّات الإنحاء في الفعل النّاقص

نقلنا في القسم النظري تعريف لانكاكير Langacker لإعادة التحليل بكونه "*التّغيير في بنية عبارة أو صنف من العبارات الّتي لا تتطلّب أيّ تحوّل فوريّ أو جوهريّ في مظهر البنية الخارجيّ*".[1] وذكرنا ما يقتضيه نتيجة لذلك من تغيير في التركيبيّة constituency، وفي البنية الهرميّة hierarchical structure، وفي الانتماء المقوليّ category labels، وفي العلاقات النحويّة grammatical relations، وفي تماسك مكوّنات البنية cohesion. وقد نقلنا كذلك أنّ هوبر وتروكوت ذكرا أنّ هذه التّغييرات غالبا ما تحدث مجتمعة في حدث إنحائيّ واحد. وبيّنا كذلك مدى ارتباط إعادة التّحليل بالقياس، فالقياس يجعل تغييرات إعادة التّحليل ملحوظة إذ يؤثر بحكم ما يقتضيه من تعميم في انتشار القاعدة في النظام اللسانيّ أو داخل المجموعة البشريّة الواحدة. وهو ما نحاول إعادة النّظر فيه في هذا القسم من البحث بالتّركيز على الأفعال النّقصة، ساعين إلى البحث عن وجوه التّوافق بين هذه النظريّة والاستعمال العربيّ للفعل النّاقص. ولاحظنا على سبيل الذّكر لا الحصر أنّ الفعل "أصبح" مثلا يستعمل بأشكال كثيرة مختلفة فنجد:

---

1) انظر صفحة 49 من هذا البحث. أمّا تعريف لانكاكير إعادة التّحليل فمذكور في هوبر وتروكوت (51:[1993] 2003)

Langacker. Ronald W.1977. *Syntactic reanalysis*. In Li,ed,p58.

9. أ- أصبح الرّجل .

ب- فأصبح في المدينة خائفا.[1]

ج- أصبحْ يا رجل.[2]

د- أصبح المصباحَ.[3]

ه- أصبح زيد عالما.[4]

"أصبح" في معناه المعجميّ الأوّل كما نجده في 9.أ- يفيد " دخل في الصّباح || استيقظ في جوف اللّيل" وهو المعنى الّذي يحتمله المثال 9.ب- كذلك، أمّا في 9.ج- فمعنى القول كما يتّضح من المعجم مصدر المثال نفسه هو " انتبه من غفلتك " وهذه الدّلالة تفيد تحوّلا من مرحلة أولى إلى مرحلة ثانية تبقى فيها الوحدة في مستوى المعجميّة وإن صار معناها أكثر **تعميما** إذ تخلّص اللّفظ من الدّلالة الزمنية المحدّدة بفترة الصّباح وأبقي على معنى الدّخول ولكن لا الدّخول في فضاء فيزيائيّ محسوس وإنّما صار متّصلا بفضاء آخر مجرّد هو فضاء الفطنة والوعي أو بالأصحّ طور الفطنة والوعي. أمّا "أصبح" في 9.د- فلها خصائص نحويّة مختلفة عنها في الأمثلة السّابقة إذ تتحوّل من اللّــزوم إلى التّعدية إضافة إلى التغيّر الحاصل من معنى الدّخول في فترة الصّباح إلى معنى الدّخول في وضع آخر، إلاّ أنّ هذا التحوّل لا يلحق الفاعل ذاته وإنّما يتعدّى إلى "المصباح" وهو المفعول فمعنى "أصبح" في هذا الموضع هو أسرج. واستعمال الفعل بهذا المعنى دليل على تحوّل آخر يلحق المعنى المعجميّ من الاختصاص بالدّخول في فترة زمانيّة فيزيائيّة محدّدة هي الصّباح إلى الدّخول في فضاء ما مجرّد ثمّ إلى تعدية فعل الدّخول في فضاء آخر إلى طرف آخر وهو ما يجعل معناه أكثر تعميما ممّا كان عليه. وقد لا نجد دليلا على ترتيب زمانيّ في استعمال معنى من هذه المعاني قبل الآخر ولكن لنا في هذا **التدرّج في تعميم**

---

1) سورة القصص الآية 18.
2) "**المنجد** في اللّغة والأعلام" مادّة (ص ب ح).
3) المصدر نفسه.
4) المصدر نفسه.

المعنى وابتعاده عمّا يفيده الجذر من دلالة أولى ما يسمح بافتراض تدرّج في التحوّل من معنى الدّخول في الصّباح إلى معنى الدّخول في فضاء آخر إلى معنى الإدخال في فضاء مجرّد. ومن ناحية ثانية نلاحظ أنّ المتكلّم في المثال 9.ه- قد يكون قاس على منوال 9.د- فأبدل المفعول به "المصباح" باسم آخر هو الصفة "عالما" فطوّر استعمال هذه الوحدة وتحوّل "أصبح" بوضوح من طور المعجميّة إلى النّحويّة ونحن نجد في المعجم المذكور في الهامش في شرح" أصبح زيد عالما":" صار عالما (هو من النّواسخ)" هكذا إذا يمكننا أن نفترض تدرّجا في التحوّل من المعجميّة إلى النحويّة مرورا بمرحلة وسيطة هي مرحلة التعدية و"أصبح" في هذه المرحلة أقلّ نحويّة منه في المرحلة التي تليها. ويمكن أن نمثّل لهذا التطوّر كالآتي:

الفعل "أصبح" لازما > الفعل "أصبح" متعدّيا > الفعل "أصبح" ناسخا.

والملاحظ أنّ هذا التّنويع في استعمال أصبح يتحقّق بتداخل آليّتي إعادة التّحليل والقياس، وهما الآليّتان اللّتان نزيد فيهما تفصيلا وتدقيقا فيما يلي.

1.إعادة التحليل

تبدو النماذج الدالّة على حدوث إعادة التّحليل كثيرة في الأفعال النّاقصة وقد سبقت الإشارة إلى ما يمكن أن يطرأ على الفعلين "كان"[1] و"أصبح" من تحوّل فيصيران بمقتضاه مُنْـــحَيَـــيْن للدّلالة أساسا على التحوّل الزّمانيّ. ويدعم ذلك بالنظر إلى كثير من الأفعال العربيّة، مثال ذلك ما لاحظناه من إمكانيّات في استعمال ظلّ فيقول المتكلّم مثلا:

10. أ- ظلّ الشيء.

ب- ظلّ الأمر خفيّا.

ويكون الحاصل مختلفا في كلّ مناسبة منهما. فالفعل "ظلّ" في المثال 10.أ- أسند إلى "الشّيء" وكان عنصرا أساسيّا من عنصري الإسناد أمّا في

---

1) انظر المثال الأوّل صفحة 12 من هذا البحث.

10.ب- فإنّه تحوّل إلى رتبة أخرى إذ صارت عمليّة الإسناد قائمة على "الأمر خفيّا". وهذا تحوّل في تركيبيّة العبارة يمكن التّمثيل له بالتّقويس كما يلي: ففي الجملة أ- يضمّ التّقويس (ظلّ الشيء)، أمّا في الجملة ب- فيتغيّر موضع التّقويس ليصبح على النّحو التالي: ظلّ (الأمر خفيّا). ويصاحب التّغيير التركيبيّ تحوّل في الانتماء المقوليّ لــظلّ من مقولة الفعل التامّ إلى مقولة الفعل النّاقص، إضافة إلى ذلك تتغيّر العلاقات النّحويّة من الجملة10.أ- إلى الجملة 10.ب- فظلّ في 10.أ- الّذي يأتي بمعنى طال[1] هو واسم محوريّ باعتباره دالاّ على حدث الطول الّذي لحق بالمحور، ودالاّ كذلك على زمانه وهو الماضي، في حين أنّه يفقد هذه الصفة في 10.ب- ليصبح مجرّد واسم مظهريّ، فلم يعد رأسا معجميّا باعتبار أنّ "الأمر:المحور" قد اتّصل "بصفة: الخفاء" وما علاقتهما بــ"ظلّ" سوى للدلالة على "مظهر" هذه الصّفة وهو مظهر الاستمراريّة وعدم الانقضاء في الزّمان الماضي. وهذا الّذي ولّدته إعادة تحليل "ظلّ" نقف عليه في بعض الأفعال الأخرى الّتي لم يجر اعتبارها من الأفعال النّاقصة. ففعل "بقي" في المثال التالي يتجاوز الدّلالة الحدثيّة على الثبات في 11.أ- إلى معنى الديمومة والاستمرار في 11.ب- :

11. أ- بقي الرّجل في مكانه.

ب- بقي يعمل

فتولّد عن إعادة تحليل "بقي" تحوّل في دلالته من المعنى المعجميّ إلى التّعبير عن مظهر استمراريّة حدث آخر هو العمل. فكلا الفعلين "ظلّ" و "بقي" حين أعيد تحليلهما صارا واسمين مظهريين markers of aspect. وهكذا يمكننا في ضوء فرضيّة الإنحاء تصنيف الأفعال بشكل مختلف بحسب قابليّة الإنحاء ودرجته، وقد يفيدنا ذلك في الانتباه إلى خصائص أخرى مشتركة بين الأفعال العربيّة أو بين أفعال اللّغات البشريّة عموما.

---

1) انظر المنجد في اللّغة والأعلام مادّة (ظ ل ل).

وإذا كان المثالان أعلاه يوضّحان أهميّة إعادة التّحليل في تحوّل الفعل من المعجميّة إلى النّحويّة إلاّ أنّ درجة التحوّل في "ظلّ" و"بقي" لم تصل إلى حدّ التماسك في مستوى بنية العبارة كلّها- وإن كانت هذه الدّرجة القصوى ليست مطلوبة في إثبات وجود إنحاء –فلا نكاد نعثر على هذين الفعلين في صور نحويّة أكثر اختزالا من صورتيهما الأصليّتين إلاّ إذا استثنينا ورود "ظلّ" مخفّفة في الآيتين التاليتين:

﴿ وانظر إلى إلهك الّذي ظَـلْتَ عليه عاكفا﴾[1] ﴿ لو نشاء لجعلناه حطاما فظلتم تفكهون ﴾.[2]

وفيما عدا ذلك فإنّنا لم نتوصّل إلى صورة من صور استعمال هذين الفعلين في اللّغة العربيّة الفصحى في شكل متّصل أو لاصقة صرفيّة. أمّا في اللّغة التونسيّة الدّارجة فإنّ إعادة تحليل الفعل "خلّى" قد حقّقت هذه الدّرجة في الإنحاء ومثالنا الثامن خير دليل على ذلك.[3] ففعل "خلّى" يتحوّل إلى متّصل فعليّ ويصبح لاصقة صرفيّة. وكذلك هو حال الفعل "مشى" فإنّنا لا نحصل على معناه منحى في الفصحى بقدر ما نلاحظ تطوّرا في استعماله في اللّغة الدّارجة التونسيّة إذ لنا أن نقول:

12. أ – مـــــشَى للـــــدّار.

ب – مـــــشى يـــلـــعب.

ج – مـــاشْـــيَـــلـــعـــب.

ففعل " مـــشَى " في المثال 12.أ- فعل تامّ إلاّ أنّه يمكننا اعتباره في 12.ب- فعلا " مسلسلا "[4] لحدث اللّعب إذ يحيل السّامع لا على حدث اللّعب وحده بل يحيله كذلك إلى معنى التوجّه بعيدا لإنجاز هذا الحدث. فهل يمكننا

---

1) سورة طه: 97.

2) سورة الواقعة: 65.

3) انظر المثال والتّحليل المرافق له صفحة 72 من هذا البحث.

4) هذه التّسمية استوحيناها من اصطلاح "دو لانسي" في تصنيف أفعال من لغة لهاسا ضمن ما أسماه بـــ "الأفعال المسلسلة" «serialized verbs» انظر لذلك الصّفحة 205 من «وبر وتروكت (2003).

اعتبار هذا الشكل في استعمال "مشى" ممثّلا درجة أولى في مسار إنحاء هذا الفعل؟

أمّا في 12. ج– وهي صورة من صوره النطقيّة الشّائعة في الدّارجة التونسيّة والّتي قد لا تكون الصّورة النّطقيّة الوحيدة كما سنبيّن ذلك في الفصل الثالث من هذا الباب الثاني، فإنّ الفعل فيها يتحوّل تحوّلا تامّا من وضع الانفصال صوريّا عن الفعل الموالي إلى وضع مختلف فيصبح بحكم إعادة تحليل المنطوق، قابلا لتصنيف مقوليّ ضمن مجموعة اللّواصق الصرفيّة الدالّة على الزّمان المستقبل. إنّ الفعلين " خلّى" و" مشى" يظهران في هذه الأمثلة في مسارين إنحائيّين أكثر تطوّرا من ذينك اللّذين تبيناّهما مع " ظلّ " و" بقي"، فإلام يعزى ذلك وكيف يمكن تفسيره؟ هل تقبل اللّغة الدّارجة باعتبارها الأكثر استعمالا وتداولا، التطوّر أكثر من العربيّة الفصحى؟ أم أنّ مجموعة من الأفعال المتميّزة بخصائصها الدّلاليّة قابلة أكثر من غيرها للإنحاء؟ أم أنّ الخصائص الصوتيّة للفظ ما هي الكامنة وراء مزيد من الاختزال في نطق هذه الوحدة دون غيرها من الوحدات؟

نؤجّل مبدئيّا النظر في هذا الأمر إلى الفصل الثاني من هذا القسم التطبيقيّ الّذي نعتني فيه بالبحث عن خصائص الفعل المنحى، ريثما نتمّم الحديث عن الآليّة الثّانية في الإنحاء وهي القياس. ولكنّنا مع ذلك نحتفظ بهذه النّتيجة الّتي توصّلنا إليها انطلاقا ممّا رصدناه من إعادة تحليل الفعل في اللّغة العربيّة الفصيحة وهي أنّ إنحاء الفعل العربيّ لم يصل إلى حدّ المساس بتماسك بنية العبارة الّتي يستعمل فيها وأنّ هذه الدّرجة في الإنحاء أوضح في اللّهجات الدّارجة.

2. القياس

إذا كان اشتغال آليّة إعادة التّحليل خفيّا لا يحدث في الغالب تأثيرا ظاهرا في مستوى البنية السطحيّة للعبارة فإنّ القياس بخلاف ذلك يكشف بوضوح هذا

التحوّل ويجعله معلنا. ولكنّ ذلك لا يعني قدرة آليّة القياس على استحداث بنى نحويّة جديدة، إذ يبقى هذا الأمر كما أشرنا إلى ذلك في القسم النظريّ من مشمولات آليّة إعادة التّحليل. فما يحدث بالقياس هو بالنّسبة إلى متكلّمي لسان ما وبالنّسبة إلى اللّسانيّين كذلك برهان قطعيّ على أنّ تحوّلا ما تمّ،[1] ونضرب مثلا لذلك قولنا (ماشـــيُـــقعد) الّذي نفترض أنّ استعماله تمّ قياسا على جمل من نوع (ماشـــيلعب) فأبدل المتكلّم الفعل يلعب بالفعل يقعد. رغم أنّ (ماشـــ) لو استعملت قبل إنحائها لكان تصوّر اجتماع حدثي المشي والقعود غير ممكن لما بينهما من تضارب. ولكن بحكم تحقّق وقوع التحوّل في (ماشـــ) من الدّلالة الحدثيّة على التنقّل إلى الدّلالة على زمان المستقبل أمكن للمتكلّم القياس واستبدال الفعل المتّصل بـــ(ماشـــ) بأيّ فعل آخر حتّى وإن كان مناقضا لمعنى التنقّل والحركة الموجودين في الأصل المعجميّ لهذه اللاّصقة الصرفيّة.

وواضح أنّ آليّة القياس تساهم في "تعميم" استعمال بعض الأفعال ناقصة دون البعض الآخر ممّا لم يجر اعتباره كذلك. ونضرب مثلا لذلك ما أثبته الرضيّ في شرح الكافية من تحوّل "كمل" و"تمثّل" و"ارتدّ" إلى أفعال ناقصة لها معنى "صار".[2] إلاّ أنّ بعضا من هذه الأفعال لم ينتشر استعمالها ناقصة كالبعض الآخر وقد تكون محدوديّة انتشار استعمالها راجعة إلى عوامل أخرى. وهذا ما يدفعنا إلى التّساؤل عن الخصائص المخوّلة للإنحاء في الفعل. وهو موضوع اهتمامنا في الفصل الثّاني.

<u>الفصل الثاني</u>: الفعل المنحى: خصائصه ودرجات الإنحاء فيه

نحاول في هذا الفصل الإجابة عن الأسئلة التّالية: ما الّذي يرشّح فعلا دون آخر للإنحاء في العربيّة؟ وما هي خصائص الأفعال المنحاة في لغتنا؟ وهل يمكن الحديث عن درجات في الإنحاء؟

---

1) انظر الصفحة 53 من هذا البحث وما تلاها في علاقة إعادة التحليل بالقياس.

2) انظر ش.ك :5، 193.

1. خصائص الفعل المنحى:

يقف المتأمّل في معاني أفعال عديدة في العربيّة –ممّا اصطلح عليه بالنّواسخ أو الأفعال النّاقصة ونعتبره نحن أفعالا منحاة– على قائمة طويلة في المعاني المتباينة للفعل الواحد وهو ما يجعل الباحث يتساءل عن ما يمكن أن تشترك فيه هذه الأفعال من خصائص ترشّحها لأن تحوّل وضعيّتها المعجميّة والتركيبيّة والصوتيّة فتفقد صفة الوحدة المعجميّة الملأى وتتحوّل إلى النحويّة. وقد أشار المنظّرون للإنحاء إلى عدد من الخصائص، نحاول فيما يلي من هذا القسم من البحث النّظر في مدى تطابقها مع الأفعال العربيّة.

- **التعميم**

تبدو خاصيّة التّعميم بما تفترضه من توسيع المعاني المعجميّة وتنويع العلاقات التركيبيّة للفعل الواحد خاصيّة مميّزة فعلا في الأفعال النّاقصة، فالنّاظر على سبيل المثال في الفعل شرع يلاحظ تنوّعا في استعماله كما يتّضح ذلك بالأمثلة التالية:

13. أ– شرع في الماء.

ب– شرع الماشيَةَ.

ج– شرَعَ الأمرَ.

د– شرع يَضربُ.

يقف المتأمّل في هذا التنوّع على الملاحظات التالية: شرع في 13.أ– يعني دخل في الماء أو شرب بكفّيه منه وبذلك يكون الإسناد قائما على محمول مع موضوع واحد هو المنفّذ للفعل في حين أنّ الجملة في 13.ب– اقتضت موضوعين هما المتقبّل حدث الشرب "الماشية" والمنفّذ الّذي مكّن الطرف الأوّل الماشية من شرب الماء، وفي هذا مظهر من مظاهر التّعميم إذ تتوسّع شبكة العلاقات التركيبيّة للفعل شرع. ويتّضح هذا التّعميم بمزيد من الجلاء في 13.ج– إذ يتغيّر نوع الموضوع من المتقبّل للفعل، الكائن الحيّ، إلى محلّ الحدث وموضعه وهو محلّ مجرّد: "الأمر" ويعني الفعل شرع حينئذ بدأ، أمّا في

13.د- فإنّ الموضوع يصبح أكثر تجريدا ويتّخذ شكلا نحويّا مختلفا كلّ الاختلاف من حيث صيغته فصار معنى البدء متعلّقا بحدث آخر هو الضّرب وهو ما يحدث تغييرات في مستويات عديدة: فمن ناحية أولى يصبح حدث الضّرب هو الحدث المبؤّر focused ومن ناحية ثانية تتغيّر سمة الفعل شرع من المعنى المعجميّ المذكور في 13.أ- إلى واسم مظهريّ للفعل الرّئيسيّ "يضرب" فيعيّن بذلك نقطة بداية الحدث في الزمان الماضي وينفي عنه الاستغراق في الزّمان والاستمراريّة في الحاضر الّتي تفيدها صيغة المضارع المرفوع في الفعل "يضرب". وهذا ما يوضّح مظاهر التعميم معنويّا ونحويّا. ولكن هل يمكن على أساس تنوّع المعاني المعجميّة للفعل الواحد القول إنّ كلّ فعل اتّسعت إمكانيّات توزيعه في سياقات مختلفة قابل للإنحاء ونزع صفة المعجميّة للتحوّل إلى النحويّة أم أنّه وجب توفّر خصائص أخرى لضمان هذا التحوّل المقوليّ؟ وللإجابة عن هذا السّؤال خصّصنا القسم الموالي من بحثنا للنظر في صفة القابليّة لنزع المقولة ناظرين في تجلّياتها وباحثين عن العوامل المساعدة في تحقيقها.

- **القابليّة لنزع المقولة**

انتبه النّحاة العرب منذ القديم إلى أنّه من الأفعال النّاقصة ما يشترك في التّعبير عن معنى التحوّل مثال ذلك صار وأصبح وبات وأمسى وغدا.. والمتأمّل في معاني هذه الأفعال وهي مليئة معجميّا، أي في ما نفترضه صورا أصليّة لها، يلاحظ أنّها تفيد جزئيّا هذا المعنى في دلالتها المعجميّة. ولعلّ هذا الأمر يفسّر قابليّتها للتحوّل من المعجميّة إلى النحويّة. فـ"بات" تعني قضاء ليلة في مكان معيّن وهذا ما يفترض ضمنيّا الانتقال من فترة زمانيّة هي اللّيل إلى فترة زمانيّة تالية هي الصّباح، وهو ما يتيح للمتكلّم التخلّص من التقيّد بالمعنى الزمانيّ المحدّد باللّيل فيستعمل "بات" مستندا إلى آليّتي إعادة التّحليل والقياس في الجملة الاسميّة ليفيد تحوّل اسمه من حالة إلى حالة أخرى مثلما هو الحال في قولنا مثلا (بات الأمر صعبا). وكذا الأمر في أصبح وأمسى وغدا.. إلاّ أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ القابليّة لنزع المقولة في الأفعال العربيّة ليست مشروطة

دائما وأبدا بقدرة الفعل على التّعبير عن معنى التحوّل، وإنّما هي ملاحظة تخصّ بعض الأفعال النّاقصة دون بعضها الآخر ونضرب مثالا لذلك الفعل النّاقص "ظلّ" فهو لا يدلّ على التحوّل ورغم ذلك فإنّه قابل للإنحاء وتغيير انتمائه المقوليّ من الفعل المليء معجميّا إلى الفعل النّاقص. فما نقصده بالبحث في العوامل المساعدة على نزع المقولة إنّما هو السّعي إلى ضبط بعض الخصائص التي تساعد على التحوّل من الفعل المليء معجميّا إلى فعل ناقص أي فعل منحى. ويشبّه هوبر وتروكوت الحقول الدلاليّة للمفردات بحقول مغناطيسيّة والوحدات المنحاة برقاقات وهذا ما يجعلها سهلة الانجذاب إلى حقول دلاليّة أخرى. ويساعد هذا التّمثيل على تبيّن مفهوم القابليّة لنزع المقولة المعجميّة، إذ يرى الباحثان المذكوران أعلاه أنّ الحدود الفاصلة بين حقل دلاليّ وآخر ليست حدودا قطعيّة بل إنّ المعنى يصبح على هذا الأساس وكأنّه قابل للتجزئة الّتي تمكّن من التحوّل من حقل دلاليّ إلى آخر مع المحافظة على نقاط تماسّ بين الحقلين. ففعل "صار" مثلا في الجملة التالية: (صَار عُـنُـقَـهُ) يعني أماله وغيّر وِجْهَـتَـه: هو فعل مليء معجميّا ولكنّه في جملة (صار زيد غنيًّا) يصنّف فعلا ناقصا ويعني التحوّل من حالة إلى حالة أخرى، وهذا التحوّل لا يتّخذ وجهة فيزيائيّة مكانيّة مثلما يفترضه معنى التحوّل في الجملة الأولى فتغيير وجهة العنق يفترض تحوّلا في المكان والزّمان فكأنّ المتكلّم في جملة (صار زيد غنيًّا) قد استغنى عن معنى التحوّل المكانيّ الوارد في الجملة الأولى وأبقى على معنى التحوّل الزمانيّ فظلّ معنى التحوّل في الزمان، الحاصل من خطاطة صورة الإمالة، موجودا في الجملة الثانية وهذا ما يمثّل نقطة التماسّ بين الحقلين الدلاليّين لفعل "صار" مليئا و"صار" منحى، وما يمكن أن نفسّر به كذلك قابليّة الفعل "صار" لنزع مقولة الفعل المليء معجميّا والتحوّل إلى فعل ناقص.

ولا تستوفي الأفعال المنحاة ضرورة كلّ المراحل الإنحائيّة. إذ يحدث أن يتوقّف الإنحاء في مرحلة ما لا يتجاوزها إلى أخرى وهذا ما ثبت لنا في ما نطلق عليه الأفعال النّاقصة في العربيّة الفصحى فهي فعلا تعلّق في مرحلة ما

قبل اللاّصقة. ونظرا إلى ما كنّا أشرنا إليه في القسم النظريّ من بحثنا من اعتبارات تتمثّل في ما يلي:[1]

- محدوديّة نفع التّمثيل لمسار إنحائيّ بكامله وصعوبته،
- أنّه يتوجّب علينا إذا رغبنا في رسم مسار ما أن نسلّم بصور مفترضة عن المراحل الماضية مع تخمين ما يمكن أن تكون عليه المراحل المستقبليّة،
- أنّ أهمّ ما في تتبّع العلاقة بين صورة وأخرى هو ضبط التوجّه على المسار لا بيان التعاقب الكامل لإنحاء صورة ما،
- وأنّنا لا نجد الوضعيّات الإنحائيّة مفصّلة في العربيّة في شكل تسجيلات تاريخيّة دائما، وهذا ممّا شغلنا في بداية بحثنا،

إذن بالنّظر إلى هذه الاعتبارات جميعها، فإنّنا أخذنا بالحلّين اللّذين اقترحهما هوبر وتروكوت المتمثّلين في التّعويل على "*مسالك التحوّل النموذجيّة الّتي حدّدت في الدراسات الزّمانيّة للتقاطعات اللّسانيّة*"[2] والاتّجاه إلى اللّهجات " *الّتي يمكنها أن تكشف صورا في نقاط مختلفة على امتداد المسار نفسه.*"[3] وهذا الحلّ الثّاني هو ما دفعنا إلى تقليب النظر في فعل "مشى" في الدّارجة التونسيّة، وقد سبقت الإشارة إلى دلالات فعل المشي فيه.[4] فهذا الفعل في سياق ما قد يدلّ على التنقّل المكانيّ الملموس من فضاء إلى آخر ومثال ذلك قولنا (مشى للدّار) وقد يدلّ على معنى التنقّل ولكنّه التنقّل الزمانيّ لا المكانيّ فقط فيحتفظ حينئذ بالمعنى الأوّل ولكنّه يكتسب معنى إضافيّا هو الدّلالة على مستقبل فعل المراجعة في المثال التالي:(هو مشى يراجع) فيصبح بمثابة فعل مساعد للفعل "يراجع" الّذي صار هو الفعل الرّئيسيّ في الجملة. وقد يفقد فعل المشي الدّلالة على التنقّل الفيزيائيّ المكانيّ

---

1) انظر صفحة 71 من هذا البحث.
2) هوبر و تروكوت(م.ن:109).
3) المصدر نفسه.
4) انظر المثالين 2 ص:13 و 12 ص: 125 من هذا البحث.

تماما في بعض السياقات الأخرى كما هو الحال في قولنا (مشى زمان وجاء زمان) ويتحوّل في بعض الحالات ليصبح لاصقة صرفيّة دالّة على زمان المستقبل كما في قولنا(ماشيقعد).

هكذا تبيّنا أنّ الأفعال النّاقصة نوع خاصّ من الأفعال القابلة لنزع مقولتها المعجميّة الأصليّة. وقد تبيّنا بعضا من معانيها الدلاليّة وأشكالا مختلفة في مسارات تحوّلها فما هي الخصائص الأخرى المميّزة للأفعال المنحاة؟

- **الاختصاص**

يلاحظ المقبل على دراسة الأفعال النّاقصة في اللّغة العربيّة أنّ بعض النّماذج منها يستعمل أكثر من الآخر حتّى يصبح أحدها مَقيسًا عليه أحيانا في تحديد درجة النّقصان. ومبدأ " التنافس" بين الأدوات النحويّة في اللّغة للتّعبير عن المعنى نفسه هو ما يفسّر تميّز بعضها عن بعض من حيث الاختصاص بالتعبير عن معنى معيّن. ولعلّ هذه الصّفة هي ما يميّز "كان" عن غيرها من الأفعال النّاقصة ممّا جعل النّحاة القدامى يعتبرونها "أمّ الباب". ونحن حين نعود إلى قائمة الأفعال النّاقصة في شرح المفصّل لابن يعيش (ق7هـ) الّتي تشتمل على تسعة عشر فعلاً[1] وننتقي منها على سبيل المثال مجموعة الأفعال الدالّة على معنى التحوّل نجد: (صار –غدا – راح – آض و عاد..) إلاّ أنّنا في استعمالنا حديثا(ق15 هـ) لهذه الأفعال نلاحظ تفوّق (صار) على سائر عناصر المجموعة المذكورة أعلاه في نسبة تواتر الحدوث. وهذا ما يدلّ على توجّه صار نحو 'الاختصاص' بمعنى التحوّل بمرور الزّمان. و(غدا) يستعمل هو كذلك حديثا فعلا ناقصا مفيدا لمعنى التحوّل ولكنّ ذلك يحدث بنسبة أقلّ من (صار) أمّا (آض) فيكاد استعمالها يكون معدوما في لغتنا اليوم. ونحن متى نرغب في البحث عن أسباب هذا الاختصاص، نجد تفسيرا ممكنا في قابليّة بعض الأفعال النّاقصة للتّعميم والتّجريد دلاليّا أكثر من غيرها فمعنى التحوّل

---

1) القائمة مفصّلة هي على التوالي : كان – أمسى – أصبح – ظلّ – أضحى – ما دام – ما زال – ما انفكّ – ما فتئ – ما برح – بات – ليس – صار – آض – عاد – غدا – راح – جاء وقعد. شرح المفصّل:ج 7، 90.

الزمانيّ في "صار" ربّما كان أكثر تعميما منه في "بات" و"أصبح" و"غدا" الّتي قد يتقيّد معنى الزّمان فيها بفترة دون أخرى. ولكن هل يعني انتشار استعمال فعل ما أكثر من غيره من الأفعال النّاقصة انفراده بصفة الاختصاص؟ تبدو الإجابة الأقرب إلى الصّواب هي النّفي ذلك أنّ الاختصاص لا يلغي البدائل الأخرى في المعنى فهي لا تختفي الاختفاء التامّ وهذا ما يدفعنا إلى التّساؤل عن سبب ذلك. أتكون أسباب تواصل استعمال صورة ما إلى جانب صورة أخرى خاضعا لعمليّة انتقاء صوتيّة؟ أم هي معايير ذوقيّة فرديّة ترشّح فعلا ما للإنحاء أكثر من غيره أو ترشّحه لمزيد من النحويّة أكثر من غيره؟ وهذا موضوع اهتمامنا في العنصر التالي.

- **<u>التجديد</u>**

بيّن هوبر وتروكوت أنّ بحث المتكلّم عن التواصل وتنظيم العرفان هما ما يدفعانه إلى التّجديد. فالخشية من الروتينيّة الّتي قد تصيب بعض العبارات يدفع المتكلّم إلى تجديدها وتعويضها بأخرى. ولعلّ هذا ما نفسّر به ما دخل على قائمة الأفعال النّاقصة من تحوير بمرور الزّمان. والنّزوع إلى إلغاء ما بين الوحدات من شبه لرفع الالتباس قد يكون هو كذلك عاملا من عوامل التّجديد وتطوّر قائمة الأفعال الناقصة باستمرار.

إنّ التّجديد قد لا يتمثّل في العدول عن فعل إلى فعل آخر فحسب بل إنّه قد يتعلّق بالفعل المنحى نفسه إذ يبيّن هوبر وتروكوت، أنّ الوحدة المنحاة قد تتعرّض من جديد إلى إنحاء أو اختزال في صورتها النطقيّة وهذا ما يجعل ظاهرة الإنحاء ظاهرة متكرّرة الحدوث دوما.

ولعلّ هذه الخاصيّة تفسّر تعدّد المسالك الإنحائيّة للفعل الواحد المنحى وهنا يمكننا أن نستدلّ على هذه الفكرة بما كنّا قد أشرنا إليه من صور نطقيّة أخرى منتشرة في تطوّر الفعل "مشى" من المعجميّة إلى النحويّة في الدّارجة التونسيّة فالبعض يقول عوضا عن (ماشـــيلعب) مثلا (باشـــيلعب) بل أنّ الدّلالة على المستقبل قد تختزل في الحرف (بـــ) وحده، فنسمع البعض يقول

(بـــــيلعب). وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أنّ الفعل "مشى" قد تعرّض إلى تجديد إنحائه فكان الحاصل هو صورة منحاة جديدة.

- **التراكب**

إذا كان التّجديد خاصيّة من الخصائص الآنيّة للوحدات المنحاة، تؤدّي إلى ظهور وحدات جديدة منحاة، فإنّ التراكب خاصيّة متّصلة بتتبّع ما يطرأ على "النّحوم" من تطوّر عبر الزّمان. فقد ثبت أنّ الصّور المتحقّقة بالإنحاء لا تلغي ضرورة الصور المعجميّة القديمة. وهذا ما يحدث شكل التراكب. والنماذج الدالّة على ذلك كثيرة ونأخذ على سبيل الذكر لا الحصر الفعل "كاد" إنّ انتشار استعماله ناسخا فعليّا من أفعال المقاربة والشروع لم يلغ استعماله في معناه المعجميّ المليء: كاد يكيد أي مكر به وخدعه، وكاد يكود كودا أي منعه. ولئن أثبتنا لكاد طبقتين في الاستعمال فحسب فإنّ لغيرها من الأفعال النّاقصة طبقات متراكبة.[1] وقد يعبّر هذا التّراكب عن درجات في مسار إنحاء الفعل النّاقص وهذا ما يمثّل موضوع اهتمامنا في ما يلي من بحثنا.

2. درجات إنحاء الفعل

وقفنا في ما سبق من هذا البحث على زخم من المسمّيات والمصطلحات آن تنظيمها وضبطها. فذكرنا تارة "المنحى" و"الفعل المساعد" وذكرنا أخرى "الأفعال المسلسلة" وتحدّثنا عن "أفعال موجّهة" و"متّصل فعليّ" و"لاصقة صرفيّة". فكيف السّبيل إلى تنظيم هذه المصطلحات؟ هل يمكن اعتبارها درجات مختلفة من الإنحاء تنتظم ضمن مسار واحد؟ وما هو مفهوم المسار وشكله؟ هل يتّخذ صورة خطيّة فيما يتّصل بتطوّر الأفعال النّاقصة في العربيّة؟

لاحظنا أثناء هذا البحث أنّ التّغييرات الّتي تصيب الفعل ليست دائما بنفس الدّرجة ولا هي من نوع واحد. فبعض هذه التّغييرات يشمل المستوى

---

1) انظر لذلك أمثلتنا في الصفحة 122 و125 و128.

الدّلاليّ والبعض الآخر يتعلّق بالمستوى الصوتيّ للفعل فيما يتّصل بعض هذه التغييرات بالعلاقات التركيبيّة الّتي يقيمها الفعل في الجملة. لذلك فإنّ عملنا في هذا القسم يتمثّل في إعادة تنظيم ما سقناه متفرّقا عن خصائص الفعل المنحى وما يتّصل بالفعل النّاقص من مظاهر إنحائيّة بغية التوصّل إلى افتراض المسار الإنحائيّ الممكن في الفعل العربيّ وما قد يتفرّع إليه من مسالك إنحائيّة ممكنة إن كان إنحاء الفعل العربيّ يحتمل أكثر من إنحاء واحد.

وهذا الهدف الّذي نرغب في الوصول إليه هو ما نؤجّل البحث فيه في الفصل الثالث من هذا القسم التطبيقيّ. أمّا ما نباشر البحث فيه في هذا العنصر المتعلّق بدرجات الإنحاء فإنّنا ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء هي درجات الإنحاء في المستوى الدّلاليّ ثمّ درجات الإنحاء في المستوى الصوتيّ وأخيرا درجات الإنحاء في المستوى التركيبيّ.

- **درجات الإنحاء في المستوى الدّلاليّ:**

ساد القول بأنّ الأفعال المعبّرة عن الحركة والتنقّل هي أكثر الأفعال عرضة للإنحاء. ونحن نجد صدى لهذا الاعتقاد فعلا في لغتنا العربيّة. والإنحاء الّذي يلحق بالفعل "مشى" في اللّغة التّونسيّة الدّارجة خير دليل على ذلك. ونلاحظ أنّ الأفعال الدالّة على معنيي الحركة والتنقّل المعجميّين، في لغات كثيرة أشار هوبر وتروكوت إليها، قد كانت بالفعل محلّ إنحاء. وقد تأكّد لنا ذلك بما لاحظناه من إنحاء الفعل "غدا" في الدّارجة المغربيّة وفعل "راح" في الدّارجة المصريّة. بل أنّ إنحاء هذا الفعل المذكور آخرا قد تجاوز الدّارجة المصريّة وبدأ يتسلّل إلى الكتابات الأدبيّة، فقد لفت انتباهنا استعمال الكاتبة الجزائريّة أحلام المستغانمي لهذا الفعل في موضعين بدلالتين مختلفتين:

الأوّل في قولها: "ذات مرّة **راح** يقنعنا أثناء مرافعة سياسيّة دفاعا عن الديموقراطيّة أنّ الجزائريّين ككلّ العرب ما استطاعوا أن ينجزوا من الانتصارات غير تلك الشعارات المذكّرة."[1]

---

1) أحلام المستغانمي: *عابر سرير* ص:73.

والثّاني في قولها:" **راح** يجي خويا يلاقيني."[1]

ففعل "راح" في المثالين أعلاه تحوّل من الدّلالة المعجميّة على حدث الرواح ليلعب دور الفعل المساعد فعبّر في القول الأوّل عن معنى الشّروع في القيام بفعل الإقناع ودلّ في القول الثاني على الزّمان المستقبل وهو ما يدعّم القول بقابليّة هذا النّوع من الأفعال ذات الدّلالة المعجميّة على الحركة، للإنحاء. ولكن هل يمكن اعتبار هذه الأفعال وحدها القابلة للإنحاء؟

وقفنا في سالف البحث كذلك على أنّ الأفعال العربيّـــة من قبيل " بقي " و" ظلّ " و" قعد "[2] قابلة هي الأخرى للإنحاء، بل إنّ الفعل "خلّى" في الدّارجة التونسيّة يحقّق درجة متقدّمة في الإنحاء إذ هو يجمع بين التحوّل الدّلاليّ والتحوّل الصوتيّ والتركيبيّ معا.

فما هو إذن المقياس المناسب في تحديد درجة إنحاء الفعل النّاقص في العربيّة في مستوى الدّلالة؟

نخلص بالاعتماد على الأمثلة الّتي ذكرناها إلى القول: إنّ أعلى الأفعال درجة في الإنحاء في المستوى الدّلاليّ هي تلك الّتي تقبل معاني أفعالها التّجريد والتّعميم الدّلاليّ أكثر من غيرها. فلفظ الفعل لا يحمل الدّلالة على الحدث وحده وإنّما ينقل كذلك صورة جريانه في الزّمن أو ما يعبّر عنه لانكاكير بمفهوم المسح scanning. وما يحدث بالإنحاء هو تبئير هذه الصّورة في الجريان في الزّمان وإخفاء الدّلالة الحدثيّة مؤقّتا.[3]

- **درجات الإنحاء في المستوى الصوتيّ:**

تبيّن لنا انطلاقا ممّا عالجناه من أمثلة أنّ ما ننتظره من اختزال صوتيّ في بنية الفعل المنحى–قياسا على إنحاء الأفعال في لغات أخرى– يكاد ينعدم في

---

1) المصدر نفسه. ص:313.

2) انظر صفحتي 123 و124 من هذا البحث.

3) اعتمدنا في هذا التّحليل على مفهومي: المسح scanning والتّصوير imagery في تحليل المعنى عند لانكاكير. ومرجعنا في ذلك محاضرتي لانكاكير (2006) في كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات بمنوبة، ودرس *نظريّة النّحو العرفانيّ لرونالد لانكاكير*" للأستاذ الأزهر الزنّاد.

تطوّر الأفعال النّاقصة في اللّغة العربيّة الفصحى، إلاّ إذا استثنينا بعض الصّور المخفّفة في النّطق كما هو الحال مثلا في "كـــان" و"ظــلّ". فكان مصرّفة في المضارع المجزوم بلم قد يحذف منها النون وحرف العلّة، فيقال (لم يَــكُ). أمّا الاختزال النطقيّ المرافق لاستعمال "ظلّ" ناسحا فعليّا فهو أقلّ درجة إذ يقتصر على حذف أحد الحرفين المتماثلين مثلما هو الحال في الآيتين القرآنيّتين المذكورتين سالفا[1] (ظــلْت وظــلْــتم). هذه التّغييرات الصوتيّة الّتي تميّز الفعل النّاقص –على ندرة حدوثها في الفصحى خير دليل على أنّ المبدأ الإنحائيّ المتمثّل في التخفيف الصوتيّ قائم هو كذلك في لغتنا، بل إنّ عدم انتشاره في الأفعال النّاقصة الأخرى قد يكون دليلا على كونه يأتي في درجة متقدّمة في إنحاء الفعل. لكنّها درجة إنحاء لا تصل إلى حدّ الإلصاق باللّفظ الّذي يلي هذا "المنحى" في التّركيب. وقد ينتظر أن تبلغ درجة الاختزال الصوتيّ في هذه الأفعال درجة اللاّصقة الصرفيّة كما هو الحال بالنسبة إلى "ياء" المضارع أو علامة الجمع "الواو و النون" مثلا. ولكنّ هذه الدّرجة غير متحقّقة بعد.

ومن ناحية أخرى لاحظنا في تحليلنا تطوّر الفعل "مشى" في الدّارجة التونسيّة دون اللّغة العربيّة الفصحى ما يدفعنا إلى التّسليم بأنّ الوحدات المعجميّة في اللّغة الدّارجة مهيّأة أكثر من الفصحى للإنحاء و يتدعّم ذلك بما لاحظناه من أحوال شبيهة في فعلي "راح" في الدّارجة المصريّة و"غدا" في المغربيّة. ففعل "غدا" في الدّارجة المغربيّة قد يختزل في حرف "غــ" للدّلالة على الزمان المستقبل. وبإمكانك كذلك أن تسمع الفعل "راح" في المصريّة في صور مختلفة وفي كلّ مرّة يعاد تحليله بشكل مختلف عن الموضع السّابق له وهو ما يتّضح في المثال التالي:

14. أ- راح يــعــمــل.

ب- راحــيــعــمــل.

ج- حــــيــعــمــل.

---

1) انظر الآيتين: 97 من سورة طه و65 من سورة الواقعة وقد ذكرناهما كاملتين ص:125 من هذا البحث.

حيث ينحى الفعل التامّ المفيد معنى الذّهاب إلى فعل مساعد يعبّر عن الزمان المستقبل للفعل "يعمل" الّذي يتّصل به دلاليّا وكتابيّا ويختزل في مرحلة تالية في صورة متّصل. ولكن ما هو سبب اشتغال آليّة إعادة التّحليل إلى هذه الدّرجة من الإنحاء في الدّارجة دون الفصحى؟ ماهي العوامل الّتي تسمح بهذا التّغيير؟ إنّ ما توصّل إليه هوبر وتروكوت من أنّ التحوّل من وحدة معجميّة إلى وحدة صرفيّة لا يمكنه أن يحدث بشكل مباشر ويتمّ مرحليّا، بتدرّج يمكن التّمثيل له على النّحو التّالي :

وحدة معجميّة > وحدة نحويّة > وحدة صرفيّة .

يجعلنا نستنتج أنّ مسألة التطوّر في درجات إنحاء الفعل في المستوى الصوتيّ هي مسألة خاضعة للزّمان والتّداول ولعلّنا لهذا السبب نلاحظ أنّ أفعالنا العربيّة المنحاة لا تستوفي كلّ الدّرجات الإنحائيّة صوتيّا فيتوقّف الإنحاء في معظم حالات الفعل النّاقص عند درجة أولى أو ثانية في مرحلة ما قبل اللاّصقة، يكاد لا يتجاوزهما إلى درجات أخرى. ويختلف الأمر فيما يتّصل بالأفعال في اللّهجات الدّارجة.[1] ولكنّنا نرى كذلك من الضروريّ أن نذكّر بأنّ إنحاء الفعل النّاقص لا يعني وصوله إلى الدرجة القصوى في الاختزال الصوتيّ وجوبا " *فليس المرور عبر مسار كامل ضروريّا مطلقا، وهو غير منتظر في الإنحاء*".[2]

• درجات الإنحاء تركيبيّا وما يقترن بذلك من حيث الجهة والمظهر والزمن:

من ناحية ثانية لاحظنا أنّ درجات الإنحاء في الفعل لا تختلف صوتيّا فقط وإنّما تختلف هذه الدرجات في مستوى العلاقات التركيبيّة للفعل كذلك.

---

1) وفي إثبات هذا التطوّر المستمرّ لمفردات العربيّة ما ينفي موت هذه اللّغة وجمودها واندثارها، كما قد يتبادر إلى الأذهان حين نقف على محدوديّة درجات الإنحاء في الأفعال الناقصة في الفصحى ونستحضر ما جاء عن دراسلار (1988) في هوبر وتروكوت (م.ن:109) من أنّ جمود عمليّة الإنحاء يعني موت اللّغة. انظر الهامش صفحة 73 من هذا البحث.

2) هوبر وتروكوت (2003 [1993]: 114).

فالأفعال المنحاة تتّصل بباقي عناصر الجملة فتغيّر الدّلالة على الزمان والمظهر والجهة ولكن بأشكال مختلفة حسب السّياقات الّتي ترد فيها هذه الأفعال المنحاة. فمنها ما يتّسم بقابليّة لنزع مقولة المعجميّة بقدر يجعله يدخل على الجملة البسيطة والجملة المركّبة معا ومنها ما يختصّ بالدّخول على الجمل المركّبة الّتي يتضمّن خبرها فعلا. لذلك رأينا أنّه يمكن تصنيف الأفعال المنحاة بحسب علاقاتها التركيبيّة في درجات إنحائيّة متفاوتة. فالأفعال المكتسبة قدرا أكبر من الحريّة التركيبيّة هي في رأينا ذات درجة إنحائيّة أكبر من تلك الّتي تتّسم علاقاتها التركيبيّة بمزيد من الحدود والقيود الانتقائيّة. فأفعال الشّروع مثلا لا تُعبّر عن مظهر البدء في القيام بالفعل أي لا تعدّ منحاة إلاّ إذا كان خبرها متضمّنا فعلا. وكذا الأمر بالنسبة إلى أفعال المقاربة فهي لا تعبّر عن معنى "منع وقوع حدث في نقطة زمانيّة معيّنة" إلاّ إذا اتّصلت بفعل آخر. مثالنا في ذلك الفعل "كاد" في الجملتين التاليتين:

15.أ- كاده.

ب- كاد يخرج.

فـــ"كاد" في 15.أ- فعل مليء معجميّا ويعني منع. ويعدّ في 15.ب- فعلا منحى، فيعبّر عن مظهر "منع وقوع الفعل" في نقطة زمنيّة من "الزمان الماضي" إلاّ أنّ هذا الفعل المنحى لا يستعمل على النّحو التّالي مثلا: (* كاد الولد خارجا) بخلاف "كان وأخواتها" مثلا الّتي يمكننا أن نستعملها بقدر أكثر تنويعا، فنقول:

16. أ – كانت المسألة تـــتـــعـــقّـــد

ب – كانت المسألة مـــعـــقّـــدة.

فكان حينئذ من حيث المظهر تنتقل من الدّلالة على انقضاء حدث مستمرّ في الزّمان الماضي في 16.أ- إلى الدّلالة على الانقضاء مطلقا في الزّمان الماضي. وهذا ما يجعلها أكثر قابليّة للتّعميم معنويّا وهي من ناحية أخرى قد فقدت معناها المعجميّ المليء وهو الوجود والكينونة لتصبح في 16.ب- فعلا

منحى دالاّ على الزّمان فحسب. وإذا ما أضفنا إلى هذه الحريّة التركيبيّة ما لاحظناه على هذا الفعل من قابليّة لمزيد من الاختزال الصوتيّ، أمكن لنا اعتبار كان ذات درجة إنحائيّة أعلى من درجة إنحاء أفعال المقاربة والشّروع مثلا، إذ أنّها أكثر قابليّة للتعميم معنويّا ونحويّا وأكثر تنويعا لمظاهر قبولها نزع مقولة المعجميّة .

وما لاحظناه انطلاقا من المثالين 11 و13 أعلاه هو أنّ الأفعال "بقي" و"شرع" تشترك مع "كاد" في درجة الإنحاء. فالّذي يحدث في 11.ب- (بقي يعمل) وفي 13.د- (شرع يَضربُ) وفي 15.ب-(كاد يخرج) هو تحوّل في مظهر الفعل المتّصل بالأفعال المنحاة ويتضمّن تحوّلا في مستوى التّركيب كذلك فمعنى "بقي يعمل" هو مجموع دلالة "بقي" على الاستمرار ومعنى "يعمل" معجميّا.

و"شرع يضرب" = "شرع" + "يضرب".

و"كاد يخرج" = "كاد" + "يخرج".

فالإنحاء بهذه الصّورة يكشف دمـــجا بين المركبات الإسناديّة وضغطا عليها للرّبط بينها، تمثيل ذلك في المسترسل التّالي الّذي يوضّح ما قد يتمثّله السّامع للملفوظ 13.د- ويمثّل التطوّر الحاصل من الأقلّ توحيدا تعبيريّا إلى الأكثر توحيدا في جمع المركّبين الإسناديّين في الجملة:

"شرع الرّجل" و"يضرب الرّجل" > "شرع الرّجل وهو يضرب" > "شرع الرجل يضرب" .

و يهمّنا في هذا الموضع أن نتوقف عند المرحلة الوسيطة الّتي أضافها الباحث هوك بين الفعل المليء معجميّا والفعل المساعد.[1] إذ أنّنا نجد تشابها بين ما سمّاه بـــ"الأفعال الموجّهة" وأفعال المقاربة والشّروع. فهذه الأفعال تكسب

---

1) انظر هوبر وتروكوت(2003: 112).

الفعل الّذي تتّصل به في الجملة مظهرا جديدا هو في أفعال المقاربة "منع تحقّق الحدث في نقطة معيّنة من الزّمان" وهو في أفعال الشروع "بدء تحقّق الفعل في نقطة معيّنة من الزمان" ولذلك تتّصف بدرجة من التّحديد فتختصّ بحمل سمات المظهر والزمان والجهة الخاصّة بالفعل المتّصل بها. ولا تحمل هذه الدلالات المظهريّة نفسها حين تكون مفردة في الجملة البسيطة. وقد يبدو الفعل "بقي" مماثلا لهذا الصنف من الأفعال المنحاة من حيث الدّرجة إذ هو يحوّل الدّلالة المظهريّة للفعل الّذي يقترن به في التّركيب لكنّ المظهر الّذي يكسبه للفعل مختلف عن "نقطيّة الحدث" في أفعال المقاربة والشروع، ذلك أنّه يعبّر عن "استمراريّة الحدث وتواصله". وبالتالي يمكننا اعتباره من صنف خاصّ من الأفعال المنحاة صنف "الأفعال المسلسلة" للحدث في الجملة ويمكن أن نلحق به الأفعال النّاقصة الدالّة على الاستمرار والديمومة مثل: ظلّ ومازال ومافتئ.. إلخ. وهو بذلك على درجة إنحائيّة أعلى من درجة "الأفعال الموجّهة". ويتدعّم قولنا بما نلاحظه من ارتفاع درجة قابليّة الفعل "بقي" على نزع مقولة المعجميّة وقابليّته للتّعميم في سياقات مختلفة. فلنا أن نقول (بقي يعمل) و(بقي عاملا).

من هذا المنطلق إذن يمكننا أن نعتبر الأفعال المساعدة على التّعبير عن الجهة في التركيب، هي الأخرى أفعالا منحاة من قبيل: ينبغي ويجب وظنّ وحسب وخال وزعم.. باعتبارها تتحوّل من الدّلالة على معانيها المعجميّة لتعبّر عن معاني نحويّة تجعلها أقرب إلى النحويّة منها إلى المعجميّة. مثال ذلك:

17. أ- الدّرس سهل.

ب- خال الدرس سهلا.

إنّ الفعل "خال" في المثال أعلاه لم يفقد معناه المعجميّ المليء إلاّ أنّه حوّل بدخوله على الجملة "الدّرس سهل" الدّلالة على "الجهة" من اليقين والإثبات إلى الظنّ وعدم اليقين. وهذا ما يجعلنا نعتبر أفعال الظنّ واليقين هي الأخرى أفعالا منحاة ولكن بدرجة أقلّ من الأفعال الموجّهة وبدرجة أقلّ ضرورة من الأفعال المسلسلة للحدث.

هكذا إذن تبيّنا انطلاقا من هذا الفصل أهميّة النّظر في الأفعال العربيّة من زاوية الإنحاء، فهذه الرؤية تعيننا في إعادة تشكيل نظرتنا إلى الأفعال العربيّة. هي رؤية يمكننا أن نصنّف انطلاقا منها أفعالنا بمعيار يقترب أكثر من الضبط ممّا كان عليه –حسب اعتقادنا– إذ أنّنا بالاحتكام إلى خصائص الفعل المنحى وما ينجرّ عنها من إمكانيّة الحديث عن درجات في الإنحاء، وقفنا على تصنيف آخر للفعل العربيّ المنحى في تحوّله من المعجميّة إلى النحويّة. لعلّ أبرز نتائجه هي انتباهنا إلى أنّ الفعل النّاقص ما هو في نهاية الأمر سوى نوع من الأفعال التي بلغت درجة معيّنة من الإنحاء تجعلها أقرب إلى النحويّة منها إلى المعجميّة. وهذا الاستنتاج يتيح لنا رسم مسار خاصّ بأفعالنا العربيّة من ناحية ولكنّه في صلة بالمسارات الإنحائيّة في اللغات الأخرى. وهذا هو موضوع اهتمامنا في الفصل الثالث من هذا البحث.

<u>الفصل الثالث:</u> مسار إنحاء الفعل في العربيّة

تقوم فرضيّة الإنحاء على منطلق أساسيّ ألا وهو أحاديّة اتجاه الإنحاء من النحويّة إلى المعجميّة. وقد أمكن لنا الوقوف على أمثلة عديدة في تأييد هذه الفرضيّة في لغتنا العربيّة كذلك وإن اختصّ بحثنا بالاهتمام أساسا بالفعل النّاقص دون سواه من أصناف الكلمات. ووقفنا بعد ذلك على تنوّع مظاهر الإنحاء في الفعل العربيّ، وهذا ما مكّننا من إثبات وجود تفاوت في درجات الإنحاء. ورأينا في هذه الدّرجات ما يُمكننا عَــدُّه معالم في مسار إنحاء الفعل العربيّ، الّذي لم نره يشذّ عن ما تمّ إثباته في سائر لغات العالم الأخرى وإن كانت له خصوصيّاته كذلك وهذا ما نحاول بيانه فيما يلي من عملنا.

1. مسار" من الفعل إلى اللاّصقة":

مثّل هوبر وتروكوت لتحوّل الفعل من المعجميّة إلى النحويّة بالشكل التالي[1]:

فعل ملـــيء > فعل مساعد>متّصل فعليّ > لاصقة فعليّة.

---

1) هوبر وتروكوت (2003: 111).

وقد وقفنا على وجوه توافق بين مسار إنحاء الفعل العربيّ وغيره من الأفعال في لغات أخرى. ومن أبرز وجوه التّوافق المرحليّة والتدرّج في تطوّر الفعل من المعجميّة إلى النحويّة وهذا ما تبيّناه انطلاقا من الأمثلة أعلاه. ولعلّ التطوّر الّذي قطعه الفعل "مشى" في اللّغة الدّارجة التونسيّة يعدّ تطوّرا نموذجيّا في العربيّة لما يمكن أن يحقّقه الفعل من درجات إنحاء، مستجيبا بذلك للمسار النظريّ المرسوم أعلاه، إذ نجد للفعل "مشى" المراحل الأربع المثبتة في تمثيل هوبر وتروكوت لمسار إنحاء الفعل ويمكننا التّمثيل لها على النّحو التالي:

فعل ملـــيء > **مشى للمكتب .**

فعل مساعد > **مشى يخدم.**

متّصل فعليّ > **ماش يخدم.**

لاصقة فعليّة **ماشيـــقـــعـــد يخـــدم.**

و الملاحظ أنّ هذا الشكل في رسم ما يطرأ على هذا الفعل في الدّارجة هو شكل مفترض باعتبار أنّ اللّغة الدّارجة لغة شفويّة، لا تحظى بالعناية نفسها الّتي تحظى بها اللّغة العربيّة الفصحى فيما يتعلّق بقواعد رسمها. ولا تخفى هنا الإشكاليّة الّتي تطرحها تسميات هوبر وتروكوت حين نبحث عمّا يوافقها من إنجازات لغويّة في العربيّة، فالنّاظر في الألسنة الأوروبيّة قد يجد شكلا كتابيّا معتمدا ومتداولا للمتّصل الفعليّ، لكنّنا في لغتنا العربيّة الفصحى وفيما يتعلّق بالفعل النّاقص تحديدا، نعدم لا فقط التّمثيل الكتابيّ له بل كذلك نعدم الإنجاز اللّغويّ نفسه للمتّصل الفعليّ كما سنبيّن ذلك. لهذا فإنّ تسجيلنا لهذه التّغييرات بالطريقة الّتي أثبتناها أعلاه إنّما هي بالاعتماد لا على الصّور النطقيّة لإنجاز الفعل "مشى" في لغتنا الدّارجة فحسب وإنّما راعينا فيها ما يوازي التحوّلات الصوتيّة من تحوّلات دلاليّة وتركيبيّة. والملاحظ أنّ هذه الصّور النطقيّة الأربعة وما يتّصل بها من خصائص تركيبيّة، متداولة جميعها اليوم في لغتنا التونسيّة الدّارجة، على ما بينها من تباين في درجات الإنحاء وهذا ما عبّر عنه بخاصيّة "التّراكب" في فرضيّة الإنحاء.

ومن ناحية أخرى لاحظنا ونحن نحدّد خصائص الفعل المنحى في العربيّة الفصحى ونثبت درجات إنحائه، أنّ الفعل النّاقص العربيّ لم يتطوّر إنحاؤه إلى درجة ظهوره في صورة لاصقة صرفيّة، وإن كان تقليبنا النّظر في هذه الأفعال النّاقصة وما شابهها فاختلف في إلحاقه بها كأفعال المقاربة والشّروع، قد مكّننا من الوقوف على مظاهر إنحائيّة اعتمدنا عليها في تحديد درجات مختلفة في الإنحاء، قد يكون أنّها خاصّة باللّغة العربيّة لكنّها تؤكّد طابع المرحليّة في الإنحاء وتدعّم استبعاد فجئيّة التحوّل من صورة إلى أخرى في مسار الإنحاء عموما. ومستندنا النظريّ في ذلك ما جاء من قطع في ردّ هوبر وتروكوت على نقد بات Butt لإضافة الباحث هوك Hook مرحلة "الأفعال الموجّهة" إلى مسار "من الفعل إلى اللاّصقة."[1]

هكذا يمكننا أن ننسج على منوال هوك، فنشير إلى وضعيّة وسطى بين الفعل المليء والفعل المساعد في العربيّة، اعتمادا على ما سقناه من معطيات، وربّما أمكننا أن نشير إلى أكثر من وضعيّة وسطى فقد أمكن لنا انطلاقا من خصائص مجموعات معيّنة من الأفعال أن نقف على درجات إنحائيّة متباينة. فإذا كان الفعل المليء معجميّا يمثّل الدّرجة صفر من درجات الإنحاء فإنّه بإمكاننا أن نعتبر أفعال الظنّ واليقين المساعدة على تحديد "الجهة" في الحدث أفعالا ذات درجة إنحائيّة أولى، تليها ترتيبا أفعال المقاربة والشّروع الّتي تتميّز بقدرتها على إكساب ما يتّصل بها من أفعال "مظهرا" جديدا هو التّعبير عمّا يمكن أن نسمّيه "نقطيّة الحدث وقوعا أو امتناعا" وتميّزها كذلك بتطوير ما تدخل عليه من تراكيب من الأقلّ توحيدا تعبيريّا إلى الأكثر توحيدا تعبيريّا. إلاّ أنّ ما يفترضه دخولها تركيبا معيّنا من قيود انتقائيّة وما تتميّز به من استقرار

---

1) ننقل هنا الشّاهد من هوبر وتروكوت (2003:114) الّذي يتضمّن رأيهما حول هذه الأفعال نظرا إلى أهميّته :

« ..even if they do not belong on the cline, they do suggest grammaticalization – phonological attrition is not a prerequisite, as the development of auxiliary *must* and *might* in English demonstrate, and passage through a complete cline is never necessary or expected for grammaticalization. In this case, the decategorialization of the main verb and the frequency patterns suggest strongly that grammaticalization is involved. »

في مستوى البنية الصوتيّة يجعلها في درجة ثانية من الإنحاء. وتتميّز الأفعال النّاقصة وما ألحقناه بها من "أفعال مسلسلة" بإمكانيّة اعتبارها ذات درجة إنحائيّة ثالثة أي هي بذلك أقرب إلى النحويّة من سالفاتها من الأفعال. فإضافة إلى ما تحدثه هذه الأفعال من تغيير في مستوى مظهر الفعل الّذي تتّصل به وزمانه فإنّها تتميّز بقدر أقلّ من القيود في مستوى العلاقات التركيبيّة. أمّا "ظلّ" و"كان" فيمكننا استنادا إلى شكليهما النطقيّين الأكثر اختزالا وقابليّتهما للتّخفيف الصوتيّ أكثر من غيرهما، اعتبارهما من درجة إنحائيّة أعلى، أو هي الأعلى حاليّا في ما حقّقه الفعل النّاقص من تطوّر من المعجميّة إلى النحويّة في الفصحى.

والنتيجة الّتي نخرج بها ممّا سبق هو أنّ مسار الإنحاء في الفعل النّاقص في العربيّة لم يشذّ في الحقيقة عمّا أثبت في إنحاء غيره من أفعال لغات أخرى وربّما كانت هذه الدّرجات الّتي وقفنا عليها في إنحاء الفعل العربيّ علامات إضافيّة تبرز مرحليّة عمليّة الإنحاء وهي علامات قد لا نظفر بها في لغات أخرى ربّما لما قطعته من أشواط في تطوّرها جعل بعض هذه العلامات الدالّة عليها غائبة فيما افترضه المنظّرون للإنحاء. لكنّ السّؤال الّذي يطرح بعد الاهتداء إلى الملامح العامّة لإنحاء الفعل في العربيّة هو هل يمكننا الجزم أنّ الأفعال القابلة للإنحاء تسير دوما في مسار واحد لا ثاني له؟ وهذا السّؤال هو موضع عنايتنا في العنصر الثاني من هذا الفصل الثالث.

2. تعدّد مسالك إنحاء الفعل العربيّ:

لئن ثبت القول بأنّ اتّجاه الإنحاء واحد دوما من المعجميّة إلى النحويّة إلاّ أنّ الغموض ظلّ يكتنف بعض الوحدات النّحويّة. فبعضها يختلف من حيث الصورة النطقيّة ويتماثل من حيث الدّلالة النحويّة. وبعضها على العكس من ذلك قد تتماثل صوره النطقيّة ولكنّه يؤدّي مع ذلك دلالات نحويّة مختلفة، لذلك رأى الباحثون أنّ تفسير هذه الظّاهرة وتلك قد يتّضح بافتراض تعدّد مسالك الإنحاء. وهذا التعدّد قد يتّخذ شكل التفرّع Divergence ، وقد نمثّل له بالتجمّع Convergence وهو التقاء مسالك مختلفة في نقطة من نقاط المسار الإنحائيّ.

وهذا التعدّد في مسالك إنحاء الفعل العربيّ هو محلّ اهتمامنا في هذا العنصر الثاني.

لاحظنا أنّ التّعبير عن المستقبل في الدّارجة التونسيّة يتحقّق بشكلين مختلفين: ففي بعض اللّهجات تستعمل اللاّصقة الصرفيّة "مـــاش" وفي بعضها الآخر سمعنا "باش" بل قد يكتفى بالحرف "بـــ" وحده دلالة على الاستقبال زمانيّا. وهو ما جعلنا نفترض أنّ الفعل "مشى" نفسه قد أعيد إنحاؤه. وهذا يتدعّم بما كنّا أشرنا إليه من أنّ الفعل "مشى" لم يفقد استقلاليّته وبقي متداولا في معناه المعجميّ المليء وهذا ما يجعله قابلا لعمليّة إنحائيّة جديدة شأنه في ذلك شأن أيّ وحدة معجميّةأخرى.[1] ولنا في المثالين التاليين توضيح لعمليّتي الإنحاء المفترضتين، إذ يمكن أن يكون الفعل "مشى" قد أنحي في مناسبة على ماهو مبيّن في المثال 18 أسفله :

18. أ ــ مـــشَى للـــــدّار.

ب ــ مـــشى يـــلـــعب.

ج ــ مـــاشْـــيَلـــعـــب.

أو قد يكون كذلك أنحي ضمن مجموعة متكلّمة باللّغة العربيّة بشكل مختلف كالّذي نثبته في المثال19:

19. أ ــ مـــشَى للـــــدّار.

ب ــ مـــشى يـــلـــعب.

ج ــ بـــاشْـــيـــلْـــعـــب.

د ــ بْـــــيَـــــلْعَـــــب.

ويبدو أنّ استعمال الحرف "بـــ" في الدّلالة على المستقبل هو كذلك منتشر في الدّارجة المصريّة. ولعلّ ما ييسّر هذا التنوّع في الصّورة النطقيّة في إنحاء "مشى" تارة إلى "ماش" وأخرى إلى "باش" هو اشتراك الباء والميم في

---

1) انظر صفحتي 76 و77 من هذا البحث أو انظر هوبر وتروكوت (2003 :118).

الحيّز الشفويّ والمخرج الشفويّ كذلك. ولكنّنا رأينا أنّ الأمثلة الدالّة على التفرّع نادرة الحدوث في الفعل العربيّ.

ولعلّ العثور على نماذج في تعدّد المسالك الإنحائيّة الّتي تلتقي في نقطة واحدة تمثّل الشّكل الأكثر نحويّة في تحوّل فعل ما أو أكثر من فعل، ليس أيسر حالا في لغتنا العربيّة الفصحى، إلاّ إذا تجاوزنا بالنظر الأفعال النّاقصة وانتبهنا إلى الإنحاء في الفعل العربيّ عموما وحينئذ نجد الكثير من اللّواصق الصرفيّة الّتي قد تبعث على الحيرة والتساؤل عن مصادرها الأولى كحرف الاستقبال "السين"، أ يمكن أن يكون متحوّلا عن "سار" أو "سوّف" مثلا؟ وحروف المضارعة الّتي تلحق بالفعل أو الضّمائر المتّصلة به ..إلخ من الأدوات النحويّة ذات الصوتم الواحد والّتي نعدم أدلّة تاريخيّة عن صور أصليّة لها.

3. نزع الإنحاء في بعض الأمثلة:

ذكرنا في القسم النظريّ[1] أنّ الإنحاء يقوم على فرضيّة أساسيّة هي أحاديّة اتّجاه التّغييرات اللّغويّة من المعجميّة إلى النحويّة، وأنّ هذه الفرضيّة قد كانت محلّ نقاش باحثين متعدّدين بعضهم يؤيّدها والبعض الآخر يرفضها. وقد استدلّ أصحاب الموقف الثاني في دحضهم لهذه الفرضيّة بوجود أمثلة عديدة لوحدات نحويّة تحوّلت إلى وحدات معجميّة. واعتبروا لذلك أنّ هذا المسار الّذي سلكته هذه الوحدات من النحويّة إلى المعجميّة دليل على نزع الإنحاء عنها. ونحن لم نعدم في العربيّة أمثلة على ذلك وإن لم تتّصل بالفعل الناقص مباشرة فقد ذكر ابن جنّي في "الخصائص" أنّ: " *الحروف يشتقّ منها، ولا تشتقّ هي أبداً، وذلك أنها لمّا جمدت فلم تتصرّف شابهت بذلك أصول الكلام الأوّل التي لا تكون مشتقة (من شيء) (لأنه ليس قبلها ما تكون فرعاً له ومشتقاً منه) يؤكّد ذلك قولهم : سألتك حاجة فلوليت لي، أي : قلت لي (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف المركّب من (لو) و(لا)..*" [2]

---

1) انظر صفحتي 84 و85 من هذا البحث.

2) ابن جنيّ: *الخصائص*: 2، 25.

ونحن لن نتوقّف مطوّلا عند مطلع هذا الشّاهد الّذي يبدو في تعارض – على الأقلّ ظاهريّا– مع أسس الإنحاء، إذ لا يخفى أنّ ابن جنّي وإن حاول تجاوز بعض القضايا ذات الأبعاد الدينية في معالجة ظواهر اللغة كمسألة التوقيف والاصطلاح في اللغة[1] فإنّه لم يتجرّد كل التجرّد من هذا الهاجس فهو يعود في الجزء الثاني في *"باب في هذه اللغة : أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط"* إلى إثارة قضيّة ابتداء اللغة وقضية أيّ أقسام الكلام تقدّم وهي مسألة هامّة لأنها في صلة مباشرة بقضية الاشتقاق وأسبقية جنس من أجناس اللغة (يقصد بذلك جنس الحروف أو الأفعال أو الأسماء) رتبة على آخر.[2] إلا أنّ ابن جني يقرّ هو نفسه بعدم توصّله إلى وضع حدود نهائية وقواعد فاصلة في الإجابة عن سؤال أيّ أجناس الكلام أسبق بقوله *"فقد علمت – بما قدّمناه وهضبنا فيه – قوة تداخل الأصول الثلاثة : الاسم والفعل والحرف وتمازجها، وتقدّم بعضها على بضع تارة، وتأخّرها عنه أخرى."*[3]

أمّا ما يهمّنا التّركيز عليه في هذا الموضع بالذّات فهي إشارته إلى اشتقاق الفعل "لوليت" من الحرف "لولا" وهو نموذج ممّا يمكن أن يعترض به

---

1) انظر "باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح" ج 1 من *الخصائص* ثمّ انظر تحديداً إلى ما خلص إليه في خاتمة هذا الباب: "واعلم فيما بعد، أنني على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع... فأقف بين تين الخلّتين حسيرا، وأكاثرهما فأنكفئ مكثورا. وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبتها، قلنا به، وبالله التوفيق". ص 56.
فهو لا يفصل في القول بتوقيف اللغة أو اصطلاحها ويواصل النظر في مسائل اللغة محاولاً تجاهل هذه الإشكالية ولكن يبدو أنّ التخلص لم يكن سوى تخلّص مؤقت.

2) يقول ابن جنّي: "فإن قُلت : هلا ذهبت إلى أن الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان، كما أنّها أسبق رتبة منها في الاعتقاد، واستدللت على ذلك بأنّ الحكمة قادت إليه، إذ كان الواجب أن يبدؤوا بالأسماء، لأنها عبارات عن الأشياء، ثمّ يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال، ثمّ جاءوا فيما بعد بالحروف، لأنك تراها لواحق بالجمل بعد تركبها، واستقلالها بأنفسها نحو إنّ زيداً أخوك، وليت عمراً عندك، وبحسبك أن تكون كذا ؟ قيل : يمنع من هذا أشياء : منها وجودك أسماء مشتقة من الأفعال، نحو قائم من قام... فإن رأيت بعض الأسماء مشتقاً من الفعل فكيف يجوز أن يعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان، وقد رأيت الاسم مشتقاً منه ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه".*الخصائص* : 2، 22– 23.
ثمّ يضيف في الجزء نفسه ص 23 : "... وأيضاً فإن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف، نحو قولهم : سألتك حاجة فلوليت لي، أي قلت لي : لولا، وسألتك حاجة، فلاليت لي، أي قلت لي : لا".

3) *الخصائص*: 2، 27.

على أحاديّة الاتّجاه في الإنحاء. وهذه التحوّلات التي تسير من النحويّة في اتّجاه المعجميّة ليس غريبا عن اللّغة الدّارجة كذلك فنحن نشتقّ مثلا من حرف الجواب "نعم" الفعل "ينعم" فنقول على سبيل المثال (يــنعــم براسو).

إلاّ أنّنا نرى أنّ هذه الأمثلة على أهميّتها تعدّ نادرة في العربيّة. وكذلك كحالها في الألسن الأخرى كما ذكر هوبر وتروكوت. ووجود أمثلة قليلة مضادّة لاتجاه هذا التّغير اللّغويّ أو ذاك لا يعني نقض هذه الفرضيّة بقدر ما يمثّل إمكانيّة القول بنوع آخر من التغييرات اللّغويّة فمبدئيّا لا يوجد أيّ دليل قطعيّ على عدم وجود وحدات نحويّة مكتملة غير منبثقة من وحدات معجميّة وتكون عرضة لتحوّلات ما بحكم التطوّر وما يحدثه الزمن من تحوّلات في بنية مفردات اللّغة ودلالاتها.

خاتمة القسم الثاني:

هكذا إذن توصّلنا في نهاية هذا القسم التّطبيقيّ الخاصّ بالإنحاء في الفعل النّاقص إلى نتائج كثيرة. فقد تمكنّا بفضل إعمال آليّة الإنحاء في الأفعال العربيّة من إعادة تصنيفها وفق رؤية ديناميكيّة تراعي التطوّر الزمانيّ وتأثيره في الظّواهر البشريّة عموما، بما في ذلك اللّغة.

وتمثّلت النتيجة العمليّة الأولى الّتي وقفنا عليها في كون الفعل النّاقص ما هو في نهاية الأمر سوى نوع من الأفعال الّتي بلغت درجة معيّنة من الإنحاء تجعلها أقرب إلى النحويّة منها إلى المعجميّة.

ولاحظنا كذلك أنّ الفعل النّاقص في اللّغة العربيّة الفصحى لم يتطوّر إنحاؤه إلى درجة ظهوره في صورة لاصقة صرفيّة أو حتّى متّصل فعليّ. فنحن لم نسجّل وقائع في تماسك بنية الفعل المنحى من الأفعال الناقصة في العربيّة الفصحى، مع ما يليه في التّركيب.

وأوقفنا تقليبنا النّظر في الأفعال النّاقصة وما شابهها من الأفعال الّتي وقع في إلحاقها بها كثير من الأخذ والردّ، كأفعال المقاربة والشّروع وأفعال الظنّ

والاعتقاد، على مظاهر إنحائيّة متنوّعة اعتمدنا عليها في تحديد درجات مختلفة في الإنحاء.

أمّا الأفعال الدّارجة فقد تبيّنا أنّها أكثر قابليّة لتطوير درجتها الإنحائيّة، وهي كذلك أكثر سرعة في التحوّل من المعجميّة إلى النحويّة من أفعال العربيّة الفصحى. بل إنّ بعضها يمثّل أعلى درجات الإنحاء وبذلك يمكن عدّ الفعلين "مشى" و"خلّى" يقدّمان نموذجين طرازيّين للإنحاء. ولعلّ هذا التـــفوّق راجع إلى عامل التّداول الّذي يجعل كلمة ما أكثر تواترا في الاستعمال ممّا يكسبها قابليّة أكبر من غيرها للتّجديد أو الإنحاء عموما.

ويصل الفعلان "مشى" و"خلّى"، دلاليّا إلى درجة عالية من التّعميم المعنويّ، أمّا من حيث الصّورة الصوتيّة فيحقّقان الدّرجة القصوى من الاختزال إذ يصبحان لاصقتين صرفيّتين إضافة إلى ما يحدثانه من تحوّلات في التّراكيب الّتي يردان فيها من حيث المظهر والجهة والزّمان.

إنّ تحقّق الإنحاء في الفعل الناقص لم يمنع من استمرار استعمال الفعل في معناه المعجميّ الأوّل. فلا يعني إنحاء الفعل العدول تماما عن صورته الأصليّة وتبييضها. وإنّما يكتسب الفعل صورة جديدة. فيتواصل استعمال الفعل النّاقص أي المنحى مع استعماله بمعناه المليء معجميّا.

هذا الاستعمال المزدوج أو المتعدّد الصور والأشكال – إذا تعدّدت أطوار الإنحاء– إضافة إلى قابليّة الأفعال العربيّة لتصنيف بحسب درجات إنحائها، قد مكّننا من رسم مسار إنحائها. وهو مسار يدعّم طابع المرحليّة والتدرّج في الإنحاء ويؤكّد استبعاد فجئيّة التحوّل من صورة إلى أخرى في مسار الإنحاء عموما.

ومن ناحية أخرى أمكننا بما وقفنا عليه من استمراريّة ظاهرة الإنحاء في الأفعال العربيّة، أن نجزم باستمراريّة تطوّر لغتنا العربيّة الفصحى، وإن كان نسق تطوّرها أقلّ سرعة من نسق تطوّر الانكليزيّة أو الفرنسيّة اللّتين يبلغ فيهما إنحاء الأفعال درجات أعلى من درجات إنحاء الفعل العربيّ.

إنّ لمسار إنحاء الفعل العربيّ الّذي حدّدنا بعضا من معالمه في البحث، لا شكّ، خصوصيّة. إلاّ أنّه من ناحية أخرى في صلة بالمسار العامّ لإنحاء الفعل الّذي ضبطه هوبر وتروكوت:

فعل ملـــيء > فعل مساعد > متّصل فعليّ>لاصقة فعليّة

ولئن كان نسق إنحاء الأفعال العربيّة أقلّ سرعة من نسق تطوّر أفعال الانكليزيّة أو الفرنسيّة، فلعلّ في ذلك بعض الفضل إذ مكّننا ذلك من الوقوف على مراحل جزئيّة في الإنحاء تخفيها العلامة (>) في التمثيل لما يحدث من تحوّل من طور إلى آخر في الإنحاء.

الخـــاتمة العامّـــة

نحاول في هذا القسم الختاميّ من العمل أن نجمل القول فيما حاولنا تقديمه من قضايا وأن نلخّص أهمّ النتائج الّتي توصّلنا إلى إثباتها. فقد انتظم عملنا في هذا البحث في قسمين رئيسيّن حاولنا في أوّلهما عرض فرضيّة الإنحاء بتوضيح ظروف نشأتها وأهمّ أسسها ومبادئها النظريّة وما أثير حولها من إشكاليّات. وحاولنا في ثانيهما إجراء هذه الفرضيّة على قسم مخصوص من اللّغة العربيّة هو الفعل النّاقص، قصد الوقوف على مظاهر الانسجام بين مقتضيات هذه الفرضيّة وخصائص هذا القسم من الأفعال العربيّة من ناحية، والوقوف على مظاهر الاختلاف بينهما من ناحية أخرى.

فعرضنا ما أثارته فرضيّة الإنحاء من قضايا نقديّة في الدّراسات اللّسانيّة. لعلّ أبرزها ما يتّصل بالخلفيّة النظريّة الّتي يرتكز عليها مفهوم الإنحاء باعتباره نوعا من التّغيير اللّغويّ. فذكرنا أنّ المقصود بالتغيير اللّغويّ لا يعني استقلاليّة جهاز اللّغة عن مستعمليه وإنّما المقصود بذلك ما تُدخله المجموعة من المتخاطبين من تطوّر في أبنيتها اللغويّة.

وهذا التصوّر نابع من رؤية عرفانيّة تستبعد اعتبار اللّغة مجموعة من القواعد المتصلّبة المستقلّة عن مستعمليها وتؤسّس لتصوّر اللّغة على أساس أنّها مجموعة أحداث خطابيّة تخضع لعوامل التأثّر والتّأثير التّداوليّتين. لذلك أشار هوبر وتروكوت إلى مبدأين هامّين لتنزيل الإنحاء تنزيلا نظريّا سليما: أوّلهما أنّ "الإنحاء نظريّة وظائفيّـــة"[1] بمعنى أنّها تهتمّ بالعلاقة التّأثيريّة بين اللغة والاستعمال وتركّز على بعض الظّواهر المحليّة التدرّجيّة وهذا ما يجعلها

---

1) هوبر و تروكوت (م.ن:133): « grammaticalization is a functionalist theory »

مختلفة عن النظريّات الصّوريّة الّتي تبحث عن الخصائص الثابتة الكليّة وعن خصائص البنية مستقلّة عن السّياق والاستعمال.

وثانيهما: أنّ للإنحاء وِجهتين إحداهما زمانيّة والأخرى آنيّة. وباعتباره نظريّة في العلاقة بين البنية والاستعمال لا في التّغيّر النّحويّ، فإنّ حقيقة كون التّغييرات الّتي تسلّط عليها الأضواء تمثّل نزعات لا قواعد تعمل بشكل ثابت ودائم فإنّ ذلك لا يعدّ أمرا هامّا من وجهة نظر زمانيّة. نظرا إلى كون الاستعمال متغيّرا عادة، ولا يكون طرازيّا إلاّ في بعض الحالات. وفي هذا ردّ على زعم نيومايير أنّ أيّ مثال غير خاضع للتدرّج في تطوّره، كاف لرفض أحاديّة الاتّجاه في الإنحاء.[1]

وقد كان هذا المبدأ بدوره محلّ نقاش وسوء فهم حاول دارسو الإنحاء في فترة متأخّرة توضيحه. وركّزوا في ذلك على جملة من الأسس يمكننا ضبطها في ما يلي:

- يسير اتّجاه الإنحاء دوما من المعجميّة إلى النحويّة.
- ينطلق الإنحاء من المقولات العليا في اللّغة نعني بذلك الاسم والفعل في اتّجاه المقولات الدّنيا.
- يتمّ هذا التوجّه مرحليّا وبتدرّج و يطول ويقصر زمانيّا حسب عوامل متباينة.
- ليس التحوّل من المعجميّة إلى النحويّة واجبا: فليست الوحدات المعجميّة كلّها قابلة للإنحاء.
- لا يصل تحوّل الوحدات المعجميّة ضرورة إلى أقصى درجات الإنحاء.
- يتمّ الإنحاء بمفعول عوامل متداخلة من بينها إعادة تحليل المعطيات اللّغويّة وتشكيلها في صور جديدة. وتتّضح معالم هذه الصّور المنحاة بالقياس.

---

1) هوبر وتروكوت (م.ن:133).

- لا يعني القول بحدوث الإنحاء ضرورة أنّ الوحدات النحويّة لا تنشأ إلاّ عن طريق الإنحاء. لذا يرى هوبر وتروكوت أنّه "*وجب أن نترك مسألة إمكانيّة انبثاق وحدات نحويّة مكتملة للدراسات التجريبيّة المستقبليّة*."[1] وأنّه لا يوجد أيّ داع لأن نسلّم بافتراض وضعيّة لغويّة خالية من الوحدات النحويّة، وما نسلّم به إنّما هو مرحليّة التطوّر اللّسانيّ.

وإضافة إلى ما تعلّق بأسس فرضيّة الإنحاء وبمفهوم أحاديّة الاتّجاه من قضايا، فإنّ هوبر وتروكوت أثارا مسألتين هامّتين تتعلق إحداهما بكيفيّة فهم التحوّلات الطّارئة على الوحدات المعجميّة: فهل تعدّ هذه الظّاهرة خسارة دلاليّة أم يمكن أن نرى في ذلك مظهرا من مظاهر الإثراء التداوليّ؟ ولئن تباينت آراء دارسي الإنحاء حول هذه المسألة فإنّ هوبر وتروكوت، قد انتهيا إلى اعتماد مفهوم الإثراء التداوليّ معوّلين على أنّ الوحدة المنحاة تحافظ على استعمالها وتداولها بمعناها المعجميّ الأصليّ، وعلى كون التّبييض لا يتمّ إلاّ في مراحل إنحائيّة قصوى. وهذه النتيجة هي الّتي جعلتهما يعالجان مسألة تمثّل الشكل العامّ لما يحدث أثناء الإنحاء. فناقشا شكل التسلسل الخطيّ الّذي أثبته هاينه وريه في التّمثيل لمسار الإنحاء وعوّضاه بشكل التراكب لما بين الوحدات المنحاة من الأصل الواحد من نقاط تماسّ من ناحية، ونظرا إلى أنّ الوحدة المنحاة قد تحافظ على صور استعمالها المختلفة من حيث درجة الإنحاء في الفترة الزمانيّة الواحدة من ناحية أخرى.

وقد تبيّن لنا من هذه التّوضيحات أنّ مواطن الغموض والالتباس الّتي طبعت فرضيّة الإنحاء في نشأتها، انجلت بتأثير الدّراسات النقديّة الّتي دفعت المنظّرين للإنحاء إلى تدقيق مفاهيم فرضيّتهم وإكسابها مزيدا من التحصّن والقوّة.

وقد وقفنا بالفعل على مظاهر قوّة في هذه الفرضيّة استمدّتها لا من تدقيق وسائلها النظريّة فقط، وإنّما كذلك من نتائجها التطبيقيّة في لغات متعدّدة.

---

1) هوبر وتروكوت (م.ن:132).

وهذا ما شجّعنا على الإقدام على خوض غمار هذا البحث والإدلاء فيه بدلونا مظهرين تجلّيات هذه الظّاهرة في العربيّة. إلاّ أنّنا رأينا في الإقدام على هذا المبحث وهو يطرح من الإشكاليّات والقضايا ما يطرحه، ما ينبئ بمزالق رجونا عدم الوقوع فيها.

وقد أغرانا بإعمال محكّ هذه الفرضيّة في لغتنا العربيّة وتحديدا في الفعل النّاقص، ما لاحظناه كذلك من وجوه شبه بينه وبين مقولة الفعل المساعد في اللّغتين الانكليزيّة والفرنسيّة. فقد انتبهنا إلى مابين اللّغة العربيّة وغيرها من لغات الأمم الأخرى من نقاط تشابه في مسار إنحاء وحدات معجميّة كثيرة ومن بينها الفعل تحديدا ورأينا في هذا الأمر ما من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة للبحث في الإنحاء من وجهة نظر مقارنيّة. ذلك أنّه من تأثيرات دراسات التقاطعات اللّسانيّة في الإنحاء القول بإمكانيّة دراسة "النّحَاوم" « grams »لا فقط باعتبارها ظواهر لغويّة خاصّة بل باعتبارها "نَحَاومَ نوعيّة" «gram-types» أي باعتبارها ممثّلة لمقولات أساسيّة كونيّة. ويبدو أنّ هذه "النّحَــاوِم النوعيّة" تنزع إلى التماثل في كلّ اللّغات في مستوى مسارات تطوّرها بحكم كونيّة آليّات المجاز والاستخلاص المنطقيّ والتّأثير السّياقيّ وهي جميعها آليّات عرفانيّة في استعمال اللغة في ثقافات العالم.

إلاّ أنّنا لم نقف على نقاط التشابه بين الفعل العربيّ المنحى وأفعال لغات أخرى، فقط، بل وقفنا على مظاهر اختلاف وتباين فتساءلنا عن سرّهما. وحاولنا البحث عن خصوصيّات إنحاء الفعل العربيّ. ولذلك رأينا من الضروريّ في البداية الإجابة عن أسئلة كثيرة أهمّها: ما الّذي يرشّح فعلا دون آخر للإنحاء في العربيّة؟ ما هي خصائص الفعل المنحى في العربيّة؟هل يمكن الحديث عن درجات في إنحائه؟

ولم يكن سبيل الإجابات ممهّدا إذ واجهتنا فوضى اصطلاحيّة في تحديد المقصود بالأفعال النّاقصة جعلتنا في مواجهة مسألة المعطيات. فقد كنّا على وعي بأنّ المعطيات الخام المتمثّلة في الأحداث الخطابيّة المسجّلة بالصّورة والصّوت هي لا شكّ أفضل التمثيلات للمعطى اللّسانيّ، والمعالجة الآليّة لمثل

هذه المعطيات هي دون شكّ أكثر فاعليّة وجدوى لأنّها تهدف إلى استخلاص السلوك اللّسانيّ دون مثير خارجيّ. إلاّ أنّ هذه الوسائل لم تكن متاحة. فحاولنا تجاوز هذا العائق بالبحث في كتب التّراث الّتي عملنا على أن تكون من فترات تاريخيّة مختلفة، وبـــتـــتبّع المتداول في لغتنا الدّارجة وما انتشر استعماله في بعض اللّهجات العربيّة القريبة إلينا وما وصل إلينا منها سماعا أو قراءة. ولعلّ إشكال التّوثيق للمفردات المعجميّة ليس مطروحا على الباحث العربيّ وحده، ولكنّه لا يطرح بنفس الحدّة الّتي يطرح بها بالنّسبة إلى اللّسانيّ العربيّ فنحن لا نعثر على تأريخ استعمال المفردات ولا على ترتيب زمنيّ لتطوّر استعمال الأصول المعجميّة في العربيّة.

ومع ذلك فقد توصّلنا إلى نتائج كثيرة لخّصناها في خاتمة القسم التّطبيقيّ، ويكفي في هذا الموضع أن نشير إلى دورها:

أوّلا: في إعادة تشكيل وعينا بأفعالنا العربيّة في إطار رؤية تطوريّة تراعي تأثير الزّمان وعوامل التّداول المركّبة في المنجزات اللّغويّة عموما. وهي رؤية مكّنتنا من تصنيف الأفعال النّاقصة العربيّة بمعيار يقترب أكثر من الضبط ممّا كان عليه – حسب اعتقادنا – إذ أنّنا بالاحتكام إلى خصائص الفعل المنحى وما ينجرّ عنها من إمكانيّة الحديث عن درجات في الإنحاء، وقفنا على تصنيف آخر للفعل العربيّ المنحى في تحوّله من المعجميّة إلى النحويّة.

ثانيا: في وقوفنا على انسجام مبادئ فرضيّة الإنحاء مع ما تناولناه من معطيات لغويّة متعلّقة أساسا بالفعل النّاقص. وهذا من شأنه أن يساهم في إبراز مظاهر التماثل بين اللّغات المختلفة في مستوى إنتاج الظّواهر الإنحائيّة.

ثالثا: في تبيّن تدقيقات وجزئيّات في درجات إنحاء الفعل الناقص قد تساهم في الكشف عن المراحل المخفيّة في المسار العامّ الّذي رسمه هوبر وتروكوت في إنحاء الفعل عموما. ويمكننا أن نعتبر هذه الجزئيّات في توافق مع ما ذهب إليه "هوك" وتؤكّد تبعا لذلك ضرورة إيلاء هذه الخطوات المصغّرة حظّها من العناية و الانتباه. وهذا ما يمكن أن يفتح آفاق بحوث مستقبليّة في هذا المجال.

إنّ الاختلاف بين المجموعات الخطابيّة العربيّة والمجموعات اللّغويّة الأخرى، قد يكون راجعا إلى كون البعض منها يحفظ مقولاته مدّة زمنيّة طويلة، في حين أنّ البعض الآخر من المجموعات اللّغويّة يطوّر مقولاته بسرعة أكبر من البعض الآخر. وإثبات هذه النتيجة قد يدفعنا إلى البحث في حالات التّواصل اللّغويّ وما يحدثه من تأثيرات في إنحاء الوحدات المعجميّة.

إنّ آفاق هذا البحث لا ترتسم في الحقيقة في هذا الاتّجاه دون سواه فما شرعنا فيه من دراسة الإنحاء في الفعل النّاقص في العربيّة يمكنه أن يتّسع ليشمل الإنحاء في الاسم كذلك، أو ربّما يشكّل خطوة نحو دراسة ما قد يطرأ على الوحدات النحويّة نفسها من تغييرات لغويّة.

ثمّ إنّ حاجتنا إلى دراسة آنيّة إحصائيّة كميّة لبعض الأفعال المنحاة في العربيّة الفصحى أو الدّارجة، نعتمد فيها على معطيات حيّة نقصد بذلك تسجيلات خطابيّة، ستكون مفيدة في هذا المجال لاشكّ، ولعلّها تفيدنا في الحصول على معالم أكثر يقينيّة في رسم مسار إنحاء الفعل العربيّ، أو في تبيّن أصل الوحدات النحويّة هذه الوحدات الّتي ظلّت محلّ خلاف دوما في تأويل نشأتها وتطوّرها ودلالاتها.

إنّنا في ختام هذا البحث لا يسعنا إلاّ أن نذكّر بغاياتنا منه وهي محاولة فهم خاصيّة من خصائص الألسنة البشريّة هي الإنحاء وتقديم رؤية لسانيّة تسلّط الضّوء على التفاعل بين البنى اللغويّة المجرّدة والبنى المتداولة ثمّ الارتقاء بعد ذلك من مجرّد رصد "الظّاهرة" في اللّغة العربيّة إلى ما يمكن أن نساهم به من تفسير وتوضيح في إطار دعم هذه الفرضيّة بالاعتماد على ما يحدث في اللّسان العربيّ نموذجا وما يلتقي فيه مع سائر الألسن. ولا ندّعي مع ذلك فتحا علميّا إذ لا يعدو الإطار العامّ لهذا البحث أن يكون " فرضيّة " قد تثبت مع الأيّام وقادم البحوث وقد تحول بانقضاء الزّمان.

المراجع المعتمدة في البحث

العربـــيّـــة:

ابن جنّي (أبو الفتح عثمان). ت392 هـــ، **الخصائص** (3 مجلّدات)، تحقيق عبد الحكيم بن محمد – المكتبة التوفـــيقـــيّـــة – تقديم المحقّـــق للكتاب مؤرّخ بسنه 1418 هـــ.

ابن منـــــظـــــور.ت711 هـــ، **لسان العرب** (18 مجلّدا)، المجلّد:1–7–12–15، بيروت،لبنان، ط 3، 1993.

ابن يعيش (موفّق الدين يعيش ابن علي بن يعيش). ت643 هـــ، **شرح المفصّل**(3 مجلّدات)، الجزء:7 ضمن المجلّد 2، توزيع مكتبة المتنبّي – القاهرة–.المجلّدان:1 و2 د.ت، المجلّد 3: ط مجمع اللّغة العربيّة – دمشق1411هـــ – 1990م.

الإستراباذي النحوي (الشيخ رضي الدين محمّد بن الحسن). ت686 هـــ؟، **شرح الرضيّ على كافيّة ابن الحاجب** (4 مجلّدات)، الأجزاء:1–2–5، تحقيق عبد العال سالم مكرم– عالم الكتب– القاهرة، ط1، 2000.

الدلال (محمد)."**النواسخ حسب النحاة العرب اعتمادا على شرح المفصّل**" دراسة لنيل شهادة الكفاءة في البحث بإشراف الد. عبد القادر المهيري 1982– 1983،الجامعة التونسية – كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة – تونس. عمل مرقون.

الزنّاد (الأزهر)."**نظريّة النّحو العرفانيّ لرونالد لانكاكير**" درس قدّم في كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات – منوبة – عمل مرقون.

سيبويه.ت175هـ، **الكتاب** (05 مجلّدات)، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون، دارسحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1990.

غنيم (أميرة). "**دور النّواسخ الفعليّة في الإعراب عن الزمان**"، حوليّات الجامعة التونسيّة، 48 / 2004، 193 – 241

المتوكّل (أحمد).1995،" **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة** :البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي"،دار الأمان – الرباط.

المتوكّل (أحمد).1996،" **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة** :بنية المكوّنات أو التمثيل الصرفي – التركيبي"، دار الأمان – الرباط.

مستغانمي (أحلام).2005، "**عابر سرير**"،رواية، دار الآداب للنشر والتّوزيع – بيروت –لبنان،ط4.

الأجـــنبيّـــة:

Brinton, Laurel J., and Elisabeth C. Traugot. 2005. *Lexicalization and Language Change.* (Research Surveys in Linguistics.) Cambrige University Press.

Bybee, Joan, Revere Perkins, and William Pagliuca. 1994. *The evolution of grammar: Tense, Aspect, and Modality in the languages of the world.* Chicago: University of Chicago Press.

Croft, William. 2007. *the origins of grammaticalization in the verbelazation of experience.*

http://www.unm.edu./~wcroft/Papers/OriginsGzn4.pdf

Delbecque, Nicole (Éd.) 2002. *Linguistique cognitive Comprendre comment fonctionne le language.* (Champs linguistiques).Belgique : de boek.duculot

Heine, Bernd,and Tania Kuteva. 2005. *Language Contact and Grammatical Change.* (Cambrige Approaches To Language Contact.) Cambrige, UK: Cambrige University Press.

Hopper, Paul J., and Elisabeth C. Traugott. 1993. *Grammaticalization.* (Cambrige Textbooks in Linguistics.) Cambrige,UK: Cambrige University Press.

Hopper, Paul J., and Elisabeth C. Traugott. 2003. *Grammaticalization.* (Cambrige Textbooks in Linguistics.) Cambrige,UK: Cambrige University Press, 2nd revised edn.

Langacker,W. Ronald. 2006. *An Oveview of cognitive Grammar.*

2006. *Grammar as Image: The case of Voice.*

محاضرتان ألقاهما لانكاكير في كليّة الآداب والفون والإنسانيّات بمنوبة فيفري 2006.

Lehmann,Christian. 2002[1982]. *Thoughts on Grammaticalization.* http://www.uni-erfurt.de/sprachwissenschaft/ASSidUE/ASSidUE09.pdf

Lehmann,Christian. 2004. *"Data in linguistics."* In "The Linguistic Review" 21(3/4):275-310.

http://www.uni-erfurt.de/sprachwissenschaft/personal/lehmann/

Lehmann,Christian. 2004. *"Theory and method in grammaticalization."* Zeitschrift für Germanistische Linguistik 32,2 (Themenschwerpunkt: Grammatikalisierung) [erschienen 2005]; 152-187. [herunterladen]

http://www.uni-erfurt.de/sprachwissenschaft/personal/lehmann/

Marchello-Nizia, christiane. 2006. *Grammaticalisation et changement linguistique.* (Champs linguistiques).Belgique : de boek.

Traugott, Elizabeth Closs.1994 . *Grammaticalization and lexicalization.* In the encyclopedia of language and linguistics; Asher R.E and Simrson J.M.Y eds.,Vol. 3, 1481 – 1486.

ثبت المصطلحات المعرّبة

A

Abduction.....	استخلاص
Affix.....	لاصقة
Agglutinative.....	إلصاقيّ
Ambiguity.....	غموض
Analogy.....	قياس
Approach.....	مقاربة
Articles.....	أدوات تعريف
Aspect	مظهر
Aspect marker.....	واسم مظهريّ
Associative leaps.....	قفزات ترابطيّة
Auxiliary verb.....	فعل مساعد

B

Basic words.....	كلمات قاعديّة
Bleaching.....	تبييض

C

Categories.....	مقولات
Chaining.....	تسلسل
Cline.....	مسار
Clitic.....	متّصل
Cohesion.....	تماسك
Compound verbs.....	أفعال مركّبة
Concessive marker.....	واسم تنازليّ

Constituency.....	تركّبيّة
Continuum.....	مسترسل
Convergence.....	تجمّع
Conversion.....	قلب
Corpus.....	مدوّنة
Cross-typological comparaison.....	مقارنة عبر الأصناف

D

Data.....	معطيات
Decategorialization.....	نزع المقولة
Deduction.....	استنتاج
Definite article.....	أداة تعريف
Degrammaticalization.....	نزع الإنحاء
Demonstrative.....	مشير
Dental stop.....	أسناني انحباسي
Diachrony.....	زمانيّة
Diagrammatic iconicity.....	أيقونيّة مخطّطيّة
Differentiation.....	تباين
Discourse marker.....	واسم خطابيّ
Discourse.....	خطاب

E

Emergence.....	انبثاق
Erasure.....	فسخ

F

Factors.....	عوامل
Fade.....	بهـــت
Flexional.....	تصريفيّ
Focused.....	مبؤّر
Frequency.....	تواتر

G

Generalization.....	تعميم
Grammatical relations.....	علاقات نحويّة
Grammaticalization.....	إنحاء
Grams.....	نَـحَاوم
Gram-types.....	نحاوم نوعيّة

H

Hierarchical structure.....	بنية هرميّة
Homonymic.....	جناسيّ(ـة)
Homonymy.....	جناس

I

Iconicity.....	أيقونيّة
Idiomatization.....	اصطلاحيّة
Idiomatized.....	اصطلاحيّ(ـة)
Image schemata.....	خطاطات صورة
Imagic iconicity.....	أيقونيّة صوريّة
Induction.....	استقراء
Inflectional.....	صرفيّ
Informativeness.....	إعلاميّة
Input.....	دخْـل
Isolating.....	عزل
Item.....	وحدة

L

Language change.....	تغييرلغويّ
Layering.....	تراكب
Learner.....	مُتَعلِّم
Lexemes.....	لفاظم
Lexicalization.....	إعجام
Liberation.....	تحرير
Light verbs.....	أفعال خفيفة

M

Mappings.....	تخطيطات
Merger.....	دمج
Metaphor.....	استعارة
Metonymic.....	مجازيّ(ـــة)
Metonymy.....	مجاز
Modal meanings.....	معاني أدوات الوجهة
Modals.....	أدوات الوِجْهَة
Mood.....	جهة
Morphologization.....	إصراف
Morphology.....	صرف
Morphophonemics.....	صرفصوتميّات
Mutation.....	تحوّل

O

Obligation.....	إلزام
Output.....	خَرْج

P

Parameters.....	مقاييس
Path.....	مسلك
Patterns.....	أنماط
Periphrasis.....	إطناب
Persistence.....	دوام
Phonetic erosion.....	حتّ صوتيّ
Phonological reduction.....	تخفيف صوتيّ
Polygrammaticalization.....	تعدّد إنحائيّ
Polysemy.....	اشتراك دلاليّ
Positional fixing.....	تثبيت موضعيّ
Possibility.....	إمكان
Pragmatics.....	التداوليّة

Probability.....	احتمال
Process.....	آليّة
Propositional.....	رابطيّ
Prototypical grammaticalization.....	إنحاء طرازيّ

R

Realignment.....	إعادة اصطفاف
Reanalysis.....	إعادة تحليل
Recursive cycles of grammaticalization.....	دورات إنحائيّة متكرّرة
Reduction.....	تخفيف
Reflexives.....	صيغ الانعكاس
Renewal.....	تجديد

S

Scanning.....	مسح
Semantic space.....	فضاء دلاليّ
Semantics.....	الدلاليّة
Serialized verbs.....	أفعال مسلسلة
Specialization.....	اختصاص
Split.....	انشقاق
Streamlined.....	انسيابيّ(ـــة)
Subjects.....	فواعل
Symbols.....	رموز
Synchrony.....	آنيّة
Syntacticization.....	أعْــرَبَة
Syntax.....	إعراب

T

Tense.....	زمن
Token frequency.....	تواتر نموذجيّ
Topics.....	مواضع
Type frequency.....	تواتر نوعيّ

U

Unidirectionnality.....	أحاديّة الاتّجاه
Univerbation.....	توحيد تعبيريّ
Universals.....	كليّات
Usage-based structure.	بنية الاستعمال القاعديّ

V

Variability.....	قابليّة التنوّع
Variants.....	بدائل
Various polysemies.....	مشتركات مختلفة
Vector verbs.....	أفعال موجّهة
Verbal affix.....	لاصقة فعليّة
Verbal clitic.....	متّصل فعليّ
Voiceless.....	مهموس

W

Word.....	كلمة

ثبت المحتويات

الصفحة

المقدّمة..... 7

القسم الأوّل: الإنحاء: معالم تاريخيّة وأسس نظريّة..... 25

الباب الأوّل: المعالم التاريخيّة..... 27

الفصل الأوّل: فترة البحوث المبكّرة..... 28

الفصل الثاني:الإنحاء في النصف الثاني من القرن العشرين..... 34

الفصل الثالث:التوجّهات الحديثة في دراسة الإنحاء..... 39

الباب الثاني:الأسس النظريّة..... 45

الفصل الأوّل:إعادة التحليل والقياس..... 49

1. إعادة التّحليل..... 49

2. القياس..... 53

3. علاقة إعادة التّحليل بالقياس وأثرهما في الإنحاء..... 54

الفصل الثاني:عوامل الإنحاء..... 56

1. الاشتراك الدلاليّ..... 60

2. الاستعارة والمجاز..... 61

الصفحة

الفصل الثالث: فرضيّة أحاديّة الاتّجاه..... 67

1. مرتكزات فرضيّة أحاديّة الاتّجاه 68

- التعميم..... 68
- القابليّة لنزع المقولة..... 70
- الاختصاص..... 74
- تعدّد المسالك..... 75
- التفرّع..... 76
- التجديد..... 77
- التواتر..... 79
- التراكب..... 84

2. تباين المواقف إزاء فرضيّة أحاديّة الاتّجاه..... 84

خاتمة القسم الأوّل..... 89

القسم الثاني: الإنحاء في اللّغة العربيّة : الفعل النّاقص نموذجا..... 91

الباب الأوّل: مفهوم النقصان في ضوء فرضيّة الإنحاء..... 93

الفصل الأوّل:خصائص الفعل النّاقص في كتب التراث..... 93

1. تمييز الأفعال الناقصة عن غيرها من الأفعال العربيّة..... 95

2. انفتاح قائمة الأفعال النّاقصة..... 96

3. الخصائص التركيبيّة والمعنويّة..... 98

4. درجات النّقصان في الفعل..... 100

الصفحة

الفصل الثاني:عوامل النّقصان في الفعل..... 102

1. موقف اللّغويّــين العرب من التغييرات اللّغويّة عموما..... 103

2. مفهوم الأصل في كتب التراث..... 107

3. دواعي إعادة النظر في مفهوم النقصان..... 110

الباب الثاني:الإنحاء في الأفعال الناقصة..... 121

الفصل الأوّل:آليّات الإنحاء في الفعل النّاقص..... 121

1. إعادة التحليل..... 123

2. القياس..... 126

الفصل الثاني:الفعل المنحى: خصائصه ودرجات الإنحاء فيه..... 127

1. خصائص الفعل المنحى: 128

- التعميم..... 128
- القابليّة لنزع المقولة..... 129
- الاختصاص..... 132
- التجديد..... 133
- التراكب..... 134

2. درجات إنحاء الفعل..... 134

- درجات الإنحاء في المستوى الدّلاليّ 135
- درجات الإنحاء في المستوى الصوتيّ..... 136
- درجات الإنحاء تركيبيّا وما يقترن بذلك من حيث المظهر والجهة والزمن..... 138

الصفحة

الفصل الثالث: مسار إنحاء الفعل في العربيّة..... 142

1. مسار من الفعل إلى اللاّصقة..... 142

2. تعدّد مسالك إنحاء الفعل العربيّ..... 145

3. نزع الإنحاء في بعض الأمثلة..... 147

خـــاتمة القسم الثاني..... 149

الخاتمة العامّة..... 153

المراجع المعتمدة في البحث..... 159

ثبت المصطلحات المعرّبة..... 163

ثبت المحتويات..... 169